الصراع الدولي على الشرق الأوسط

بين نظرية قلب الأرض والفوضى الخلاقة

دكتور

عيسى السيد دسوقي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : الصراع الدولي على الشرق الأوسط

المؤلف : د. عيسى السيد دسوقي

رقم الايداع ٢٠١٧/٣٧٥٩

الترقيم الدولى / ٦-٦١-٦٥٦٥-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٦



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء إلى ..

أبي حفظه الله.. جزاه الله عنا خير الجزاء.

أمـي رحمهـا الله... الشـمعة الـتي أضاءت طريقي .

زوجـتي الحبيبـة... البسـمة الحيـة التي تحملني عن درء الأحقاد.

بناتي حسناء وفيروز... النغم الهادئ الذي يخمد زئير الآلام .

إيمانـا بـدورهم وعرفانـا بفضـلهم أهدي هذا الكتاب...

فهرس الموضوعات

ثانيًا : فهرس الجداول

ثالثًا : فهرس الأشكال

مقدمة

كان من نتيجة حركة الكشوف الجغرافية التي بزغت مع بداية القرن السادس عشر، وسيادة النظرة العالمية من منظور الجغرافيا السياسية، أن زادت رغبة الإمبراطوريات الاستعمارية فيما وراء البحار، في الحصول على المواقع الإستراتيجية والأسافين الساحلية، واستغلالها كمغزى ومفهومًا إستراتيجيًا عالميًا.

وفي ظل هذه البيئة ـ عالمية الصراع ـ نشأت وتبلورت مفاهيم جديدة، ولاسيما مع بداية القرن العشرين. ومن هذه المفاهيم؛ مفهوم «الإقليم الجيوإستراتيجي(*) Geostrategic Region»، ومفهوم «الإقليم الجيوبوليتيكي Geopolitical Region»؛ حيث قسم الفكر الجيوبوليتيكي

(*)هناك فرق فى التعريف والاتساع والخصائص والوظائف بين الإقليم الجيوإستراتيجى والإقليم الجيوبوليتيكى. فمن الضرورى أن يكون الإقليم الجيوإستراتيجى كبيرًا بدرجة كافية، ليستطيع أن يؤدى وظيفته، ويؤثر بخصائصه تأثيرًا عالميًا. ويلاحظ أن الإقليم الجيوإستراتيجى عابر للقومية، ويتصف بمميزات ثقافية وحضارية وآيديولوجية خاصة، ويتمتع بحد أدنى من وحدة النظرة السياسية والعلاقات التجارية. لذلك فالمنطقة التى يشغلها الإقليم الجيوإستراتيجى ليست متصلة أو موحدة جغرافيًا.

أما الإقليم الجيوبوليتيكى، فيعبر عن وحدة الظروف الجغرافية فى المنطقة التى يشملها. ويتميز باستمرار واتصال المجال الأرضى الذى يشغله. علاوة على تكامل موارده، وتمتعه بحد أقصى من التشابه الحضاري (الثقافي، والاقتصادي، والسياسي). ومن ثم فانه يمكن أن يقدم إطارًا للتفاعل الاقتصادى والسياسى بين مكوناته.

ولزيادة الإيضاح، يمكن القول بان الإقليم الجيوإستراتيجى له دور إستراتيجى يؤديه، أما الإقليم الجيوبوليتيكى فله دور تكتيكى. ومعنى هذا أن الأول عبارة عن كل، والثانى إنما هو جزء من هذا الكل.

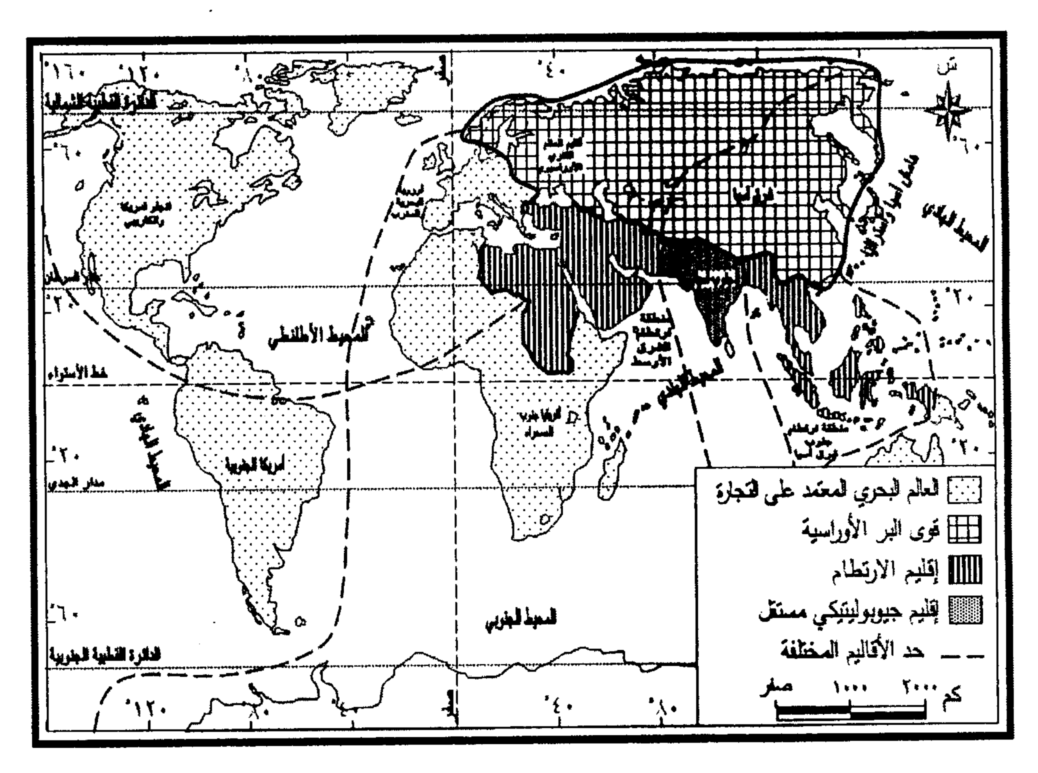
العالمى ـ ابتداءً من «هالفورد ماكيندر H. Mackinder» عام ١٩٠٤م، ومرورًا بـ «جـيمس فيرجريـف J. Fairgrieve»، و «سـبيكمان Spykman» (١٨٩٣ ـ ١٩٤٣م)، و «سفرسـكى Seversky» عـام ١٩٤٩م، و «كـوهين Cohen» عـام ١٩٦٤م ـ العالم إلى أقاليم جيوإستراتيجية وجيوبوليتيكية رئيسية.

ويعتبر تقسيم «كوهين» أهم هذه التقسيمات؛ إذ قسم العـالم إلى ثلاثـة أقـاليم جيوإستراتيجية (شكل رقم «١»)، ينقسم كلٌ منها إلى أقاليم جيوبوليتيكيـة أصـغر. فهناك إقليم العالم البحري الذى يعتمد على التجارة، ويضـم الأمـريكتين وأوروبـا وقارة أفريقيـا. وهنـاك إقلـيم العـالم القـاري الأوروآسـيوى، الـذى يقـع في القـارة الأوراسية، ويشتمل على الكومنولث الروسى وملحقاته (الاتحاد السوفيتى سابقًا) وشرق آسيا (الصين الشعبية وما حولها). وهناك أيضًا إقليم جيوبوليتيكى مستقل، توقع «كوهين» أن ينمو كإقليم جيوإسـتراتيجى ثالـث في عـالم المحـيط الهنـدي. وينحصر بين هذه الأقـاليم الجيوإسـتراتيجية منطقتـان للارتطـام السياسـي؛ همـا منطقتا جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسـط. وتشـغل كلاهمـا منطقـة كبيـرة ذات أهمية إستراتيجية بالنسـبة للعـالم البحـري والقـاري. وذلـك بحكـم تحكمهمـا في ممرات بحرية مهمة، وتخصصهما في الانتاج الزراعي والمعدني[١].

لذلك تبارت القوى العالمية (بحريـة وقاريـة) مـن أجـل كسـب نفـوذ لهـا في منطقتي الارتطام هذه، وخاصة منطقة الشرق الأوسط. وذلك لأنها بجانب الأهمية التي سبق ذكرها، فهى تقع في المنطقة المركزية للكتل الحضارية الكبرى في العـالم القديم (الكتلة الأوروبية، والروسية، والعربية، والإسلامية). ومن ثم فـان منطقـة الشرق الأوسط تشتمل على محور الحركة الرئيسى في العالم القديم والجديد.

---

(١) فتحي محمد مصيلحي، خريطـة القـوى السياسية وتخطـيط الأمـن القـومي بالشـرق الأوسـط والمنطقة العربية، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الطوبجي للطباعة، ١٩٩٢م)، ص ١٤.



المصدر: من عمل الباحث بتصرف اعتمادًا على : محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، الطبعة الخامسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢م)، ص ٨٨٩.

شكل رقم (١)

موقع الشرق الأوسط بين مكونات الخريطة الجيوإستراتيجية والجيوبوليتيكية العالمية (وفقا لتقسيم كوهين عام ١٩٦٤م)

وهكذا، تعاملت معظم الدراسات الجيوبوليتيكية العالمية مع أهمية منطقة الشرق الأوسط - سياسيًا وجغرافيًا وإستراتيجيًا واقتصاديًا - باعتبارها كتلة ارتطامية إستراتيجية حيوية تمس مصالح القوى المتناحرة، دون أن تشكل إقليمًا جيوإستراتيجيًا مستقلاً. ولكن تؤكد قراءة التاريخ على عدم ثبات الوضع الدولي، فالتغيرات التي قد تقلب السطح الجيوبوليتيكي للكرة الأرضية تحدث باستمرار، بمجرد حدوث تغير في ميزان القوى، أو بمجرد حدوث ثورة تقنية في النواحي الإنتاجية والتجارية والعسكرية وخدمات النقل. وأمام هذه التغيرات، سرعان ما يتهاوى النموذج الإستراتيجى الذى وضعه أى مفكر من هؤلاء، ولاسيما أن أيًا منهم لم يأخذ في اعتباره، سواء الخبرة التي يمكن أن يستمدها من التاريخ، أو التغيرات الجيوبوليتيكية التي قد يتعرض لها العالم.

فعلى المستوى التاريخي، ظهر في منطقة الشرق الأوسط ــ بمدلولها الجغرافي التقليدى ومحورها الرئيسي الوطن العربي ــ عدد من الحضارات القديمة، التي لعبت دورها الرائد في الحضارة الإنسانية. ثم كانت ذات المنطقة مهبطًا للديانات السماوية الثلاث. وبظهور الإسلام شهدت هذه المنطقة أول تقسيم جيوبوليتيكى لمناطق النفوذ، بين الإمبراطوريات والقوى الدولية القائدة آنذاك (الإمبراطورية الفارسية، والرومانية، والإسلامية). ثم لعبت الدولة العربية ــ الإسلامية التي كانت ركيزتها في ذات المنطقة دورًا قياديًا في النظام الدولي؛ حيث امتلكت من القوة العقيدية والمادية ما جعلها ــ حتى نهاية العصور الوسطى تقريبًا ــ قوة دولية مؤثرة بكل المعايير. ومن ثم شكلت هذه المنطقة آنذاك المجال الجيوإستراتيجى المتوسط بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. الأمر الذى يخرجها من الدائرة الإقليمية الارتطامية المحدودة إلى دوائر (جيوبوليتيكية، وجيوإستراتيجية) أوسع وأنشط لا يمكن إنكارها.

أما على مستوى التغيرات الجيوبوليتيكية المعاصرة، فقد طرأت منذ بداية

تسعينيات القرن العشرين الكثير من التغيرات الجيوبوليتيكية على خريطة العالم السياسية. كان أهمها تفكك الاتحاد السوفيتى، وانفراد الولايات المتحدة بالنظام العالمى الجديد. وفي ظل هذه التغيرات فقدت منطقة الشرق الأوسط ـ نوعًا ما ـ صفتها الارتطامية، فلم تعد منطقة نزاع بين قطبي العالم. وذلك لتحول العالم إلى القطبية الأحادية، وانفراد دولة القطب الواحد ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ بكامل هذه المنطقة، وخاصة بعد حرب الخليج (الثانية والثالثة) في عامي (١٩٩١ و ٢٠٠٣م) على التوالي. إذ تأتى من خلال ذلك، انتشار القوات الأمريكية وتمركزها في كامل المنطقة. وهذا لاينفي وجود صراعات دولية معلنة وغير معلنة، سواء لفرض السيطرة على المنطقة، أو لتقويض السيطرة الأمريكية.

لذلك، فطالما أن الوضع الدولي متغير بهذا الشكل، وطالما أيضًا أن الجغرافيا في معناها الواسع دائمة التغير، وأن الحركة وحدها هى التي توضح صورة هذا التغير، فإنه من الأفضل عدم الاعتماد كليًا على المفاهيم الجيوبوليتيكية المنصرمة. وذلك لارتباطها بنسق دولي معين، وفي فترة زمنية معينة[١]. ومن ثم فهى لا تساعد جزئيًا في تفسير تغير القيمة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، صعودًا وهبوطًا في الإستراتيجية العالمية. وعلى ذلك كان من الأفضل إعادة فحص المسرح الجغرافي المتغير لهذه المنطقة الحيوية من العالم، وتحليل أثر هذا التغير في اتجاهات الإستراتيجية العالمية. وهذا هو الأسلوب الأمثل للوقوف على الأهمية الحقيقية لهذه المنطقة.

وفي إطار هذا الهدف، يطرح الباحث أربعة فصول أساسية كمجال لدراسة هذا الموضوع. يتناول أولها؛ وضع منطقة الشرق الأوسط في إطار نظريات الإستراتيجية العالمية. أما الفصل الثاني، فيتناول التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة

(١) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، الطبعة الخامسة (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٢م)، ص٩٠٨.

الشرق الأوسط: دراسة في تحليل دلائل القوة. بينما يتناول الفصل الثالث؛ **المحور الجغرافي** في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. أما الفصل الأخير، فقد خصص لدراسة وضع الشرق الأوسط في إطار نظرية الفوضى الخلاقة، من حيث المفهوم والآليات.

والله ولي التوفيق

د.عيسى السيد دسوقي

يونيو ٢٠١٦

الفصل الأول

وضع منطقة الشرق الأوسط في إطار نظريات الإستراتيجية العالمية

في إطار الجانب التنظيري لأهمية منطقة الشرق الأوسط في الشؤون الدولية، تأتي نظرية «قلب الأرض» لـ «هالفورد ماكيندر Halford Mackinder» (١٨٦١ ـ ١٩٤٧م)، ونظرية «النطاق الهامشي» لـ «نيقولاس سبيكمان Nicholas Spykman» (١٨٩٣ ـ ١٩٤٣م)، على رأس النظريات الإستراتيجية، التي استندت إليها القوى الدولية، في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث. وقد لا يتسع المجال للاستطراد في تفاصيل هذه النظريات، والتي أصبحت مكونًا هامًا من المكونات الرئيسية، لأي عمل علمي جاد في مجال الجغرافيا السياسية. ولكن ما يهمنا هنا، هو التركيز على الأطروحات التي قدمها الأول وطورها الثاني. وذلك في سياق العرض التالي:

أولاً

نظرية «قلب الأرض Heartland »

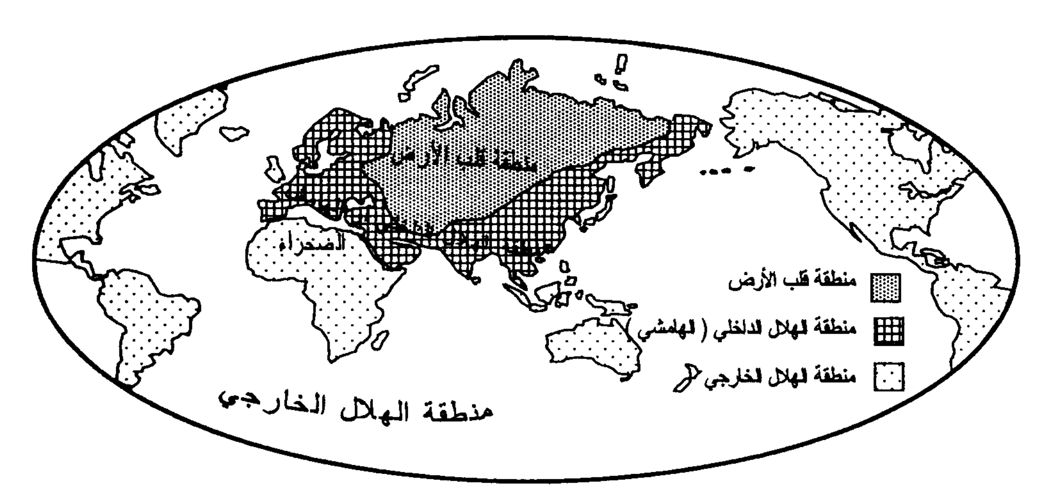
في صياغته لهذه النظرية، أشار «ماكيندر Mackinder» إلى أهمية الكتلة الأوراسيوية الممتدة من شرق آسيا إلى غرب أوروبا. وهى تبدو كنطاق عظيم من السهول الداخلية المحمية طبيعيًا؛ إذ تمتد لمسافة ٢٥٠٠ ميل من نهر «ينسي Yenisey» شرقًا، وفي اتجاه الغرب، حتى ذلك البرزخ القاري الواقع لمسافة ٨٠٠ ميل فيما بين بحر البلطيق شمالاً والبحر الأسود جنوبًا. كما تمتد من المحيط المتجمد الشمالي حتى مرتفعات وسط آسيا جنوبًا (شكل رقم «٢»). لهذا، يبلغ مساحة هذا النطاق السهلي حوالي ٤.٢٥ ملايين ميل مربع. وقد أطلق عليه «ماكيندر» مصطلح «قلب الأرض». وذلك بما يمتاز به من إمكانيات اقتصادية ودفاعية هائلة، وبشكل يعكسه كلمات «ماكيندر» نفسه حينما ذكر؛ «أن قلب الأرض هو القلعة الطبيعية الأعظم على الأرض

The Heartland is The Greatest Natural Fortress on Earth»[1].

ويحف بمنطقة «قلب الأرض» قوس من الأراضي الساحلية، أطلق عليها «ماكيندر» مصطلح «الهلال الداخلي Inner Crescent». وتتكون منطقة «الهلال الداخلي» هذه، من المناطق الساحلية الأوروبية التي تقع إلى الغرب من «منطقة القلب»، والأراضي العربية الصحراوية في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى

(1) Mackinder, Halford, J.; « Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction«, National Defense University Press، Washington. DC, 1942 (Original Publication 1919), PP. 199 - 201.

المناطق الموسمية في آسيا، بما في ذلك؛ الهند وجنوب شرق آسيا وأجزاء كبيرة من الصين. وقد اعتبر «ماكيندر» أن منطقة «الهلال الداخلي»، هى ميدان الصراع بين القوة المسيطرة على منطقة «قلب الأرض» في جانب، والقوى البحرية العالمية - وهى القوى المسيطرة على منطقة «الهلال الخارجي» - في جانب آخر. ويحاول كل جانب منهما السيطرة على منطقة «الهلال الداخلي». لذلك أطلق عليها «جيمس فيرجريف J.Fairgrieve» مصطلح «منطقة الارتطام Crush Zone»، باعتبارها منطقة امتصاص الصدامات بين كلا الجانبين.



Source : Mackinder, Halford, J.; »Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction», National Defense University Press, Washington. DC, 1942(Original Publication 1919), P. 190.

شكل رقم (٢)

منطقة قلب الأرض والهلال الداخلي والخارجي من منظور ماكيندر

وبناءً على هذه المنظومة، توصل «ماكيندر» إلى أن السيطرة على العالم تنبثق منطقيًا من منطقة «قلب الأرض» (الهارتلاند). وذلك في إطار نظريته الثلاثية الشهيرة الآتية[1]:

- من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب الأرض؟
- ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم[*]؟
- ومن يتحكم في جزيرة العالم يتحكم في العالم كله؟

(1) Ibid, P. 106.

(*) قارات (أوروبا، وآسيا، وأفريقيا).

ثانيًا

نظرية «النطاق الهاشمي Rimland »

أبدى «سبيكمان Spykman» شكوكه في قدرة «الهارتلاند» - كما وصفه «ماكيندر» - على أن يصبح في المستقبل مركزًا للسيطرة على العالم. وقد استند في ذلك إلى الظروف المناخية القاسية، وآثارها على الغطاء النباتي والإنتاج الزراعي في منطقة «قلب الأرض»، بالإضافة إلى الصعوبات الجغرافية الأخرى التي تواجهها هذه المنطقة، في الشمال والشرق والجنوب والجنوب الغربي. وهى ظروف وصعوبات تحد - في مجملها - من سيطرة القوة القابعة فيها، ومن ثم تُضعف من صحة فرضية «ماكيندر». وقد تناول «سبيكمان» بدلاً من هذه المنطقة، إقليم «الهلال الداخلي» في فرضية «ماكيندر»، وأطلق عليه مصطلح «النطاق الهامشي» (الرم لاند). وقد عبر عن هذا النطاق باعتباره منطقة الارتطام أو التصادم بين القوى البرية والقوى البحرية العالمية.

وتشمل منطقة «الرم لاند» كلاً من؛ قارة أوروبا (عدا روسيا)، وآسيا الصغري، وبلاد العرب، وإيران، وأفغانستان، وباكستان، والهند، وجنوب شرق آسيا، والصين، وشبه الجزيرة الكورية، وشرق سيبيريا[1].

وقد اهتم «سبيكمان» بهذا النطاق الساحلي، وأعطاه أهمية أكبر من تلك التي أعطاها «ماكيندر» لمنطقة «قلب الأرض». ويرجع ذلك إلى أن هذا النطاق الارتطامي يضم عددًا ضخمًا من السكان، بالإضافة إلى غناه بالموارد الطبيعية

(1) Clem، Harold, J.; «Global Power Pattern Theories», Publication No. L 57-130, Industrial College of The Armed Forces, Washington. D C, 13 March 1957, P. 13.

المتنوعة. وعلاوة على ذلك، وضع «سبيكمان» في اعتباره أهمية موقع هذا النطاق، وما يحظى به من أهمية جيوإستراتيجية كبيرة، نتيجة سيطرته على أهم الطرق البرية والبحرية. لذلك رأى «سبيكمان» أن السيطرة على قارة أورآسيا وبالتالي على العالم، تنبثق منطقيًا من النطاق المحيط بـ «قلب الأرض»، وليس من «قلب الأرض» ذاته. ومن ثم كانت نظريته عن السيادة العالمية، تنبع من إدراك عميق لديه، بأن من يسيطر على ذلك «النطاق الهامشي» يسيطر على قارة أورآسيا، ومن يسيطر على أورآسيا يتحكم في العالم أجمع.

وفي الإطار التنظيري لهاتين النظريتين، فإنه رغم التعارض فيما ترتكز إليه كلتاهما من الناحية النظرية، إلا أن ثمة علاقة غير مباشرة بينهما، مثلما أن هناك من المبررات التي تشكك في مصداقياتهما، أو على الأقل تجعلهما دائمًا في الإطار النسبي وليس المطلق. وهو الأمر الذى يمكن أن يساهم في محاولة وضع منطقة الشرق الأوسط في إطارها النظري الصحيح، بما يتوافق مع التراكمات الجيوبوليتيكية والتاريخية التي تتمتع بها. وهنا، تشكل نظرية «قلب الأرض» نقطة البداية في هذا الشأن؛ حيث إن النظر إلى المنطقة التي تمثلها، من منظور القابليات والإمكانيات، التي على أساسها أطلق «ماكيندر» هذا المصطلح عليها، يكون كفيلاً بإبراز العديد من المفاجآت والحقائق المهمة. ويتأتى ذلك من خلال تحليل الجوانب الآتية: ـ

فبالنسبة للقابلية الدفاعية:

لم يكن تقدير «هالفورد ماكيندر» لقوة وحصانة منطقة «قلب الأرض» حاسمًا. فقد تناسى «ماكيندر» أن «الهارتلاند Heartland» لم يكن يومًا منيعًا. وهو نفسه قد اعترف بذلك في مقالته الشهيرة «المحور الجغرافي في التاريخ»؛ إذ اعترف بأن روسيا قد دُمرت مرارًا وتكرارًا على مدى التاريخ، وخاصة عبر الألفيتين الأخيرتين، على يد الفرس والمنغوليين والتتار والعرب والأتراك والسويديين

والفرنسيين والألمان. كما اخترقت العديد من المجموعات والجماعات البشرية الأخرى حيطان هذه القلعة الحصينة(١).

ومن ناحية أخرى، لم يضع «ماكيندر» التطور التكنولوجي وانعكاسه على النواحي العسكرية في اعتباره. فجاء تقدم القوات الجوية لتغير كل حسابات «ماكيندر» بعد ذلك؛ إذ لم تعد هناك ضرورة لأن تكون نقطة الهجوم في مرمى الهدف. وذلك لأنه في ظل التطور الهائل في عالم الطيران اليوم، يمكن للقوات المسلحة أن تصل جوًا بين أى نقطتين على الكرة الأرضية في ظرف ساعات. وهذا التطور لم يقتصر على عالم الطيران فقط، ولكنه امتد ليشمل جميع الأسلحة الحربية، من حيث زيادة مداها وسرعتها، وقوة تدميرها، ودقة تهديفها، وتخطيها للعقبات، لتصل إلى حيث يراد لها. لذلك لم يكن غريبًا أن يتراجع «ماكيندر» نفسه - في ضوء الأحداث التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية - عن تصريح ١٩١٩م، القائل بأن من يحكم «قلب الأرض» يسيطر على الجزيرة العالمية، وبالتالي على العالم(٢).

ومن حيث قابلية الحركة:

فعلى مدى التاريخ الطويل والمسعى الإمبراطوري الروسي، استشعرت روسيا سلبيات موقعها الجغرافي الحبيس، وحرمانها من الوصول إلى المحيطات والبحار المفتوحة للملاحة طوال العام. لذا، فقد دأب الروس وجاهدوا في سبيل الوصول إلى منافذ طبيعية لهم على البحار الدفيئة، ومن ثم التخلص من سلبيات الموقع الجغرافي الحبيس، وامتلاك القدرة على الحركة الحرة والمرنة طوال العام. وكان هذا الهدف في نظرهم سياسة قومية، يتوقف عليها ضمان بقاء روسيا كدولة قوية

---

(1) Mackinder, Halford, J.; «The Geographical Pivot of History», The Geographical Journal, Vol. XXIII, No. 4, April 1904, PP. 426 - 427.

(2) Collins, John, M.; «Military Geography For Professionals And The Public», Institute For National Strategic Studies, National Defense University Press, Washington. DC, 1998, P. 283.

مستقلة. وتاريخ روسيا مليء بالإشارات التي تؤيد هذه الرغبة، في التوجه من منطقة «قلب الأرض» المزعوم نحو الأطراف، للوصول إلى البحار المفتوحة.

أما من حيث القدرة الإنتاجية:

فإن قدرة منطقة «هارتلاند ماكيندر» على الإنتاج أمر مشكوك فيه، وذلك لتطرفها المناخى، من حيث شدة البرودة لدرجة التجمد في بعض أجزائها، وارتفاع الحرارة وسيادة الجفاف في أجزائها الأخرى. ومن ثم فإن القوة المسيطرة على هذا «القلب» المزعوم، تجد صعوبة في أن تستغل مصادرها الزراعية والتعدينية المتاحة. في الوقت الذى يعجز فيه هذا «القلب» على أن يمنح أى فوائد استثنائية لسكانه. ولذا، فمن الصعب تخيل أن معدل الإنتاج الفعلى لهذه المنطقة، سيجاري شرط «ماكيندر» في دفع القوة المسيطرة عليها للهيمنة على الجزيرة العالمية. لذلك يرى معظم خبراء التخطيط الإستراتيجى الأمريكى، أن «ماكيندر» قد عمد إلى تجسيد القيمة الجيوإستراتيجية المطلقة في الجزء الخاطئ من العالم[1].

لذلك، فإن نظريات «ماكيندر» ربما كان يمكن لها أن تتعرض للإهمال، لولا تأثيرها الظاهر على السياسة الخارجية لألمانيا النازية. فقد عكف «كارل هوشوفر Karl Haushofer» (الجيوبوليتيكي الألمانى والمحب لماكيندر) على البحث والكتابة على نطاق واسع فيما بين الحربين العالميتين، حول الوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة «قلب الأرض»، وحاجة ألمانيا والشعب الألمانى للمجال الحيوى، في الوقت الذى كان فيه «هوشوفر» بمثابة صوت العقل للنازية الهتلرية. لذلك لم يكن غريبًا إصرار «هتلر Hitler» على غزو الاتحاد السوفيتى (السابق) أثناء الحرب العالمية الثانية.

---

(1) Fettweis, Christopher, J.; «Sir Halford Mackinder, Geopolitics, and Policymaking in the 21st Century», Parameters, Vol. XXX, No. 2, US Army War College Quarterly, National Defense University, Washington. DC, Summer 2000, P. 65.

وكان لنظريات «ماكيندر»، ثم أفكار «هوشوفر» التي كانت بمثابة الاتجاه إلى التطبيق الفعلى لهذه النظريات، تأثيرهما الأكبر على الدراسات الإستراتيجية الأمريكية. فجاء «سبيكمان» بأطروحته المساه بـ «الرم لاند»، كرد فعل للولايات المتحدة الأمريكية، تجاه مخاوفها من خطورة سيطرة قوة «الهارتلاند» على الجزيرة العالمية. لذلك، فإن أفكار «سبيكمان» لا تتعدى مجرد تكتيك أو تخطيط إستراتيجي، في صورة تعديل ولو جزئى للوضع الراهن آنذاك. وذلك سعيًا وراء تقويض مخاطر قوة ذات توجهات عقائدية خطيرة (ممثلة في الشيوعية)، وتحتل موقعًا قيل عنه إنه خطير. فكانت أفكار «سبيكمان» هي الأساس النظرى لسياسة «الاحتواء Containment»، التي ابتدعها «جورج كينان George Kennan»، وأولئك الذين أكدوا على ضرورة تأكيد الغرب لسيطرتهم على تلك المنطقة (الرم لاند) المحيطة بـ «الهارتلاند» المزعوم. وذلك لاحتواء الاتحاد السوفيتى (السابق)، وعرقلة أى جهود من جانبه ترمي إلى السيطرة على الجزيرة العالمية.

وقد ظلت أفكار «سبيكمان» تمثل أهم الروافد الثقافية لسياسة الاحتواء الأمريكية، حتى بعد زوال الاتحاد السوفيتى (السابق). حيث ظل الهدف الأساسي هو الحول دون إعادة نشوء إمبراطورية روسية جديدة، تسيطر على قلب أورآسيا، ومن ثم يكون لديها الإمكانية لتهديد المصالح الأمريكية. وهذا يفسر خطط الولايات المتحدة لتوسيع «حلف شمال الأطلنطى» تجاه الشرق، على حساب المجال الحيوى الروسى.

وانطلاقًا مما سبق، يتضح أن كلاً من «ماكيندر» و «سبيكمان» قد صاغ أُطروحته، في ضوء نظرة أكثر حتمية للحقائق الجغرافية، وأكثر قصورًا لتجارب التاريخ. فـ «ماكيندر» رغم صياغته لأُطروحته بعد دراسة متعمقة للجغرافيا وقراءة واعية للتاريخ، إلا أنه قد اختزل الصراع الدولي - على مدى التاريخ الطويل وبدرجة أقرب إلى الحتمية - ما بين قوة البر وقوة البحر، وكذلك فعل «سبيكمان».

فكل منهما قد صاغ أُطروحته من منظور ضيق، لا يتسع إلا إلى القوى السائدة في عصرهما، دون النظر إلى تجارب التاريخ أو احتمالات المستقبل، متناسين أن الجغرافيا السياسية ومن ثم قواعد اللعبة الدولية متغيرة بشكل مستمر.

وبعد، لم يكن القصد من إعادة فحص الأطروحات السابقة، هو إعادة اكتشاف «هارتلاند» جديد، أو المجادلة اعتباطًا بالقول، إن السيطرة على الشرق الأوسط تكفل السيطرة على العالم. وإنما كان القصد من هذا الفحص، هو وضع منطقة الشرق الأوسط في إطارها الصحيح. فليس من قبيل المبالغة أبدًا، القول بأن ليس هناك منطقة لها خصائص «قلب الأرض» من حيث القدرة الإنتاجية وقابلية الحركة والدور القيادي، بقدر ما لمنطقة الشرق الأوسط. وذلك بحكم الكثير من المقومات الجغرافية والتاريخية، التي تكشف عن إسهامات هذه المنطقة في مسيرة الحركة الإنسانية؛ حينما لعبت الدولة العربية ـــ الإسلامية التي كانت ركيزتها في ذات المنطقة دورًا قياديًا في النظام الدولي؛ حيث امتلكت من القوة العقيدية والمادية ما جعلها ـــ حتى نهاية العصور الوسطى تقريبًا ـــ قوة دولية مؤثرة بكل المعايير.

وليس من قبيل المصادفة أبدًا، أن تشكل منطقة الشرق الأوسط ـــ قَدَرًا وعلى مدار مراحلها الممتدة عبر كل الحقب والعصور ـــ بؤرة الأحداث السياسية في المسيرة العالمية؛ فكانت شديدة الحساسية وسريعة التأثر بالتطورات والمتغيرات الدولية، مثلما كانت أيضًا مطمعًا للطامعين والغزاة وبناة الإمبراطوريات عبر العصور المختلفة، وبشكل جعل منها منطقة صراع وتطاحن على السيطرة والنفوذ، بين الحضارات والديانات والدول الاستعمارية الكبرى.

وليس من قبيل المصادفة أيضًا، أن يشهد التاريخ الحديث بما شهدته هذه المنطقة، من مختلف ألوان السياسات الإمبريالية الاستعمارية، والتي تراوحت ما بين الانتداب، والاحتلال العسكري المباشر، وفرض أسوأ ألوان الاستعمار

الاستيطاني، وهو الاستعمار القائم على تذويب إن لم يكن تصفية شعوب بكامل مكوناتها المختلفة. كما تراوحت هذه الألوان أيضًا، ما بين التبعية السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، وما بين الدوران في فلك عملية التقاطب الدولي، التي جرت في أتون الصراع بين الشرق والغرب إبان فترة الحرب الباردة. وقد انعكست هذه الألوان على منطقة الشرق الأوسط بصورة واضحة، وبشكل جعل منها دومًا منطقة للأزمات على مر تاريخها.

وهنا، لابد الإقرار بأن محاولات السيطرة على منطقة ما، أو تقويض محاولات الوحدة الذاتية لها، لم تكن مصادفات. لأن العقل دائمًا ما يؤكد، أنه حينما تتكرر الظواهر، فإن في الأمر ما هو أكثر وأعمق من المصادفة. فالصراع الدولي حول منطقة معينة، لا يُخلق ويظهر جغرافيًا، ولا ينمو ويتطور سياسيًا، ليغدو له وجود تاريخي مؤثر، دون أن تكون له المبررات الجيوبوليتيكية الكفيلة بتوجيه الثقل الدولي نحو هذه المنطقة؛ وذلك بتصعيد المواقف، وإشعال الحروب، وصياغة القرارات على أرض الواقع.

وإمعانًا في تحري سيناريو حركة الأحداث السياسية، وهي ليس من قبيل المصادفة أبدًا، تستحق منطقة الشرق الأوسط في المكان والزمان أن تشد انتباه البحث الجغرافي، لتحري تقويم الواقع السياسي لها في ضوء الأحداث الجارية على المسرح السياسي العالمي، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط

(دراسة في تحليل دلائل القوة)

في دراسة سابقة بعنوان «الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد»، أشرت إلى مفهوم «الشرق الأوسط» بالتحليل والتحديد. وذلك من خلال مدخلين رئيسيين هما؛ مدخل التأصيل (التحديد التاريخي للمفهوم)، والمدخل الإقليمي (التحديد الجغرافي للمفهوم). وذلك حتى يتسنى الوصول إلى المعنى الأساسي والحيز الجغرافي الذي يدل عليه هذا المفهوم عند استخدامه.

وقد خلصت من خلال هذه الدراسة إلى عدة اعتبارات يذكر منها: ـ

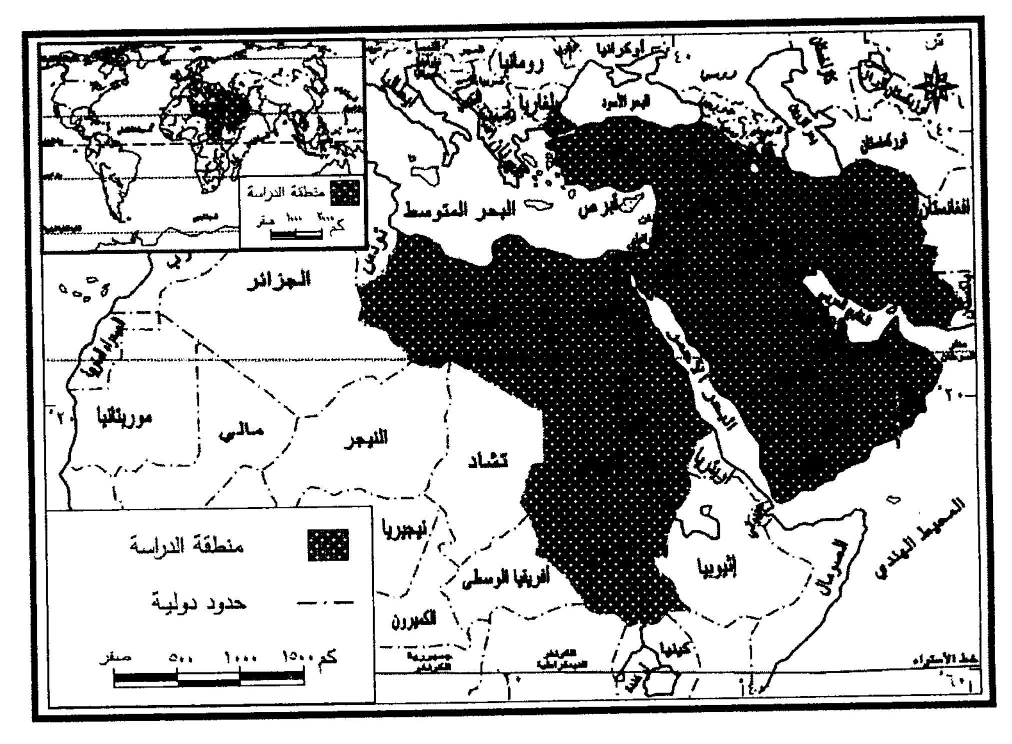
أ. إن تسمية «الشرق الأوسط» ليست مستمدة من طبيعة المنطقة، وخصائصها البشرية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وإنما هي تسمية مستمدة من علاقة المنطقة بالغير. ومن الواضح أن المرجعية هنا هي للغرب، ولأوروبا الغربية تحديدًا. فقد كانت وراء إطلاق تلك التسميات المختلفة على مر التاريخ، وذلك لمغزى جيوبوليتيكي لديهم.

ب. إن مصطلح «الشرق الأوسط» هو وإن كان يمثل إقليمًا ذا كيان جغرافي حقيقي، إلا أنه في الواقع مفهومٌ «جيوإستراتيجيٌّ»، مرهونٌ أولاً وأخيرًا بتقديرات ومصالح الجهة صاحبة التعريف. وهذه التقديرات لا تتقيد دائمًا بعامل الجغرافيا السياسية (وإن ظل هذا العامل محددًا رئيسيًا للبناء الإقليمي)؛ إذ أنها تأخذ في الاعتبار أولاً الأبعاد الوظيفية للإقليمية المراد إقامتها، فيتم إدخال دول واستبعاد أخرى من إطار الإقليم، بصرف النظر عن موقع تلك الدول على خارطة الجغرافيا الإقليمية. وعلى ذلك، فقد تغيرت مفاهيم «الشرق الأوسط»، وتعددت أبعاده، وتَأَتّى صعوبة تحديد حيزه الجغرافي.

واستنادًا إلى الطريقة المتعلقة بتحديد المفاهيم والمصطلحات المركبة، والتي تعني النظر إلى أكبر عدد ممكن من التعريفات والاستخدامات المختلفة للمفهوم، تسنى لنا آنذاك تعريف منطقة الشرق الأوسط، على أنها المنطقة الممتدة من إيران

شرقًا وحتى ليبيا غربًا، ومن تركيا شمالاً حتى السودان جنوبًا. وهي بذلك تضم البلاد الآتية؛ (إيران ـ تركيا ـ إسرائيل ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الإمارات ـ سلطنة عُمان ـ اليمن ـ السعودية ـ العراق ـ سوريا ـ لبنان ـ الأردن ـ فلسطين ـ مصر ـ السودان ـ ليبيا)، شكل رقم «٣».

هذا، وتتجلى أهمية هذا الفصل في أن تناول التحليل الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط هذا، سيعطي القدرة على تقدير أهميته وتجسيم قيمته وتقييم مكانته. ومن شأن هذا التناول أن يكشف عن الصورة الحقيقية لوضع هذه المنطقة في الإطار الإستراتيجي العالمي. ويتطلب البحث في هذا المجال، الاعتماد على النظرة الدقيقة والفاحصة للخريطة، التي من شأنها أن تبرز قيمة الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، وأن تبين العلاقات المكانية بينه وبين كتلة العالم القديم (جزيرة العالم). كما أن من شأنها أن تبرز قيمة المنطقة كطريق لتجارة العالم وعقدة مواصلاته. هذا، كما أن من شأنها أيضًا أن تبرز ما يتميز به الشرق الأوسط من غنى بالثروات الطبيعية، من مختلف المعادن ومصادر الطاقة، وعلى رأسها البترول (عصب المدنية المعاصرة). أضف إلى ذلك كله، أهمية خاصة تكمن فيما يتمتع به من مكانة دينية وتراث حضاري في شتى الميادين، تميزه عن مناطق العالم المختلفة ـ قديمها وجديدها - .



المصدر: الشكل من عمل الباحث بتصرف.

شكل رقم (٣)

الإطار الجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط

وتشكل كل هذه النقاط ـــ في تصور الباحث ـــ مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالتحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط. ويمكن إيجاز أهم هذه العناصر بالفحص والتحليل على النحو التالي:

أولاً

الموقع الجغرافي

لا تزال أحداث التاريخ تقطع ـــ يومًا بعد يوم ـــ بصحة تلك العبارة التي أطلقها «فريدريك راتزل Friedrich Ratzel» في أواخر القرن التاسع عشر، وهي «أن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية». بيد أن من جاؤوا بعده من أتباع مدرسة الجيوبوليتيك، ولاسيما الفرنسيين منهم، قد شككوا في العلاقة الحتمية بين الموقع الجغرافي وبين قوة الدولة أو المنطقة المعنية وسلوكها السياسي، مُفسحين المجال بذلك للعوامل البشرية التي تلعب دورًا حاسمًا في استغلال عناصر القوة الطبيعية المتاحة لدولة أو لمنطقة ما، وفي تحويلها إلى «قدرة Capability» فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية. وهو ما أصبح متعارفًا على تسميته بـ «النسبية الجغرافية»(١).

ورغم واقعية وصحة الاتجاه النسبي في الجغرافيا، إلا أن مقولة «راتزل» تنطبق ـــ أكثر ما تنطبق ـــ على منطقة الشرق الأوسط. حيث يعتبر الموقع الجغرافي من أكثر العناصر والمقومات الجغرافية، تأثيرًا في تكوين شخصية هذا الإقليم وتحديد وزنه السياسي.

ويمكن تناول الموقع الجغرافي وأثره في الوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط من جانبين :ـ

(١) ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكى ـــ السوفيتى فى الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٥م)، ص٣٥.

الجانب الأول ـ الموقع كجانب ثابت في جغرافية المنطقة:

والموقع في إطار هذا الجانب يعرف بالموقع المطلق أو الثابت Absolute Location . وهو الموقع الذي يتضمن موقع المنطقة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول (الموقع الفلكي) مرة، وموقعها بالنسبة لليابس والماء مرة أخرى. ويمكن القول إن الغرض من دراسة هذا الجانب من جغرافية المنطقة، هو؛ **أولاً:** التعرف على النطاق المناخي الذى تنتمى إليه المنطقة، **وثانيًا:** معرفة نمط التوجه الجغرافي للمنطقة وطبيعته، سواء أكان هذا التوجه بريًا أم بحريًا، ورصد أثره الذى يؤثر إما في نشأة ونمو الإقليم، وفي بناء وترسيخ قوته وصنع قراره، وإما في اضمحلاله. ويشمل الموقع في ضوء هذا الجانب:

١. الموقع الفلكي:

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول. ويعتبر الموقع بالنسبة لدوائر العرض أهم بكثير من الموقع بالنسبة لخطوط الطول، الذي يقتصر تأثيره على تحديد التوقيت فقط. أما الموقع بالنسبة لدوائر العرض ــ سواء أكان بعدًا أم قربًا من خط الاستواء ــ يؤثر في المناخ، والذى يؤثر بدوره بشكل أو بآخر في تحديد المجهود البشري على وجه الأرض، مثلما يؤثر أيضًا في تحديد الأنماط الحياتية السائدة في أي من أقاليم الأرض المختلفة.

هذا، وتمتد منطقة الشرق الأوسط امتدادًا واحدًا لإقليم حضاري متميز. ويشغل هذا الإقليم مساحة تزيد على حوالي ١١.٥٧ مليون كيلومتر مربع[1]. ويمتد لمسافة تزيد على حوالي ٥٤٠٠ كيلومتر من الشرق إلى الغرب، وحوالي ٤٥٠٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب. إذ يمتد فيما بين دائرتي عرض ٤°، ٤٢° شمالاً؛

(1) The Statesman's Yearbook 2007, Palgrave Macmillan, London, 2007, PP. 173 FF.

حيث يسيطر على الإقليم أشكال مختلفة من المناخ الجاف الحار. كما يمتد فيما بين خطي طول ٩°، ٦٣° شرقًا. وهذا يعني أنه يمتد عبر حوالي ٣٨° دائرة عرضية، و ٥٤° درجة طولية (شكل رقم «٣»).

ويمكن القول أن الظروف المناخية لمنطقة الشرق الأوسط، كانت من العوامل الجغرافية ذات الفعالية الشديدة في تشكيل قدر كبير من البناء السياسي للمنطقة. ويتأتَّى ذلك وفق الملامح الآتية:

أ. انطلاقًا من أن حجم الموارد المائية يشكل الإطار الذي يتقرر خلاله حجم الموارد البشرية الأخرى، ويُخَص بالذكر حجم السكان وحجم الموارد الاقتصادية الموجهة للغذاء، فقد ترتب على الظروف المناخية السائدة في المنطقة، توزيع سكاني وعمراني واقتصادي غير متعادل بالمرة. ويكاد هذا التوزيع غير المتعادل يبرز منطقة الشرق الأوسط بنمط فريد لا نظير له بين مناطق العالم المختلفة. وذلك في كافة مجالات العمران والنشاط الاقتصادي، وفي تكوين مراكز الثقل السياسي بين دولها.

فقد انقسمت المنطقة وفقا لذلك إلى مناطق تتميز بالاستقرار والكثافة (السكانية، والعمرانية، والاقتصادية)، وذلك على طول الوديان النهرية، وعلى طول السهول الساحلية المطيرة، وعلى مناطق الهضاب والمرتفعات التي تستقبل كميات لا بأس بها من الأمطار، وفي الواحات المنعزلة والمبعثرة وسط الإقليم الجاف. وفي مقابل هذا الثقل السكاني والعمراني والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الجهات، هناك مساحات شاسعة داخل منطقة الشرق الأوسط ــ تكاد تتماشى مع امتداد الإقليم الجاف ــ تتميز بتخلخل ظاهر، إن لم يكن انعدام جميع مظاهر الحياة بشكل واضح[1].

(1) George, Philip, L.; «Philip's Atlas of the World», Comprehensive Edition, Published In Association with The Royal Geographical Society With the Institute of British Geographers, London, 2001, PP. 24 - 25.

ب. ربما يتبادر إلى الذهن أن هذا الوضع قد شكل جانب ضعف في الكيان السياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وقد تكون هذه هي الحقيقة. ولكن، كان لهذا الوضع في الوقت نفسه الدور الأهم في وحدة المنطقة، وخاصة العربية منها. فهذا التنوع المناخي أدى إلى التنوع في استغلال الموارد الاقتصادية، سواء الرعوية منها أو الزراعية أو التعدينية أو الصناعية. وكان ذلك دافعًا قويًا إلى حركة السكان وهجرتهم الداخلية والخارجية، وعلى تنشيط عمليات تبادل المنتجات والسلع بينهم. وقد كان من تداعيات هذا الوضع، إبراز الطابع القومي في هذه المنطقة، وسبيل تكوينه عبر عصور التاريخ الطويلة. فظهرت القومية الفارسية والتركية والعربية.

وتعتبر القومية العربية هي الأقدم، وهي القومية المحورية هنا. وقد جاء الإسلام ليُصهر هذه المنطقة بمختلف قومياتها ــ في فترة من الفترات ــ في بوتقة واحدة، وليصل التعريب مداه وحده الأقصى، حيث وصل إلى مناطق لم يصل فيها تأثيره الكامل قبل ذلك. ولكن قد تلاشت هذه الصورة ــ نوعًا ما ــ كرد فعل للضغوط التي وقعت على المنطقة، يوم أن أصبحت مصائر العرب في يد القوى الاستعمارية.

٢. الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات:

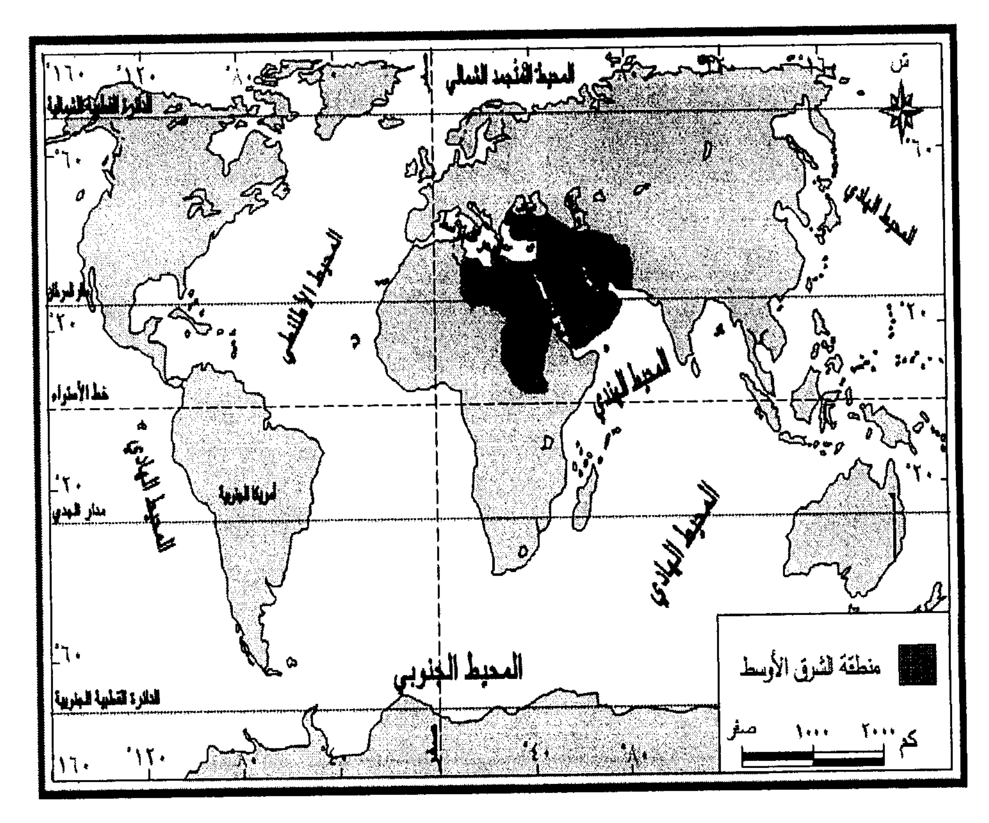
تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة التقاء بين اليابس والماء. حيث تقع المنطقة ــ كما هو معلوم ــ في رقعة من الأرض تجعلها تشرف بالفعل على أهم وأخطر المسطحات المائية، من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية. وتتبدى أهمية هذه الأذرع المائية ــ كما يوضحها الشكل رقم «٤» والجدول رقم «١» ــ على النحو التالي:

أ ـ البحر المتوسط، ويمتد في اتجاه غربي ــ شرقي، ما بين خطي طول حوالي

٥° غربًا، ٣٦° شرقًا، وفيما بين دائرتي عرض ٣١°، ٤٦° شمالاً. ويفصل بذلك منطقة الشرق الأوسط خاصة، والوطن العربي على وجه العموم عن القارة الأوروبية. ويمثل البحر المتوسط ذراعًا للمحيط الأطلنطي، ويتصل به عن طريق مضيق جبل طارق. وتشرف منطقة الشرق الأوسط بجبهة عريضة على هذا البحر والبحار التابعة له (بحر مرمرة، وبحر إيجة)، حيث تصل هذه الجبهة إلى حوالي ٨٨٤٣ كيلومترًا.

ب ـ **البحر الأسود**، وهو بحر شبه مغلق، يمتد في اتجاه غربي ــ شرقي، ويعد بمثابة ذراع للبحر المتوسط؛ إذ يتصل به عن طريق مضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل. وتعتبر تركيا هي الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تطل على هذا البحر، وذلك بجبهة تصل إلى حوالي ١٥٩٥ كيلومترًا.

جـ ـ **البحر الأحمر**، ويمتد في اتجاه جنوبي شرقي ــ شمالي غربي، فيما بين دائرتي عرض ١٤°، ٣٠° شمالاً. ويمثل ذراعًا للمحيط الهندي، ويرتبط به ارتباطًا وثيقًا عن طريق مضيق باب المندب. والبحر الأحمر في امتداده هذا، يكاد يشطر منطقة الشرق الأوسط إلى شطرين؛ شطر آسيوي وآخر أفريقي. وتقع معظم سواحله في صميم سيطرة وإشراف الدول العربية. وتصل طول الجبهة التي تطل بها المنطقة على هذا البحر وخلجانه التابعة له (العقبة، والسويس)، إلى حوالي ٥١٣٠ كيلومترًا.



المصدر: الشكل من عمل الباحث بتصرف.

شكل رقم (٤)

موقع الشرق الأوسط من شبكة البحار الرئيسية والفرعية فى العالم

جدول رقم (١)

البحار الرئيسية التي تطل عليها منطقة الشرق الأوسط

المتغير / البحار	الطول (كم)	العرض (كم)	المساحة (ألف كم^2)	العمق (م)			طول الجبهة الساحلية للمنطقة (كم)
				أدنى	متوسط	أقصى	
البحر المتوسط	٣٩٠٠	١٦٠٠	٢٤٩٩.٤	-	٤٤٠٠	-	٨٨٤٣
البحر الأسود	١٢١٠	٥٦٠	٤١٣.٤	-	-	٢٢٤٥	١٥٩٠
البحر الأحمر	٢٣٣٠	٣٦٢	٤٤٠.٣	-	٢١٣٤	-	٥١٣٠
البحر العربي	-	-	٣٦٨٠	٢٧٣٤	-	٥٨٠٣	٤١٤٥
الخليج العربي	٩٧٠	٣٨٠	٢٣٣.١	٥٠	-	١٠٤	٤٢٥٩
بحر قزوين	-	-	٣٧٣	٢٨	-	٩٨٠	٧٤٠
الإجمالي	-	-	-	-	-	-	٢٤٧٠٧

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على:

The Columbia Encyclopedia، Sixth Edition، Columbia University Press، New York، 2005.

http://www.bartleby.com/65/

د – **البحر العربي**، ويمثل الامتداد الشمالي الغربي للمحيط الهندي. لذلك فحدوده الجنوبية اعتبارية، ويرى بعضهم أنها تمر من رأس «حفون» في شرق أفريقيا، حتى جزر «لكاديف» الواقعة غرب الهند[1]. ويعد خط مضيق هرمز وباب المندب، هو الحد الفاصل بين البحر العربي من جهة، وكلًا من الخليج العربي والبحر الأحمر من جهة أخرى. وتصل طول الجبهة التي تطل بها منطقة الشرق الأوسط على هذا البحر وامتداداته في خليجي (عُمان، وعدن)، إلى حوالي ٤١٤٥ كيلومترًا.

هـ- **الخليج العربي**، ويكاد يشبه البحر الأحمر في امتداده، ويناظره في التوغل إلى حوالي دائرة عرض ٣٠ ° شمالاً. حيث يقع فيما بين دائرتي عرض ٢٤ °، ٣٠ ° شمالاً. ويتصل الخليج العربي بالبحر العربي عن طريق مضيق هرمز. وتصل طول الجبهة التي تطل بها المنطقة على هذا المسطح المائي إلى حوالي ٤٢٥٩ كيلومترًا. هذا، ويقسم الخليج العربي ــ في امتداده ــ المنطقة إلى شطرين؛ بلاد فارس في الشرق، وشبه الجزيرة العربية في الغرب. لذلك اختلفت الأدبيات حول تسمية هذا الذراع المائي، حيث تراوحت ما بين تسميته بالخليج الفارسي أو الخليج العربي.

و -**بحر قزوين**، وهو بحر مغلق، وتكاد تقتصر أهميته للمنطقة على دولة إيران فقط، فهي الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تطل عليه. وتصل طول جبهتها على هذا البحر إلى حوالي ٧٤٠ كيلومترًا.

ومن خلال الخصائص الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها هذه المسطحات، تتجلى الأهمية الحيوإستراتيجية لها في إطار منظومة السياسات الإقليمية والدولية. ولعل

---

(١) شاهر جمال أغا، جغرافية البحار والمحيطات، (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٩م)، ص ٣٧٤.

ما يبرز هذه الأهمية، أنه إذا نُظِرَ إلى الوضع الجغرافي لكتلة الجزيرة العالمية (أوروبا، وآسيا، وأفريقيا)، على خريطة رُسِمَت على أي مسقط من المساقط المتعارف عليها، لوُجِدَ أن هذه الجزيرة تتألف من كتلة قارية واحدة، تحيط بها البحار العالمية الكبرى من جميع الجهات؛ فمن الشرق يقع المحيط الهادي، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الغرب المحيط الأطلنطي، ومن الجنوب المحيط الهندي. ونظرًا لتجمد القوس الشمالي من المحيط المائي للجزيرة العالمية، فقد اقتصر الاتصال بين أجزائها المختلفة على القوس البحري الجنوبي. وهذا مع افتراض انعدام وجود شبكة البحار الفرعية، التي تشرف عليها منطقة الشرق الأوسط. الأمر الذي يجعل الجزيرة العالمية ــ بدون هذه الشبكة ــ كتلة قارية مصمتة، ولأصبحت نصف دولها ــ تقريبًا ــ دولاً قارية حبيسة.

ومن ثم، جاء امتداد الأذرع المائية (شبكة البحار الفرعية) التي تشرف عليها منطقة الشرق الأوسط، لتضيف أهميتها على الموقع الجغرافي الحاكم الذي تتميز به هذه المنطقة.

فمن ناحية، أصبح التوجه البحري سمة بارزة لكل دول الشرق الأوسط، بل والمنطقة العربية بلا استثناء. فجميع دول منطقة الشرق الأوسط تتميز بأنها ذات مواقع بحرية مهمة، فليس من بينها أية دول قارية حبيسة، غير أنها تتباين من حيث طول خط الساحل الذي تطل به على هذه البحار. لذلك، يبلغ الطول الإجمالي لخطوط سواحل المنطقة نحو ٢٤٧٠٧ كيلومترًا. وتتوزع على دول هذه المنطقة على النحو المبين في الجدول رقم «٢».

جدول رقم (٢)

أطوال خطوط سواحل دول منطقة الشرق الأوسط

المتغير / الدولة	طول الساحل (بالكيلو متر)	النسبة إلى إجمالي طول سواحل المنطقة (٪)	المتغير / الدولة	طول الساحل (بالكيلو متر)	النسبة إلى إجمالي طول سواحل المنطقة (٪)
تركيا	٧٢٠٠	٢٩	قطر	٥٦٣	٢.٣
السعودية	٢٦٤٠	١٠.٧	الكويت	٤٩٩	٢
مصر	٢٤٥٠	٩.٩	إسرائيل	٢٧٣	١.١
إيران	٢٤٤٠	٩.٩	لبنان	٢٢٥	٠.٩
سلطنة عُمان	٢٠٩٢	٨.٥	سوريا	١٩٣	٠.٨
اليمن	١٩٠٦	٧.٧	البحرين	١٦١	٠.٧
ليبيا	١٧٧٠	٧.٢	العراق	٥٨	٠.٢
الأمارات	١٣١٨	٥.٣	أراضي السلطة الفلسطينية	٤٠	٠.٢
السودان	٨٥٣	٣.٥	الأردن	٢٦	٠.١
ملحوظة	يصل إجمالي طول سواحل المنطقة إلى حوالي ٢٤٧٠٧ كيلومترًا				

المصدر : الجدول من عمل الطالب اعتمادًا على :

Central Intelligence Agency (Washington. DC).; The World Fact Book 2006.
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html

ومن ناحية أخرى، فإن صفة هذه الأذرع المائية وأعماقها تناسب الملاحة تمامًا. كما أنها تقترب وتتجمع في امتداداتها داخل حدود قلب منطقة الشرق الأوسط، بحيث تصبح المسافات الأرضية التي تفصل بين رؤوسها ليست كبيرة. بل إن هذا الفاصل الأرضي لا يكاد يتجاوز ١٦٠ كم فيما بين البحرين الأحمر والمتوسط. وعمومًا فإن المسافات الأرضية هذه، تقع في قلب المنطقة الانتقالية بين الصحراء القاحلة ومناطق المطر الشتوي. الأمر الذي يجعلها دائمًا في متناول وسائل النقل المختلفة[١]. وهذا يضيف إلى منطقة الشرق الأوسط قيمة عظمى أخرى، في مجال الحركة والتجارة الدولية ــ كما سيتضح بعد ــ قديمًا وحديثًا، وخاصة بعد أن تقلص الفاصل الأرضي بين رؤوس هذه الأذرع، إن لم يكن قد تلاشى. وذلك بعد حفر قناة السويس، وامتداد خطوط أنابيب نقل النفط والغاز، فيما بين رأس الخليج العربي والبحر المتوسط.

الجانب الآخر ـ الموقع كجانب متغير في جغرافية المنطقة:

ويسمي بالموقع النسبي أو المتغير. ويعبر عن المفهوم المتغير وغير الثابت لقيمة الموقع الجغرافي وتداعياته من عصر إلى عصر آخر، ومن ظروف معينة إلى أخرى. بمعنى أن الموقع الجغرافي يكون وضعه ثابتًا في المكان، وتكون قيمته وتداعياته متغيرة في الزمان. وهذا معناه أن يكون الإدراك الجغرافي لقيمة الموقع الجغرافي وتداعياته للمنطقة، وهي في مكانها الجغرافي الثابت، إدراكًا مرنًا وهي في صحبة دواعي التغير في القيمة[٢].

ويشتمل الموقع الجغرافي في ضوء هذا الجانب على الآتي:ـ

---

(١) صلاح الدين الشامى، دراسات فى الجغرافية السياسية، ط٢ (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩م)، ص ٤٠٣.

(٢) صلاح الدين الشامى، الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١م)، ص ٣١.

١- الموقع المركزي وسهولة الاتصال:

تعرف المواقع المركزية بالمواقع المتوسطة جغرافيًا. وتحدد المركزية أو سهولة الاتصال بالمعنى العالمي، بالنسبة لخريطة العالم ولثرواته الطبيعية ولسكانه ولمراكز ثقله السياسي والحضاري. لذلك، يساعد الموقع المركزي على سهولة العلاقات التجارية وتبادل الآراء والأفكار والآداب والأيديولوجيات. وعلى الرغم من التطور الحادث في وسائل الاتصال المختلفة، من طائرات وناقلات بحرية عملاقة وأقمار اتصالات تجوب المجال الجوي للكرة الأرضية، بدرجة تساهم في كسر عزلة المواقع الهامشية، إلا أن المواقع المركزية لازالت تحتفظ بقيمتها التي التصقت بها على مدى فترات التاريخ المختلفة.

وينطبق هذا الفهم ـ أكثر ما ينطبق ـ على منطقة الشرق الأوسط. فحقيقة المكان الجغرافي الذي تحتله هذه المنطقة، وعلاقات المكان التي تربطها بالعوالم الحضارية والسياسية حولها، تنطوي على احتلالها لموقع جغرافي فريد من خريطة العالم، يجعلها بمثابة موقع القلب من كتلة العالم القديم. وهذه الحقيقة تشكل الإطار المكاني للمنطقة بين الوحدات الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية في العالم. ويتضح هذا عندما تتداخل منطقة الشرق الأوسط مع قارات العالم القديم، ومنطقة العالم الإسلامي، والمنطقة العربية، حيث تتشكل علاقات مكانية فريدة، تبرز بوضوح حقيقة الموقع المركزي لمنطقة الشرق الأوسط على النحو التالي:

أ ـ تشكل منطقة الشرق الأوسط الجسر الأرضي العظيم، الذي يربط قارات العالم الكبرى الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا). فهي تشكل الحد الغربي لآسيا، والحد الشمالي لأفريقيا السوداء جنوب حزام الصحراء الكبرى، والحد الجنوبي للقارة الأوروبية، وجزءًا من الحد الشرقي لها. ومن ثم مثلت ـ ومازالت ـ إطارًا للتفاعل بين تلك المناطق الجغرافية الثلاث على مر التاريخ. الأمر الذي منحها القدرة على التأثير ـ سلبًا أو إيجابًا ـ في طبيعة العلاقات التفاعلية بين هذه

المناطق أو القارات الثلاث.

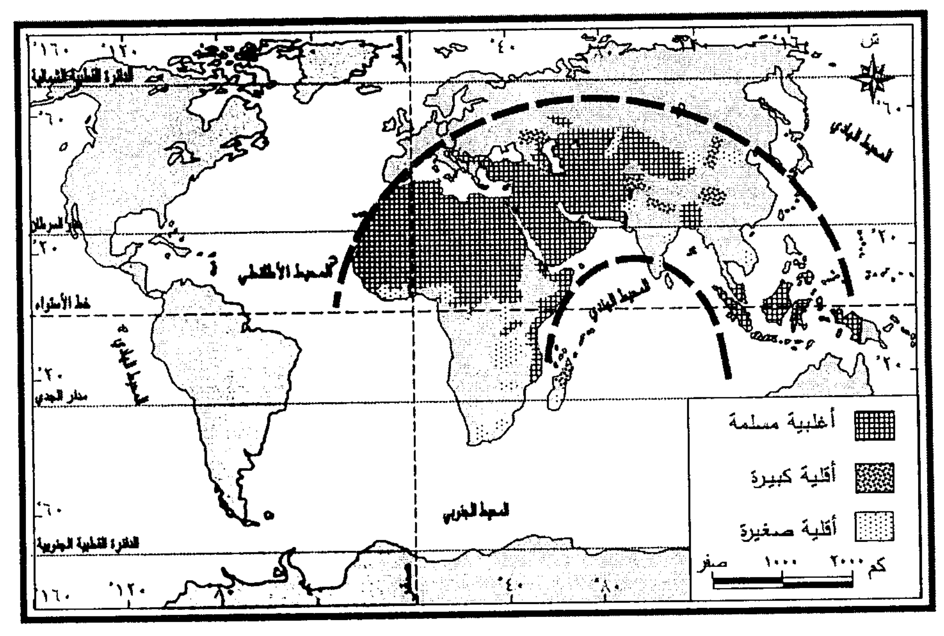
ب ـ مادامت منطقة الشرق الأوسط تشكل جسرًا يربط بين قارات العالم القديم بهذا الشكل، فهي منطقة تداخل حضاري واضح. حيث تتداخل وتتلاقى الكثير من الكتل الحضارية العالمية الكبرى على أرض هذه المنطقة؛ إذ تتلاقى حضارة الشعوب الأوروبية، والشعوب السلافية، والشعوب الإسلامية غير العربية، والشعوب الإسلامية العربية، علاوة على حضارات الشعوب الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

لذلك، كان لهذه العلاقات المكانية والتداخلات الحضارية تأثيرها الظاهر في وجود بعض الاختلافات من الناحية الجنسية، أو بالأحرى تداخلات إثنوغرافية واضحة. فمثلا نجد أن سكان الهضاب الشمالية يكونون بدرجة كبيرة خليطًا من السلالات الآرية ومن السلالات الطورانية، بسبب مجاورة هذه الهضاب للمواطن الأصلية لهذه السلالات، في وسط آسيا وغربها، وفي شرق أوروبا. بينما نجد أن سكان هضبة بلاد العرب هم من السلالة السامية النقية، مع قليل من الدماء الزنجية المنقولة إليها من أفريقيا. أما مناطق الشرق الأوسط الأفريقي، فكانت خليطًا من السلالات السامية ومن سلالات البحر المتوسط، مع قليل أيضًا من الدماء الزنجية الأفريقية[١]. وعلى هذا النحو، شهدت المنطقة حالة فريدة، تنطوي على تعدد الأجناس والأديان، وإمتزاج الحضارات، وتنوع اللغات والثقافات.

جـ ـ يأخذ العالم الإسلامي في امتداده شكل هلال عظيم، يبدأ في غرب أفريقيا، وينثني شمالاً لكي يضم غرب ووسط آسيا، ثم يعود لكي ينحني نحو الجنوب تجاه جنوب شرق آسيا (شكل رقم «٥»). وهذا الهلال العظيم تتوسطة نجمة كبيرة، يمثلها المحيط الهندي الذي يعتبر محيط العالم الإسلامي. ويمكن القول أنه

(١) إبراهيم شريف، الأطماع الاستعمارية فى الشرق الأوسط: السلسلة السياسية، (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٥م)، ص ١١.

داخل هذا الهلال العظيم وفي أوسطه تقريبًا، يقبع مثلث محوري، وهو المثلث الذي يقع على أضلاعه ثلاث قوى إسلامية، هي؛ تركيا وإيران والمشرق العربي، الذي يضم مصر ومنطقة شبه الجزيرة العربية. وهذا المثلث ـ كما يرى «جمال حمدان» ـ يشكل «مثلث القوة الإقليمي في العالم الإسلامي»[1]. ويتفق هذا المثلث بوضوح كبير مع حدود منطقة الشرق الأوسط من ناحية، ومع نطاق التداخل والتماس بين المنطقة الإسلامية غير العربية والمنطقة الإسلامية العربية من ناحية أخرى.



المصدر: الشكل من عمل الباحث بتصرف اعتمادًا على: محمد السيد سليم، «التفاعل في (مثلث القوة): إطار فكري ومؤسساتي»، مجلة شؤون الأوسط، ع (٣٣)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، (سبتمبر ١٩٩٤م)، ص ١٢.

شكل رقم (٥)

هلال الإسلام في العالم

(١) محمد السيد سليم، «التفاعل في (مثلث القوة): إطار فكري ومؤسساتي»، مجلة شؤون الأوسط، ع(٣٣)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، (سبتمبر ١٩٩٤م)، ص ١٢.

لذلك، فليس ثمة خلاف في القول، بأن هذا المركز الذي يشغله الشرق الأوسط، يضعه في كل وقت من الأوقات في قلب العالم الحساس، وفي مركز الثقل من وجهات النظر الدينية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.

٢. الموقع الإستراتيجي:

هو الموقع الذي يمنح القوى المسيطرة عليه قيمة مؤثرة. وذلك إما لذات الموقع، بما يتمتع به من سمات ومميزات عسكرية وسياسية واقتصادية مؤثرة في أوقات السلم والحرب، وإما لأنه يمثل نقطة العبور للسيطرة على موقع أهم وأخطر لتحقيق أهداف حيوية[1]. ومن أمثلة المواقع الإستراتيجية؛ القنوات الملاحية العالمية، والمضايق، والبرازخ، والجزر وأشباه الجزر، ووديان الأنهار ومصباتها الملاحية، والممرات الجبلية.

وحقيقة الموقع الإستراتيجي الذي يحتله الشرق الأوسط، هو المنطلق الذي اتخذته هذه الدراسة لبحث التيارات والصراعات الإقليمية والدولية المختلفة، التي دارت ومازالت تدور رُحاها بين القوى الدولية حول هذا الإقليم. وكان ذلك إما لفرض سيادتها على العالم، وإما من أجل تحقيق قدر من التوازن الدولي، وإما لمنع الصعود الذاتي والوحدة لهذه المنطقة. وستتضح أبعاد هذه الصراعات، عند الحديث عن المحور الجغرافي في تاريخ منطقة الشرق الأوسط.

وعمومًا، فإن الشرق الأوسط يستمد أهمية موقعه الإستراتيجي، من التراكم الجيوبوليتيكي الذي يشكله خصائص كل من؛ الموقع الفلكي، والموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، والموقع بالنسبة للمناطق والتكتلات الإقليمية الأخرى (الموقع المركزي). وتتعاظم هذه القيمة بسيطرة المنطقة أو إشرافها على معظم

---

(١) عيسى السيد دسوقي، أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥م)، ص ٣٦.

خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية العالمية، وتحكمها في المضايق والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية للملاحة والتجارة الدولية.

وتشكل المضايق والممرات المائية أحد أهم الأعمدة الجيوبوليتيكية التي ترتكز عليها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة. وذلك نظرًا للارتباط الأمني الحيوي بين منظومة البحار الفرعية، التي تربط الأراضي المطلة عليها في قلب جزيرة العالم بالمحيطات المائية الواسعة. فأمن البحر الأحمر يرتبط بأمن البحر العربي والخليج العربي من جهة، ويرتبط بأمن البحر المتوسط من جهة أخرى. وأمن هذه المنظومة البحرية يؤثر بدوره في أمن المحيطات الكبرى (الهندي، والأطلنطى)، والقوى المسيطرة عليها عسكريًا وتجاريًا.

فمن الناحية العسكرية؛ تشكل هذه المنظومة حلقة الوصل بين المحيط الأطلنطي وعوالمه من جهة، حيث مراكز التجميع الأصلية للأساطيل العسكرية ومواطن انطلاقها، وبين المحيط الهندي وعوالمه من جهة أخرى، حيث مناطق انتشار وعمل الأساطيل العسكرية في أجزاء مختلفة من العالم[١]. لذلك تنتشر القواعد العسكرية للقوى الدولية على العديد من جزر المحيط الهندي، مثل قاعدة «ديجو جارسيا Diego Garcia» الأمريكية، وهي إحدى جزر آرخبيل «تشاجوس Chagos»، وتعد غاية في الأهمية الإستراتيجية، رغم صغر مساحتها التي لا تزيد عن ٤٠ كيلومترًا مربعًا. وهناك قاعدة «الدابرا Aldabra»، وهي قاعدة التموين الأمريكية ـ البريطانية بجزر «سيشل Seychelles». كما تنتشر القواعد البريطانية والفرنسية أيضًا في الجزر المنتشرة في شرق وجنوب هذا المحيط، هذا فضلاً عن القواعد الروسية وقواعد القوى الأخرى[٢].

---

(١) زكريا محمد عبدالله، «أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى»، مجلة شؤون عربية، ع (٨٨)، جامعة الدول العربية، القاهرة، (ديسمبر ١٩٩٦م)، ص ١٥٦.

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، مرجع سابق، ص٩٣٩.

وتمثل حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ثم حرب الخليج الثانية والثالثة ضد العراق، وأيضًا الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، أقرب الأحداث العالمية التي تعكس مدى الارتباط الأمني بين المنظومة البحرية الإقليمية والدولية. فكانت الحرب الأولى مصدرًا لتهديد الملاحة في الخليج العربي، ومن ثم قطع خطوط إمداد العالم بالنقط. أما الحالات أو الحروب الأخرى، فكانت فيها المنظومة البحرية مصدرًا رئيسيًا لمرور القوات والأساطيل العسكرية للقيام بعملياتها الهجومية.

أما من الناحية التجارية؛ وسيأتي ذكرها بالتفاصيل عند الحديث عن أهمية المنطقة في حركة التجارة الدولية. ولكن ـ ما يعنينا هنا، هو أن هذه الأهمية قد تضاعفت بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، واستخراجه بكميات تجارية ضخمة. فأصبح البحر العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، هي بمثابة الشرايين الحيوية لنقل تلك السلعة الإستراتيجية إلى المستهلكين في الدول الصناعية الغربية.

ومن هنا تأتي أهمية المضايق والممرات البحرية، التي تربط منظومة البحار الفرعية بدرجاتها المختلفة، بالمحور الملاحي المؤدي إلى البحار والمحيطات المفتوحة. لذلك كان هدف السيطرة العسكرية على هذه المضايق وتلك الممرات هدفًا أساسيًا للقوى الدولية، منذ أن راجت، وبدأت الحروب البحرية بينها، قبل أكثر من ألفي عام مضت. وقد تأتى ذلك، انطلاقًا من أن سيطرة قوة معينة على أحد أو كلا جانبي أي نقطة اختناق بحرية (مضيق)، يعني تزايد احتمالات اتباعها لسياسة «إنكار المرور الحر Deny Free Passage» أمام سفن القوى المنافسة لها، مع بقاء هذه النقاط مفتوحة ومؤمنة لسفنها[1]. وتتمثل أهم المواقع الإستراتيجية ذات الأهمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط ـ وفقا لما يوضحه

(1) Collins, John, M.; Op.cit, P. 57.

الجدول رقم «٣» ـ في المواقع الآتية:ـ

جدول رقم (٣)

الخصائص المختلفة للمضايق والقنوات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط

المتغير / المضيق	الطول (كم)	العرض (كم)	العمق بالمتر	
			اقل	أقصى
هرمز	١٨	٣٩	٧٠	٩٠
باب المندب	٢٦	١٦	١٠٠	٢٠٠
البسفور	٢٧	٠.٦٤ ـ ٣.٢	متوسط ٧٠	
الدردنيل	٥٨	٠.٨١٨	٥٠	٦٠
قناة السويس	١٦٣	٠.٣ ـ ٠.٣٥	١٩.٥	٢٠
جبل طارق	٨٥	١٢.٥	٣٢٠	٩٣٥

المصدر: فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الطوبجي للطباعة، ١٩٩٢م)، ص ٤١.

أ. مضيق هرمز :

يربط بين الخليج العربي من ناحية وخليج عُمان والمحيط الهندي من ناحية أخرى. تحده جنوبًا سلطنة عُمان، ومن الشمال والشمال الشرقي إيران. ويصل طول هذا المضيق نحو ١٨ كيلومترًا. ويبلغ عرضه عند مدخله الجنوبي (عند رأس خليج عُمان) حوالي ٣٠ كيلومترًا، وذلك في أضيق نقطة بالمضيق، فيما بين جزيرتي «لاراك Larak» الإيرانية و «جيوان الكبرى jiyan al Kubra» العُمانية. ويتسع المضيق باتجاه الخليج العربي ليصل عرضه إلى ٨٠ كيلومترًا. هذا، ويصل متوسط عمق المضيق إلى ٦٠ مترًا، حيث يتروح عمقه ما بين (٥٥ ـ ٩٠ مترًا)، ويشتد عمقه قرب سواحل شبه جزيرة «مسندم Musandam» ليصل إلى ١٢٠ مترًا[١]. ولذلك، فإن المجرى الملاحي الرئيسي يقع عبر هذا الجزء من المضيق، حيث يسمح هذا العمق بمرور الناقلات العملاقة. إذ يعبره أكثر من (٤٤، و١٨٪) من تجارتي (النفط، والغاز) العالمية على التوالي[٢].

ويتميز المضيق بكثرة جزره وجزيراته، مثل؛ جزيرة «هرمز[*] Hormuz»، وجزر «القشم Al Qeshm» و «لاراك Larak» و «طنب الكبرى Tunb al Kubra» و «طنب الصغرى Tunb al Sughra » و «أبو موسى Abu Musa» و «صيرى Sirri». وتقع معظم تلك الجزر في مدخل المضيق من جهة الشمال. وتستمد أهميتها الإستراتيجية من تحكمها في الممرات الصالحة للملاحة عبر المضيق. كما أنها صالحة لإقامة منشآت وقواعد عسكرية بها. الأمر الذي يجعل السيطرة عليها تعني السيطرة على المضيق، وبالتالي السيطرة على منطقة الخليج

---

(١) محمد صبري محسوب، **العالم العربي**: دراسة جغرافية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م)، ص ص ٢٠- ٢١.

(2) International Energy Agency (IEA) , «World Energy Outlook 2004», Paris, 2005, P. 119.

(*) ويسمى المضيق على اسم هذه الجزيرة.

بأكملها، بما تمثله من قيمة إستراتيجية عالمية.

وقد أدركت القوى الدولية ذلك، فسعت إلى السيطرة على هذه الجزر لفرض سيطرتها على المضيق. ومن ثم تداولت القوى الدولية في سيطرتها عليه، ولاسيما في أعقاب حركة الكشوف الجغرافية، على نحو ما سيأتي في المباحث القادمة. وربما يفسر هذا استيلاء إيران على الجزر الإماراتية الثلاث؛ جزر «أبو موسى» و«طنب الكبرى» و «طنب الصغرى»، كتوازن لمكانتها في ظل الوجود الأمريكي في المنطقة. وخاصة في ظل أهمية مواقع هذه الجزر الإستراتيجية، وبالأخص بالنسبة للخط الملاحي لناقلات البترول العملاقة.

ب. مضيق باب المندب :

يقع هذا المضيق ما بين البحر الأحمر وخليج عدن، في المياه الإقليمية لليمن وجيبوتي والصومال، أي أنه مضيق عربي خالص. ومن بين هذه الدول، فإن اليمن تحظى بأفضل مكان للإشراف المباشر على حركة السفن عبر هذا المضيق. وذلك من خلال امتلاكها لجزيرة «بريم Prim»، البالغ مساحتها ٨ كيلومترات مربعة. إذ تقع طرق الملاحة الرئيسية في باب المندب إلى الغرب من هذه الجزيرة. ويبلغ عرض القناة الملاحية ١٦ كيلومترًا، ويتراوح عمقها ما بين ١٠٠ ــ ٢٠٠ مترًا. لذلك لا توجد هناك أية قيود بالنسبة لحجم السفن المارة عبر هذا المضيق.

وقد تداولت القوى الدولية في السيطرة على هذا المضيق، وذلك نظرًا لأهميته الإستراتيجية. ومن ثم ظل تحت الاحتلال حتى عام ١٩٦٧م بجلاء بريطانيا عن عدن. وقد برز قيمة وقوع هذا المضيق في حوزة الدول العربية عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة إبان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، حيث أمكن إغلاقه في وجه سفن إسرائيل والقوى الراعية لها، مما ساعد على حصار إسرائيل وهزيمتها.

جـ. المضايق التركية :

تتألف المضايق التركية من مضيق «البوسفور Bosporus» في الشمال الشرقي، ومضيق «الدردنيل Dardanelles» في الجنوب الغربي، وبحر «مرمرة Marmara» الكائن بينهما. وتصل هذه المضايق ما بين البحر الأسود والبحر المتوسط. ومن ثم تتحكم في مدى ارتباط دول البحر الأسود بالبحار المفتوحة.

ويبلغ طول مضيق «البوسفور» حوالي ٢٧ كيلومترًا، ويتراوح عرضه ما بين ٠.٦٤٠ ـ ٣.٢ كليومتر، ويبلغ متوسط عمق قناته الرئيسية حوالي ٧٠ مترًا. أما مضيق «الدردنيل»، فيبلغ طوله ٥٨ كيلومترًا، ويضيق اتساعه ليصل عرضه إلى ٨١٨ مترًا، ويتراوح عمقه ما بين ٥٠ ــ ٩٠ مترًا. هذا، ويفصل بحر «مرمرة» بين المضيقين، حيث يبلغ طوله أكثر من مائتي كليومترًا.

وتقع هذه المنظومة الإستراتيجية (المضايق) في نطاق المياه الإقليمية التركية، ومن ثم تسيطر تركيا عليها. وهي سيطرة سهلة لطول المضيقين ولضيقهما.

وقد كانت هذه المضايق قاعدة إستراتيجية، تحكم منها الإغريق والروم الشرقيون في تجارة البحر الأسود ودوله، ونشر منها البيزنطيون نفوذهم في ذلك البحر. وعادت أهمية هذه القاعدة إلى الظهور مرة أخرى في عهد الأتراك. ثم ازدادت أهميتها في العهد الحديث، بظهور روسيا وسعيها إلى التخلص من مساوئ موقعها الحبيس، والخروج من البحر الأسود إلى البحر المتوسط خروجًا حرًا، لا تتحكم فيه الإمبراطورية العثمانية ولاغيرها من القوى الأوربية البحرية. فأصبحت هذه المضايق نفسها منطقة قتال عنيف ومستمر، ولاسيما بعد دخول ألمانيا اللعبة الدولية حول تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٤م.

واستمر التشاحن بين القوى الدولية من أجل تنظيم الإشراف على هذه

المضايق حتى الحرب العالمية الثانية[1]. وقد أصبح هذا الصراع جزءًا من الحرب الباردة، فيما بين الاتحاد السوفيتي وحلف «وارسو Warsaw» من جهة، والولايات المتحدة وحلف «الناتو NATO» الذي يشرف على هذه المضايق ـــ بحكم أن تركيا هي أحد أعضائه ـــ من جهة أخرى.

وما زالت مظاهر السيطرة التركية على هذه المضايق، وتحكمها في تجارة دول البحر الأسود ـــ بما فيها روسيا ـــ واضحة حتى الآن. ففي عام ١٩٩٨م، احتفظت تركيا بحق زيادة رسوم العبور في هذه المضايق، إلى خمسة أضعاف الرسوم المعمول بها قبل ذلك. وفي عام ٢٠٠٠م، حددت تركيا أيضًا الصادرات النفطية في البحر الأسود، وذلك لتخفيض الزيادة المتوقعة في مرور الناقلات عبر المضايق. كما أنها حددت أيضًا حمولة الناقلات العابرة عبرها، بحيث لا تتعدى ١٦٠ ألف طن كحد أقصى[1].

د. مضيق جبل طارق :

رغم وقوع هذا المضيق بعيدًا عن منطقة الشرق الأوسط، باعتباره يدخل ضمن حدود المياه الإقليمية لكل من؛ أسبانيا في الشمال، والمملكة المغربية في الجنوب، إلا أن أهميته تعد قيمة مضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. وذلك بحكم أن المملكة المغربية تندرج على محور التفاعلات العربية الشرق أوسطية.

ويصل طول مضيق «جبل طارق» إلى حوالي ٨٥ كيلومترًا، وعرضه إلى نحو

(١) سليمان حزين، أرض العروبة: رؤية حضارية فى المكان والزمان، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣م)، ص ٩٩.

(١) عيسى السيد دسوقي، أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

١٢.٥ كيلومترًا. أما عمقه، فيتراوح ما بين ٣٢٠ ــ ٩٣٥ مترًا. ويعد مضيق جبل طارق مفتاح البحر المتوسط من جهة الغرب، ولذا يتحكم في جميع طرق الملاحة البحرية التي تربطه بالمحيط الأطلنطي، حيث توجد أكثر دول العالم تقدمًا وأثقلها وزنًا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. لذلك يتميز المضيق بكثافة حركة النقل خلاله.

ونظرًا للأهمية الملاحية الخطيرة لهذا المضيق، فقد سيطرت عليه القوى البحرية؛ بداية من الفينيقيين عام ١٠٠٠ ق.م، والإغريق عام ٧٠٠ ق.م، والقرطاجانيين عام ٦٠٠ ق.م، والرومان عام ٢٠٠ ق.م. وقد عبره أيضًا القائد العربي «طارق بن زياد» عام ٧١١م لفتح الأندلس، ويسمى المضيق على اسم هذا القائد المسلم. وقد ظل المضيق تحت السيطرة الإسلامية حتى استولت إسبانيا على ساحله الشمالي عام ١٥٠٢م، بعد طرد المسلمين من الأندلس. وكانت قد سيطرت على ساحله الجنوبي قبل ذلك، حيث احتلت مدينة «سبتَة» عام ١٤١٥م، و«مليلة» عام ١٤٩٥م. ثم احتلت مدينة «الغمرة» عام ١٥٠٨م، وجزر «الحسيمة» عام ١٦٧٣م، وجزر «الجعفرية» عام ١٨٤٨م[١].

هذا، وقد استولت إنجلترا بمساعدة هولندة على شبه جزيرة جبل طارق في ٢١ يوليو عام ١٧٠٤م. وتأكدت سيطرتها على الساحل الشمالي لمضيق جبل طارق بمقتضى معاهدة «أوترخت Utrecht» عام ١٧١٣م. ولم تكف أسبانيا إطلاقًا عن مطالبة إنجلترا بالجلاء عن جبل طارق لأنه جزء من بلادها. وقد سلكت عبر هذه القرون مسالك مختلفة لتحقيق ذلك. وفي النهاية كان رأي الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، يتبلور حول ضرورة إبقاء الوضع كما هو عليه. وذلك لأنه في حالة تخلي إنجلترا عن «جبل طارق» لأسبانيا، فإن أسبانيا ستتنازل عن «سبتَة» و«مليلة»

(١) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، مرجع سابق، ص٤٣٠.

للمملكة المغربية التي تربط بين القضيتين. ولكن سيطرة إنجلترا على الساحل الشمالي للمضيق وأسبانيا على ساحلة الجنوبي، يجعله في قبضة أوروبية خالصة، وخاصة بعد بزوغ الحركة الإسلامية في شمال أفريقيا[١].

هـ. قناة السويس :

تعد الأهمية الإستراتيجية لهذه القناة قديمة قدم التاريخ. فقد كانت منذ القدم طريقًا حيويًا للتجارة بين الشرق والغرب، عبر شواطئ البحر الأحمر والبحر المتوسط. وقد تأتّى ذلك، سواء عبر قناة «سيزوستريس Sisostres»، أو عبر الطريق البري وسط الصحراء. وإن كانت قد تضاءلت هذه الأهمية باكتشاف طريق «رأس الرجاء الصالح»، إلا أن حفر «قناة السويس» خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، قد أعاد للمنطقة أهميتها التقليدية. حيث وضعت حدًا للانعزال النسبي لمصر والمنطقة، ومن ثم ربطتهما ثانية ربطًا تامًا بالسياسة العالمية.

ويبلغ طول «قناة السويس» بين البحرين الأحمر والمتوسط حوالي ١٦٣ كليومترًا. وذلك باتساع يتراوح ما بين ٣٠٠ ـــ ٣٥٠ مترًا، وعمق يتراوح أيضًا ما بين ١٩.٥ ـــ ٢٠ مترًا. وكان أحد أهم الاعتبارات التي حكمت أهمية القناة، هو أن هذه القناة توفر ما بين ١٠ ـــ ٥٠ بالمائة من المسافة، وما بين ٥٠ ـــ ٧٠ بالمائة من استهلاك الوقود. وهذا يعتمد على سرعة السفينة وحجمها ووجهتها[٢]. ومن الجدير بالذكر أن مصر تتبنى باستمرار خططًا طموحة ومتوالية لتوسيع القناة وزيادة عمقها، لكي تواكب التغيرات التكنولوجية في مجال النقل البحري.

وتبقى أهمية قناة السويس بالنسبة للتجارة العالمية بارزة وكبيرة، فموقعها في ملتقى الطرق التجارية الرئيسية في العالم، يعطي لها أفضلية غير متكررة في موقعها.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٣٠-٤٣١.

(٢) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص ٤١.

ولذا يمر عبرها أعداد كبيرة من السفن، وكميات هائلة من البضائع المصنعة ونصف المصنعة والمواد الخام، في طريقها إلى دول أخرى سواء للتصنيع أو للاستهلاك؛ حيث يمر بقناة السويس حاليًا ١٠٪ من حجم التجارة العالمية المنقولة بحرًا. وقد بلغ إجمالي عدد الحاويات التي مرت في قناة السويس عام ٢٠١١ حوالي ٣٨.٦ مليون حاوية، وفي عام ٢٠١٢ حوالي ٣٧.٧ مليون حاوية. ويستطيع حوالي ٨٠٪ من الأسطول العالمي للناقلات العملاقة المرور بقناة السويس، فهي صالحة لعبور جميع الأجيال الحالية لسفن الحاويات، والمخطط لها مستقبلاً سعة ٢٢ ألف حاوية TEU، وأبعاد هذه السفن تتجاوز أبعاد قناة بنما حتى بعد توسيعها[١].

وانطلاقًا مما سبق يتضح ما لهذه القناة من أهمية إستراتيجية كبيرة. لهذا برز دورها السياسي في المنطقة. حتى إنه يمكن القول إن تاريخ المنطقة الحديث قد يكون جزئيًا هو تاريخ القناة. بل إن هناك من يقول إن قناة السويس قد جنت على منطقة الشرق الأوسط بأكملها في العهد الحديث. ودون الدخول في متاهة من السجالات الخرقاء، فليس ثمة شك بأن هذه المنطقة إن كان قد جني عليها، فهي نتيجة تراكمات جيوبوليتيكية، يشكل الموقع الجغرافي (بكل عناصره التي سبق عرضها) أحد مكوناتها.

(١) السيد حسن جلال، «قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة»، المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجستيات: آفاق التنمية لمنطقة قناة السويس «رؤية مستقبلية»، الإسكندرية، ١٧ ــ ١٩ من مارس ٢٠١٣، ص٣.

ثانيًا

أهمية المنطقة في حركة التجارة الدولية

قد كانت ولازالت أهم ظاهرة تمتاز بها منطقة الشرق الأوسط ـ بحكم أهمية موقعها الجغرافي بجانبيه الثابت والمتغير ـ هى أنها منطقة عبور وحركة، وملتقى للتجارة والتجار من الشرق والغرب، وحلقة ربط واتصال بين الأقاليم المتباينة مناخيًا وإنتاجيًا، والتي تحف بالمنطقة من الشمال ومن الجنوب. وقد أتاح ذلك لسكان المنطقة خلال العصور المختلفة، احتكار النقل والقيام بدور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب، وذلك عبر اليابس والماء على حد سواء. وفي الجغرافيا التاريخية للتجارة الدولية والملاحة البحرية، فصل طويل ومتواصل يصور قيمة الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط في الحركة والتجارة الدولية، وخدمة النشاط الاقتصادي العالمي. وقد أسهم هذا ـ دون شك ـ في دعم التطور الحضاري المبكر، الذى انبثق داخل هذه المنطقة وفيما حولها.

ولكن طبيعة الشرق الأوسط كمنطقة مركزية وملتقى للحركة والتجارة الدولية، قد اختلفت في أهميتها عبر العصور المتتابعة. إذ يمكن إجمالاً أن نجد ثلاث مراحل مختلفة تعبر عن هذه القيمة ومدى تغيرها. وتبدأ المرحلة الأولى منذ نشأة الحضارات العليا القديمة بين النيل والفرات، وتمتد إلى بداية المرحلة الثانية التي تميزت بالركود خلال القرون (١٦، و ١٧، و ١٨). وأخيرًا تظهر المرحلة المعاصرة، والتي تبدأ من بداية القرن التاسع عشر وتستمر إلى الآن.

وفيما يلى عرض تحليلي لكل مرحلة على حدة، على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

كان الشرق الأوسط ــ منذ أوائل التاريخ القديم ــ مكانًا لنشأة سلطة أو عدة سلطات سياسية مركزية قومية، تحتكر وتستقطب الطرق البرية والبحرية التجارية، التي تنصب إليها من أجزاء العالم المعروف آنذاك في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبذلك كان الشرق الأوسط البؤرة التي تجتذب التجارة العالمية، بمواصفاتها المعروفة في تلك الفترة المتقدمة من التاريخ. وكانت السلطات القومية تقوم بتوسيع سلطانها ونفوذها في اتجاه طرق التجارة هذه. فكانت مصر الفرعونية تستأثر باحتكار الطرق البرية في داخل أفريقيا، والطريق الملاحي في البحر الأحمر وجزء من المحيط الهندي. وفي الوقت نفسه، كانت أساطيل التجارة المصرية والكريتية والفينيقية والإغريقية تتشارك ــ متزامنة وغير متزامنة ــ في تجارات البحر المتوسط، بين أعمدة هرقل (جبل طارق) وبحر آزوف والبحر الأسود. كما احتكرت حضارات «بابل» و«آشور» التجارة البرية الآسيوية، من الخليج العربي حتى الساحل الشرقي للبحر المتوسط (الليفانت)، واستطاعت في فترات زمنية مختلفة الاستيلاء على مدن فينيقيا التجارية، وتدمير احتكار هذه المدن للتجارة البرية والبحرية في منطقة الليفانت[١].

وجاءت الإمبراطورية الفارسية ثم الرومانية، وسرعان ما تقاسم النفوذان الفارسي والروماني عالم الشرق الأوسط. فسيطرت فارس على الجانب الآسيوي وطرق التجارة البرية، بينما سيطرت روما على التجارة البحرية من ساحل الليفانت ومصر إلى شمال أفريقيا وغرب أوروبا. ومن ثم لم تعد التجارة العالمية منصبة على المراكز الحضارية والسياسية في الشرق الأوسط فقط، بل أخذت اتجاهات عالمية فيما بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية. وبذلك بدأت صفة عالم العبور تسيطر

---

(١) محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي والسياسي، الطبعة الأولى (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤م)، ص٤٠.

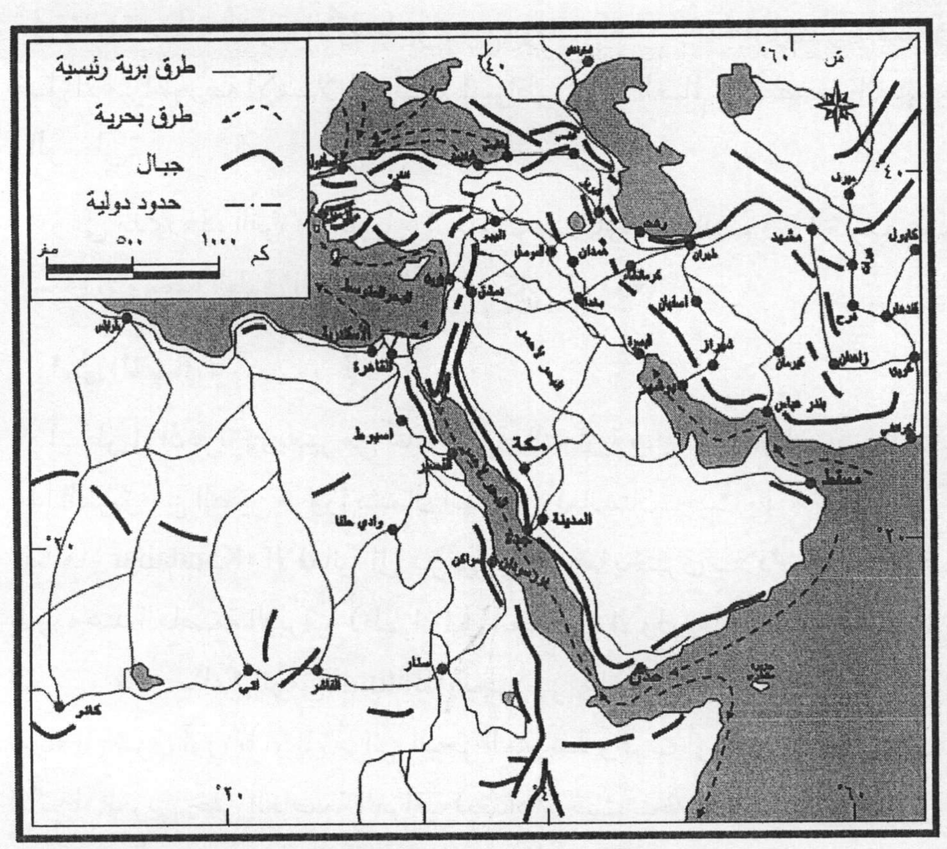
على وظيفة منطقة الشرق الأوسط بوضوح، ولفترة امتدت عدة قرون، وخاصة في ظل الإمبراطورية الإسلامية، أكبر إمبراطوريات العالم في العصور القديمة والوسطى.

وعلى مدى هذه القرون الطويلة، اتخذت التجارة بين الشرق والغرب عبر الشرق الأوسط، الطرق الرئيسية الآتية (شكل رقم «٦»):

١. في الشمال:

أ ـ طريق الحرير؛ ويعتبر من أقدم الطرق التجارية بين الشرق والغرب. ويبدأ هذا الطريق من الصين مرورًا بشمال الهند إلى أفغانستان، حيث يتفرع عند مدينة «قندهار Kandahar» الأفغانية إلى فرعين: أحدهما يخترق بلاد فارس متفرعًا بدوره عند العاصمة الإيرانية (طهران) في اتجاهين؛ الأول ويأخذ الاتجاه الشمالي الغربي، حتى ميناء «باتومي Batumi» الجورجى على البحر الأسود، ومنه بحرًا سواء إلى شرق أوروبا أو إلى موانئ البحر المتوسط وغرب أوروبا. والثانى ويأخذ الاتجاه الغربى حتى العاصمة العراقية (بغداد)، حيث يتجه إما إلى الشمال الغربى عبر آسيا الأوسطى إلى مدينة «القسطنطينية»(*)، وإما إلى الغرب نحو طريق البوابة السورية (دمشق)، ومنها إلى موانئ شرق البحر المتوسط ليأخذ طريقه بحرًا إلى جهات مختلفة. أما الفرغ الآخر، فينطلق من «قندهار» إلى ميناء «كراتشي Karachi» الباكستانى على البحر العربي، ومنه إلى الخليج العربي، ثم يأخذ الطريق النهرى (نهر الفرات) حتى بغداد، ومنها إلى آسيا الصغرى أو إلى موانئ شرق البحر المتوسط.

(*) مدينة إسطانبول Istanbul التركية.



Source: Beaumont, P.; Blake, Gerald, H.; And Wagstaff, Malcolm, J.; »The Middle East: A Geographical Study», Second Edition, David Fulton Publishers, London, 1988, P. 6.

شكل رقم (٦)

الطرق البرية والبحرية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط

خلال العصور القديمة والوسطى

ب ـ **طريق مصر أو بحر القلزم (الأحمر)**؛ وقد كان هذا الطريق بحريًا في كثير من قطاعاته، حيث كانت السفن تأتي من الشرق (الصين، والهند) إلى «مسقط» وغيرها من موانئ سلطنة عُمان الواقعة على سواحل البحر العربي، ثم تسير بموازاة الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية على هذا البحر (حيث تحولت بعض المرافئ البحرية على هذا الساحل إلى مراكز حافلة بمظاهر التبادل التجارى) حتى تصل إلى ميناء «عدن Aden»، وتمضي إلى البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب. حيث ترسو إما في ميناء «سواكن Suakin» السوداني ومنه إلى قلب أفريقيا، وإما في ميناء «جدة Jidda» السعودى ليقطع الطريق البرى ما بين الشام واليمن، وإما في موانئ مصر (وهو الشائع)، مثل ميناء «عيذاب[*] Aidab»، وميناء رأس خليج السويس؛ إذ تنقل البضائع أو الحمولة برًا عبر الصحراء الشرقية إلى نهر النيل، لتُحمل عبره إلى الإسكندرية أو دمياط، ثم تأخذ طريقها عبر البحر المتوسط إلى جهات مختلفة. وقد تنقل هذه البضائع من ميناء رأس خليج السويس ـــ برًا عبر سيناء ـــ إلى سواحل شرق البحر المتوسط.

٢. في الغرب:

تظهر عبر النظرة الفاحصة للخريطة التي تبين النصف الشمالي من القارة الأفريقية، مجموعة من الطرق والدروب الصحراوية التي تتجه في اتجاه شمالي ـــ جنوبي، من وإلى الجبهة العربية على البحر المتوسط، ولاسيما من مدن «القيروان» و «طرابلس» وغيرهما من ناحية، إلى كل المسافات التي تمتد في شكل نطاق عريض جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وإلى الشمال من نطاق السافانا (حيث تستقبل المطر في شهور الصيف) من ناحية أخرى. وتكاد تلتزم كل هذه الدروب والمسالك والطرق بالانتظام والمرور في مجالات معينة، مرسومة بالقرب من الواحات التي تشغل بطون الأودية أو المنخفضات والأحواض المغلقة؛ إذ كانت بمثابة جزر وسط الصحراء، ترد إليها القوافل لكى تزود بالمياه والمؤن. ولا

(*) ميناء أم رماد، ويقع جنوب ميناء القصير.

يمكن غض الطرف هنا عن الدور الذى أسهم به الجمل (سفينة الصحراء)، في خدمة ذلك التوجه العام للتجارة والمواصلات[١].

٣.في الجنوب:

نشط العرب في مزاولة النشاط التجارى في المحيط الهندى. وساعدت الرياح السائدة في المنطقة ـ صيفًا وشتاءً ـ السفن على التنقل بين سواحل شبه الجزيرة العربية، وبين جنوب شرق آسيا والساحل الشرقى لأفريقيا. إذ تحركت الجماعات العربية سالكة المحيط الهندى حتى وصلت إلى الهند والصين وأرخبيل الملايو، حيث استقروا وعملوا بالتبادل التجارى. كما كان انتشارهم أيضًا على الجزر القريبة من السواحل الشرقية لأفريقيا، مثل؛ «مافيا Mafia» و«زنجبار Zanzibar» و «بمبا Pemba». ثم تحركوا بعد ذلك إلى المدن الساحلية مثل؛ «مالندى Malindi» و«ممبسة Mombasa» و«دار السلام Dar es Salaam»، حيث عمدوا إلى تجسير ممرات تجارية بحرية، فيما بين عالم الجنوب وعالم الشمال عبر منطقة الشرق الأوسط. وقد ظل الحكم العربي باقيًا في هذه المناطق، في صورة إمارات تدين بالطاعة لسلطان مسقط. واستمر الأمر على هذا النحو حتى عام ١٨٢٢م، عندما انتقل مقر سلطان مسقط إلى زنجبار[٢].

المرحلة الثانية:

وتبدأ هذه المرحلة ، تحديدًا ، في أواخر القرن الخامس عشر، وتمتد لأواخر القرن الثامن عشر. وقد تعرضت قيمة الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط ـ عبر هذه المرحلة ـ للاهتزاز مرارًا، إن لم تكن للتدهور والركود الطويل. وقد

---

(١) صلاح الدين الشامى، دراسات فى الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(١) محمد محمود إبراهيم الديب، «الموقع الجغرافي للوطن العربي في الإستراتيجية العالمية»، مجلة شئون الشرق الأوسط، ع (١٤)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، (إبريل ٢٠٠٥م)، ص ٦٨.

تضافرت عدة عوامل للوصول إلى هذه المرحلة. منها:ـ

١ـ اكتشاف البرتغاليين للطريق البحري ـ رأس الرجاء الصالح ـــ من غرب أوروبا وحتى الهند، بالدوران حول أفريقيا عام ١٤٩٨ م. الأمر الذى اعتبر بمثابة الانطلاق لاكتساح البرتغال للمحيط الهندي. إذ سرعان ما تساقطت القلاع والموانئ العربية على طول شواطئ أفريقيا الشرقية والشواطئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، حيث تم احتلال جزيرتي «سقطرا» و «هرمز» ذات الموقعين الإستراتيجيين، بأمل احتباس الأساطيل الإسلامية والعربية داخل البحر الأحمر والخليج العربي. وتوالت بعد ذلك سقوط «مسقط» و«البحرين» ذات المكانة التجارية الإستراتيجية بالخليج العربي. وعلى ذلك، لم يمض وقت طويل حتى حلت «لشبونة» محل «البندقية» في استقبال البضائع الهندية بأوروبا، وأخذ مجرى معظم التجارة في التحول إلى طريق «رأس الرجاء الصالح»، بعد أن كانت تحمل بحرًا ثم برًا إلى البحر المتوسط وصولاً إلى الموانئ الجنوبية لأوروبا[١].

٢ـ وقوع المنطقة بأكملها تحت السيطرة العثمانية منذ بداية القرن السادس عشر. فلم تولِ الدولة العثمانية المنطقة أى اهتمام يكون من شأنه إحياء قيمتها وإيقاظ شعوبها من سُباتهم. وقد انحصر الاهتمام العثماني بالمنطقة في نطاق ضيق لا يتجاوز ضمان ولاء دولها للسلطان العثماني، وإرسال الضرائب المفروضة عليهم، مع استنزاف خيراتهم الطبيعية والبشرية على حد سواء. وذلك خدمة لأهداف الدولة العثمانية، وخاصة في ظل فتوحاتها في البلقان والبحر الأسود ووسط أوروبا، إضافة إلى حروبها مع إيران وروسيا. الأمر الذى ساهم مع تحول الطريق التجاري بين الشرق والغرب إلى طريق «رأس الرجاء الصالح»، في إدخال المنطقة في ظلام دامس، وتدهورها على كل المستويات.

---

(٢) جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط: من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الإسكندرى، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز كتب الشرق الأوسط، ١٩٥٤م)، ص ٩٨-٩٩.

٣ـ اتجاه الروس فيما بين عامي (١٥٨٠ ـ ١٦٥٠م)، للتوغل في شرق آسيا عبر نطاق الغابات المخروطية. فبدؤوا يزحفون في جبهة عريضة صوب القوقاز ووسط آسيا، قاطعين بذلك الطريق أمام التجارة البرية (طريق الحرير)، المتوجهة من الصين عبر الشرق الأوسط إلى أوروبا[١].

وعلى ذلك، سقط الشرق الأوسط في ركود طويل، نتيجة لفقدان أهميته المركزية بالنسبة لطرق التجارة العالمية. فالطرق البحرية احتكرها الأوروبيون الذين أخذوا يجنون ثمارها في صورة أرباح خيالية، بالإضافة إلى اقتسامهم لموارد العالم الجديد. أما الطرق البرية، فقد قُطِعَت بواسطة الروس. كل هذا في ظل حالة تنم عن اللامبالاة أو عدم اهتمام من جانب الأتراك، الذين انشغلوا عن المنطقة بأهدافهم الذاتية والقومية. وإن كان يمكن ملاحظة استمرار بعض دلائل أهمية المنطقة على محاور الطرق التجارية التقليدية، ولكن على مستوى داخلي، وفي حدود ضيقة لا تتناسب مع أهميتها وقيمتها الدولية السابقة.

المرحلة الثالثة :

وتبدأ هذه المرحلة منذ أواخر القرن الثامن عشر وتمتد إلى الآن. حيث تضافرت آنذاك الكثير من العوامل، لكي تساهم في إعادة تشكيل صورة منطقة الشرق الأوسط من جديد، وفي بلورة دورها في الحركة والتجارة الدولية في هذه المرحلة. ويمكن رصد هذه العوامل وتحليلها على النحو التالي:ـ

١. ظل الركود مسيطرًا على الشرق الأوسط حتى دقت أبوابه فرنسا الجديدة، بعد ثورتها في أواخر القرن الثامن عشر. وذلك بما ارتبط بها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وفكرية، جسدتها الحملة الفرنسية على المنطقة في عام ١٧٩٨م. وهو الأمر الذي ساهم في لفت الأنظار مرة أخرى إلى خطورة هذه

(١) محمد رياض، مرجع سابق، ص ٤٣ .

المنطقة اقتصاديًا وعسكريًا وإستراتيجيًا.

٢. شق قناة السويس وافتتاحها عام ١٨٦٩م، كجسر يربط البحرين الأحمر والمتوسط. ومن ثم بدأ الدور العالمي النشط لشبكة البحار الداخلية في قلب جزيرة العالم، كمحاور إستراتيجية لتجميع الخطوط الملاحية العالمية.

٣. بروز الثورة الصناعية الأولى والثانية نتيجة لتقدم العلوم، واللتين اعتمدتا على الاستخدام المكثف للعمل بالنسبة للأولى، والاعتماد على رأس المال المكثف بالنسبة للثانية. ومن ثم نمت الصناعات الآلية في أوروبا، واتسعت حركة الاستعمار الأوروبي في آسيا وأفريقيا. وذلك سعيًا وراء الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة. وفي نفس الوقت تأمين هذه المناطق كأسواق لتصريف المنتجات التي ضاقت بها أسواق أوروبا.

٤. اكتشاف الطيران واستخدامه في النقل الجوي. فأخذت الأهمية الجغرافية المركزية لمنطقة الشرق الأوسط في التزايد. وذلك لموقعها المتوسط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، بالإضافة إلى صلاحية الأحوال الجوية السائدة فيها للطيران طوال العام. والأهم من ذلك، الطبيعة السهلية ـ نوعًا ما ـ التي تسيطر على طبوغرافية المنطقة، مما يجعلها صالحة لإقامة المطارات بطريقة مناسبة، ويجعل الطيران والمرور الجوي عبرها أكثر تلاؤمًا واطمئنانًا وأمنًا، من المرور عبر المجال الجوي لعوالم أخرى ذات صفة جبلية أو هضبية عالية. ومن ثم أصبحت المنطقة بمثابة عقدة نووية، تشرف بحكم موقعها وظروفها المناخية وطبوغرافيتها على سبل النقل الجوي، وعلى كل المجالات الجوية القائمة للربط والاتصال بين كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا وأستراليا والأمريكتين[١].

(1) Fisher ,W, B.; «The Middle East: A Physical, Social, And Regional Geography», Fourth Edition, Methuen & Co Ltd, London, 1961, P. 6.

٥. اكتشاف البترول في المنطقة وتدفقه بكميات تجارية في كثير من أرجائها الآسيوية والأفريقية. مما استلزم إنشاء ومد شبكات معقدة من خطوط الأنابيب، لنقل البترول من مناطق إنتاجه ومراكز تكريره إلى موانئ تصديره على سواحل المنطقة، ومنها إلى أسواقه الرئيسية في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا. الأمر الذى أدى إلى زيادة أهمية شبكة البحار الداخلية عامة، وقناة السويس خاصة لدورها في هذا الإطار. وقد أدى هذا الأمر في مجمله إلى تعظيم أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة في الحركة والتجارة الدولية، في وقت السلم والحرب على السواء.

ثالثًا

الأهمية الحضارية والدينية للمنطقة

لايفوت الباحث وهو يعرض ويحلل للجوانب المختلفة التي تشكل الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، أن يشير إلى البعد الحضاري والآيديولوجى لتلك المنطقة، وخاصة أن هذه الابعاد كانت ومازالت من أبرز العوامل المحركة للصراع الدولي حول هذه المنطقة.

فمن الناحية الحضارية:

مثلما أضفى الموقع الجغرافي على الشرق الأوسط الكثير من قيمته السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية، فقد أضفى وأصبغ عليه أيضًا هويته التاريخية والحضارية. فالشرق الأوسط بحكم وقوعه في مكان متوسط بين النطاق المعتدل شمالاً والنطاق المدارى جنوبًا، ومن ثم اعتدال مناخه في بعض أجزائه، وملاءمة بعض مناطقه لحياة الاستقرار، مع تنوع حاصلاته وتعدد الأنشطة الاقتصادية لشعوبه. ثم بحكم كونه منطقة التقاء واتصال بين اليابس والماء، وسيطرته على أهم البحار العالمية. ثم أخيرًا، بحكم موقعه الحاكم في ملتقى القارات، وعند مفترق الطرق. كل هذه الخصائص بأبعادها الإستراتيجية ذات الصلة بالموقع الجغرافي، كانت مسؤولة عن نشأة وازدهار أقدم الحضارات والمدنيات الإنسانية، نشأة ذاتية في أحضان تلك المنطقة عبر المراحل التاريخية المبكرة. إذ وجدت هذه الحضارات والمدنيات المجال المناسب لازدهارها في كل أرض الهلال الخصيب، وأرض وادى النيل الأدنى، وأرض جنوب غرب الجزيرة العربية، والهوامش الساحلية على البحر المتوسط. حين أخذت

الجماعات البشرية تستقر على ضفاف الأنهار، وعلى مقربة من موارد المياه، تزرع الأرض وتستأنس الحيوان وتصنع أدواتها الحضارية.

وهذا لا يعنى تحميل الموقع الجغرافي للشرق الأوسط ومساحاته التي شهدت فجر الحياة والمدنية المبكرة، المسؤولية الكاملة في انبثاق الحضارة وظهورها ونموها. ولكن ما يقصده الباحث هنا، هو أن هذا الموقع كان ومازال مسؤولاً عن خلق الظروف المناسبة، وكل الاحتمالات الملائمة التي دعت وتدعو إلى نشأة وتطور الحضارات، ونموها نموًا أفقيًا ونموًا رأسيا. والنمو الأفقى للحضارة مهم، لأنه يعنى الانتشار في المناطق والمساحات الجديدة، انتشارًا يكفل تحقيق الاحتكاك الحضاري، وما يترتب عليه من تطور ونمو وازدهار. وسواء كان الإجماع على النشأة الأفقية للحضارة وانتشارها من الموقع الذى نشأت فيه، وتفشيها في الأنحاء المتفرقة للمنطقة، أو الإجماع على نشأتها في صور مناطق متفرقة متباعدة، ونموها نموًا رأسيا متوازيًا، فإنه في كل حالة من هاتين الحالتين، كانت أرض هذه المنطقة من تلك البيئات التي يُظن أنها المواطن الأولى الأصلية والأصيلة للحضارة البشرية[1].

وتتناول صفحات التاريخ قصة تلك الحضارات الأولى، التي نشأت في مواقعها المتفرقة في أنحاء الشرق الأوسط؛ في وادي النيل وبلاد الرافدين وسوريا واليمن وبلاد فارس. وقد تتابعت الحضارات على مسرح هذه المنطقة، من مصرية وحيثية وآشورية وبابلية وفارسية وفينيقية وهيلينية قبل الميلاد، إلى المسيحية الشرقية الناهضة حتى القرن السادس الميلادى، والإسلام في ازدهاره من القرن السابع حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وإن كانت الحضارة الإسلامية قد فقدت قوتها وشكلها الحضاري ـ نوعًا ما ـ قبل ذلك بكثير، منذ بداية القرن الرابع عشر.

---

(١) صلاح الدين الشامى، دراسات فى الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ٤١١.

وإذا كان التاريخ قد صور خصائص كل موقع من مواقع هذه الحضارات. فإنه كان أكثر اهتمامًا بتصوير الجهد البشرى الذى بُذِلَ في مجال نشأتها ونموها وازدهارها. وقد ركز على أهمية خاصة في تراث الشرق الأوسط الحضاري، تكمن في طبيعة شعوبه؛ فالحضارات التي عاشت على أرضه في الماضي والحاضر، تميزت بأيديولوجية خاصة دفعت به إلى القمة، وجعلته في وقت من الأوقات سيد العالم دون منازع، ولاسيما في عهد الدولة الإسلامية[1]. وليس ثمة خلاف في القول بأن أحد أهم محركات القوى الدولية للتدخل في المنطقة عبر القرنين السابقين وإلى الآن، هو الخوف المستمر من يقظة شعوبها، خاصة وأن الماضى الحافل بقوة وهيمنة هذه الشعوب في بعض الفترات من التاريخ، مازال ماثلاً في أذهان الكثيرين من مخططى سياسة القوى الدولية، على اختلاف أحجامها وقوتها وتوجهاتها. وهذا ما لا يغفله المهتمون بالسياسة والتاريخ.

أما من الناحية الدينية:

فإن الشرق الأوسط بموقعه المتوسط الفريد، واحتضانه لنشأة ونمو أعرق الحضارات الإنسانية (كما سبق القول)، كان المنبع الأصلي للحركات الدينية، التي صاغت للعالم عقائده ومظاهر إيمانه في فترة من فترات التاريخ المبكر. ثم كان مهبط الديانات السماوية الثلاث؛ اليهودية والمسيحية والإسلام، ومنه انتشرت هذه الديانات إلى أرجاء المعمورة. لذلك احتوت الكتب المقدسة الثلاثة؛ التوراة والإنجيل والقرآن الكريم على وجه الخصوص، على آيات واضحة تجسد طبيعة هذه المنطقة، مثلما احتوت أيضًا على عظات لا تحصى ولا تعد، من واقع أحداث تلك المنطقة الغنية إنسانيًا والثرية ثقافيًا. وهذا أيضًا جعل ارتباط

---

(١) هورويتز. ج. س، «بواعث التنافس»، في، هورويتز. ج. س (محررًا)، «الصراع السوفياتى ـــ الأميركي فى الشرق الأوسط: مخطط السياسة الأمريكية فى المنطقة خلال السبعينيات»، الطبعة الأولى (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ١٩٧١م)، ص ٨.

الدين بالحياة أمرًا لا جدال حوله في تلك المنطقة[١].

وينفرد الشرق الأوسط أو بالأحرى قلب الوطن العربي عن بقية مناطق العالم، بوجود ثلاث مدن سماوية فيه، وهى؛ بيت المقدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة. كما أن أنبياء الله ورسله الخمسة والعشرين المعروفين قد ظهروا جميعًا في منطقة الشرق الأوسط، من العراق في الشرق، ومرورًا بالجزيرة العربية وبادية الشام في الوسط، إلى مصر في الغرب. ولم يكونوا في أى مكان آخر من العالم، بل في منطقة هى مهد المدنية والحضارة العريقة. وقد التقت السماء بالأرض في المدن السماوية الثلاث. وأوحت للأنبياء وللرسل النور والهدى للبشرية جمعاء. ولذا يتجه مليارات من البشر إلى هذه المدن الثلاث. حيث تتعلق بها عقولهم وقلوبهم وأرواحهم، وترحل إليها عيونهم في كل لحظة من الزمن، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها[٢].

وعلى ذلك، تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميتها الدينية. ومن ثم اجتذبت إليها الحجاج من جميع الأمم، مثلما اجتذبت إليها أيضًا الأثريين ودارسي الحضارات الإنسانية. فاتجه إليها المسلمون والنصارى واليهود، وهم في مجموعهم أكثر من نصف سكان العالم، يولون وجوههم شطر المدن السماوية الثلاث القائدة للإنسانية جمعاء، باعتبارها أماكن ذات أهمية تاريخية وقدسية وإجلال يحج إليها الحجاج.

لذلك اجتهدت بعض المنظمات الدينية الدولية وما وراءها من قوى دولية، لكى تحصل لنفسها على موقع السيطرة في هذه المنطقة. وذلك بحجة تأمين

---

(١) مصطفى الفقى، العرب ... الأصل والصورة، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢م)، ص٢٣٢.

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب، «صفقة باب الخليل»، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (١٥)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، (يوليو ٢٠٠٥م)، ص٧٤.

الحجاج والأماكن المقدسة ومستعمرات المستوطنين. وإذا كان أحدٌ لم يستطع أن ينازع المسلمين السيطرة على مدينتي الحجاز المقدستين (مكة، والمدينة)، منذ عهد سيدنا «محمد» ﷺ وحتى الآن، فإن مدينة القدس كانت ولازالت ساحة للصراع بين الإمبراطوريات والقوى والمنظمات الدولية، وبؤرة لمختلف أشكال التنافس العالمي. وذلك باعتبارها المدينة الوحيدة التي التقت فيها اليهودية والمسيحية والإسلام. ومن ثم احتدم النزاع عليها، تارة بين العرب (مسلمين ومسيحيين) والمسيحيين الغربيين، حيث شهدت المنطقة ـ فيما بين أواخر القرن الحادى عشر إلى أواخر القرن الثالث عشر ـ التغول الأوروبى تحت شعار الصليب، ولكنه كان نزاعًا لا طائل منه بالنسبة للصليبيين. «وتارة أخرى بين العرب واليهود، الذين ظلوا يبتهلون منذ أيام السبي (*) بالقرب من حائط المبكى، من أجل عودة السيطرة المزعومة لهم على هذه البقعة المقدسة، حتى استطاعوا وضع هذا الهدف في الإطار العملي منذ أواخر القرن التاسع عشر»[1].

إذ نجحت الحركة الصهيونية منذ ذلك الحين، في تعريف القوى الاستعمارية؛ بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، بالحق المزعوم للشعب اليهودي المزعوم في فلسطين.

فاتخذت الصهيونية من الإمبريالية مطية لتحقيق أهدافها، مستفيدة من سيطرة وتسلط القوى الإمبريالية على المنطقة. في نفس الوقت الذى امتطتها الإمبريالية

(*) جعلهم إماءً وعبيدًا، ونفى الأوساط العليا منهم إلى بابل، مع تجريدهم من ممتلكاتهم. وكان ذلك فى عهد الملك «بنوخذ نصر» عام ٥٩٧ ق.م. وقد رضوا بكل هذا حتى لا يتعرضوا للقتل. وهذا يتوافق مع ما جاء به القرآن الكريم فى وصف هؤلاء. إذ قال تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾ صدق الله العظيم [سورة : البقرة ـ الآية : ٩٦].

(١) مجيد خدورى (محررًا)، الشرق الأوسط فى مؤلفات الأمريكيين، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٣م)، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

لتحقيق أهداف معينة(*)، منها التخلص من عبء اليهود الثقيل، الذى طالما تبرأت منه الشعوب الأوروبية وحكامهم لحقبة طويلة من الزمن.

لذلك كان وعد «بلفور Balfour» في ١٧ نوفمبر عام ١٩١٧م، نقطة البداية في سياسة التهويد التي سارت عليها حكومة الانتداب البريطاني على أرض فلسطين. وكان الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م، مدعاة لأن يدرك الجميع أبعاد المؤامرة، التي بدأت بالجهود البريطانية المبذولة لخلق هذا الكيان، ثم تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بحمايته والحفاظ على بقائه.

وفي إطار سعي القائمين على السياسة اليهودية ـ منذ نشأة دولة إسرائيل وإلى الآن ـ على جمع التأييد لوجود الدولة العبرية وتطورها، فقد حرصوا على الاستفادة من صيغة التعايش بينهم وبين أتباع العقيدة البروتستانتية (الكالفينية)، أو ما اصطلح على تسميتهم بالبيوريتانيين (**) Puritans في الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة هذا المشروع. الأمر الذي أفرز حالة خاصة من الارتباط العضوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، يلخص مبادئها محور ما يسمي بـ «العقيدة الألفية

(*) منها اعتبار أن وضع إسرائيل على أرض فلسطين يعد بمثابة رأس جسر إمبريالي، يكون حاجزًا يمنع الخطر العربي الإسلامي ويحول دون وحدتهم، ويشكل آلية من آليات الغرب الإمبريالي لتفتيت الجهود العربية المبذولة آنذاك، للتخلص من الاستعمار والتبعية السياسية والاقتصادية للغرب. هذا فضلاً عن موقعها الاقتصادي في قلب منطقة تضم أكثر من نصف بترول العالم. ثم أخيرًا، علاقة هذه الأرض بالأسطورة اللاهوتية الخاصة بالشعب المختار.

(**) وكانوا قد حاولوا تطبيق أفكارهم في إنجلترا، ولكنهم طوردوا واضطهدوا، فراح يحدوهم الأمل بإمكان العيش وفقًا لمبادئ الإصلاح الكالفيني على الأرض الجديدة، وبالأخص في المنطقة التي شكلت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نظر المستوطنون الجدد للعالم الجديد باعتباره «القدس الجديدة»، حيث شعروا أن تجربتهم الناشئة تجعلهم متماثلين مع العبرانيين القدامى الذين ذُكِروا في التوراة. فقصة فرار العبرانيين (اليهود) من عبودية فرعون مصر إلى أرض كنعان (أرض فلسطين)، متماثلة مع فرارهم من الاضطهاد الديني الذى مارسه ملك إنجلترا عليهم، وذلك بحثًا عن ملاذ في الأرض الجديدة.

والفكر الاسترجاعي»، والتي تنطوي على ارتباط شرطي لعودة المسيح الثانية (العقيدة الألفية)، وذلك باستكمال ارجاع اليهود إلى فلسطين (فكرة العودة أو الاسترجاع).

فهم يقطعون بملكية الشعب اليهودي الأبدية لفلسطين، ويعتبرون أن إسرائيل الواردة في التوراة هي إسرائيل المعاصرة في فلسطين، وأن ميلادها عام ١٩٤٨ هو تأكيد لمصداقية التنبؤات التوراتية، وعلامة اقتراب عودة المسيح الثانية. كما أن استكمال بناء الدولة ووقوع القدس كاملة تحت السيادة اليهودية، يتمشى مع هذه التنبؤات التي تتضمن عودة المسيح للتبشير بالسلام على الأرض، بعد إبادة قوى الشر من غير اليهود والمسيحيين. وفي هذا الإطار، فإن الأشخاص والمنظمات والدول المعارضة لإسرائيل هم «أعداء الله»، لأنهم يعيقون تحقيق هذه التنبؤات[١].

وقد مال البروتستانت لهذه المبادئ، فتضمنت البروتستانتية في وجهها الأصولي كثيرًا من تعاليم اليهودية الروحية والعقائدية. فظهر ما يسمى بـ «الصهيونية المسيحية»، و «الصهيونيين غير اليهود». وقد انبثق عن هذا في عام 1985 لوبي (مسيحي ـ صهيوني) رسمي، عُرِفَ باسم «الوحدة القومية من أجل إسرائيل». ولدى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، مكتب للشؤون الدينية (العلاقات بين الأديان) مكرس لرعاية هذه الحركة الدينية ــ القومية، ومساندة زعمائها على التواصل بنجاح أكبر لتحقيق أهدافها[٢].

(١) محمد خالد الأزعر، «نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية»، مجلة شؤون عربية، ع (٧٦)، جامعة الدول العربية، القاهرة، (ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٤٣.

(٢) أحمد يوسف، «أميركا والغستابو ــ الصهيوني»، مجلة شؤون الأوسط، ع (١١٠)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، (ربيع ٢٠٠٣)، ص ٩٠.

رابعًا

التركيب الجيولوجي للمنطقة والثروات الطبيعية

تشكل البنية الجيولوجية والتركيب الصخري عنصرًا له فاعليته في معرفة مدى قوة التركيب السياسي لأي منطقة، وفي تجسيد الأهمية الجيوإستراتيجية لها. ومن ثم تأتي أهمية دراسة التكوينات الجيولوجية لمنطقة الشرق الأوسط. فهي من ناحية، تلقي الضوء على نمط التصريف المائي (السطحي، والجوفي) وبناء السهول الفيضية، باعتبارها من ركائز الحياة المستقرة في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تلقي ضوءًا كبيرًا على أنواع المعادن ومناطق وجودها وفرص استغلالها، مثلما تساهم في تحديد التكوينات الجيولوجية الحاملة لمصادر الطاقة (فحم، وغاز طبيعى، ونفط)؛ إذ إن العلاقة بين الاثنين كبيرة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاثة نطاقات بنيوية متتابعة من الشمال إلى الجنوب (شكل رقم «7»)، وهى على النحو التالي:

أ. نطاق الجبال الالتوائية في الشمال:

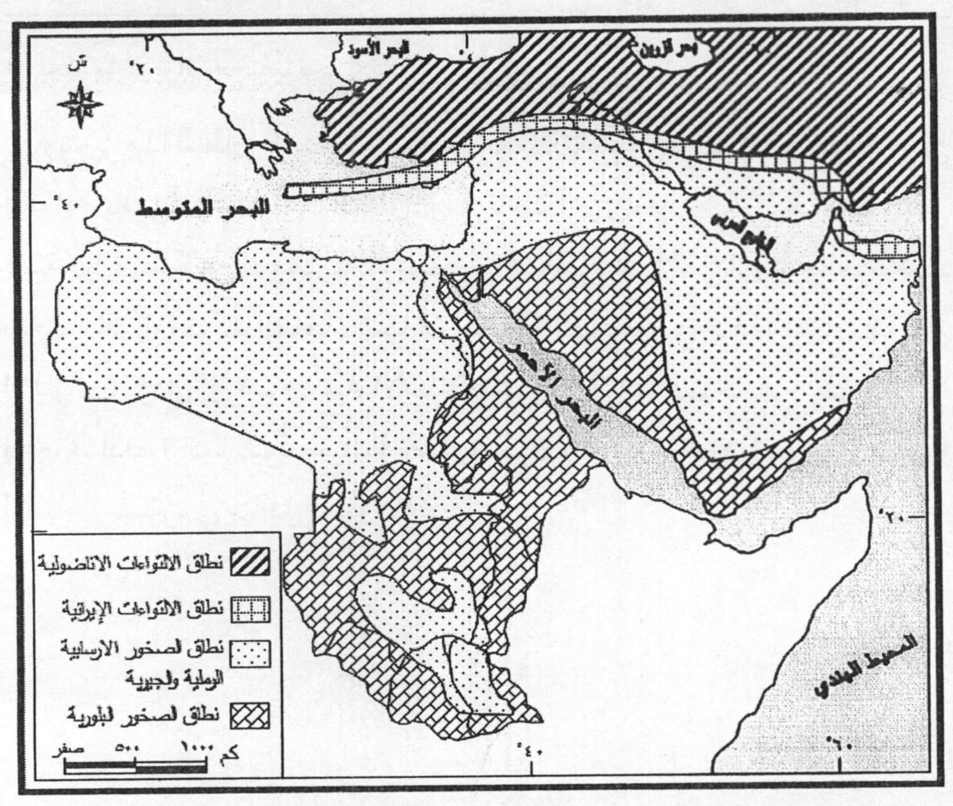
وهى من تكوينات الزمن الأول (زمن الباليوزوي Palaeozoic Era)، واستمرت حتى نهاية الزمن الثالث (الكاينوزوي Cainozoic). وقد تعرضت المنطقة خلال هذه الأزمنة لحركات تكتونية قديمة، تمثلت في التواءات شديدة أدت إلى ارتفاع أجزاء كثيرة من هذه المنطقة، مثل جبال (كردستان، وزاجروس، وطوروس). وتكاد تختفي تكوينات هذه الأزمنة من بقية المنطقة. ويرجع ضيق انتشار هذه التكوينات، إما إلى أن معظمها قد أُزيل تمامًا بفعل عوامل التعرية، أو

أن بعضها لا يزال مختفيًا تحت تكوينات أحدث[١].

ويتميز هذا النطاق باحتمالات وجود المعادن، بل إن معظم إنتاج المنطقة من المعادن يظهر أساسًا في هذا النطاق. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النطاق يستقبل كمية كبيرة نسبيًا من الأمطار، مما يسمح ـ في وجود السلاسل الجبلية المرتفعة ـ بتخزين المياه وتوليد الطاقة. كما أن مسامية الصخور في هذا النطاق الجبلي الالتوائي، يؤدي إلى تسرب مياه الأمطار داخل التركيبات الصخرية. ويظهر بعضها إذا ما صادف تركيبًا بنيويًا معينًا، في صورة عيون وينابيع، تكون بدورها مصدرًا للحياة المستقرة في مناطق ظهورها[٢].

(١) محمد صبحي عبدالحكيم، و (آخرون)، «الوطن العربي: أرضه وسكانه وموارده»، الطبعة السادسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م)، ص ص ٢٥ ـ ٣١.

(٢) محمد رياض، مرجع سابق، ص ١٢٧.



Source: Fisher, W, B.; »The Middle East: A Physical, Social, And Regional Geography», Fourth Edition, Methuen & Co Ltd, London, 1961, P. 15

شكل رقم (٧)

البنية الجيولوجية لمنطقة الشرق الأوسط

ب. نطاق الصخور الإرسابية الرملية والجيرية:

وهو من تكوينات الزمن الثاني (الميزوزوى Mesozoic) والزمن الثالث (الكاينوزوي Cainozoic). حيث تعرضت المنطقة (وخاصة المنطقة العربية منها) خلال هذين الزمنين، لطغيان وانحسار بحر «تيثش Tethys» مرارًا وتكرارًا. فطغت مياهه على أجزاء كبيرة منها، وتعمقت نحو الجنوب فوق ما يعرف بالصحراء الكبرى أو الصحراء العربية. لذلك تنتشر تكوينات هذه الأزمنة انتشارًا واسعًا، على هيئة نطاق عرضي من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق عند سواحل الخليج العربي، كما هو موضح بالشكل المشار إليه.

ويُعتقد أن تكوينات الزمن الثاني والثالث كانت هي التكوينات المصدرية للبترول، حيث ساعدت الظروف التي سادت خلالهما على تكوينه وتجميعه. فطغيان البحر ـ بما يتمتع به من حياة حيوانية ونباتية غنية ـ وانحساره بصورة متكررة، ساعد على تكوين هذا السائل. ثم ساعدت الحركات الالتوائية والانكسارية التي حدثت بكثرة خلال الزمن الثالث، على تجميعه في مصائد تسمح باستغلاله اقتصاديًا. فالصخور أو التكوينات الجيولوجية الحاملة لهذا السائل هى عادة من الحجر الرملى Sandstone أو الحجر الكلسي Limestone، ويُجمع النفط في فراغات المسام أو تجاويف محصنة ضد حركته، ومنع تسربه إلى صخور أو طبقات أخرى. ويتراوح سمك هذه التكوينات ما بين ٦٠ إلى ٣٥٠ مترًا، وقد يصل هذا السمك إلى ٦٥٠ مترًا في مناطق الخليج العربي الجنوبية الشرقية (إيران)، وتمتد شرقًا تجاه أقدام جبال زاجروس[1].

لذلك فإن هذا النطاق بتركيباته البنيوية الخاصة هذه، يتميز بأنه يحتوى على

(1) Beaumont, P.; Blake, Gerald, H.; and Wagstaff, Malcolm, J.; «The Middle East: A Geographical Study», Second Edition, David Fulton Publishers, London, 1988, P. 285.

أكبر مخزون للبترول معروف في العالم، بشكل جعل الشرق الأوسط من أوفر المناطق في العالم التي تحتوي على احتياطي ضخم من النفط الخام؛ حيث يصل الوزن المطلق لاحتياطي المنطقة من النفط إلى حوالي 867.7 مليار برميل لعام ٢٠١٤ (حوالي ٥١ ٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي)[١]. وهي وفرة غالبًا ما تستخدم كمؤشر لقدرة المنطقة على توفير النفط في المستقبل. الأمر الذي يجعل أهمية الشرق الأوسط ضمن النظام العالمي، أهمية بارزة بدرجة واضحة.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن الجفاف هو السمة الأساسية في هذا النطاق (اللهم إلا في بعض مناطق جريان الأنهار)، إلا أن انتشار إرسابات الحجر الرملي في مساحات واسعة منه؛ داخل العراق وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا، كان مصدر الحياة المستقرة في كثير من المناطق المبعثرة والمنعزلة داخله. وذلك لأن هذه الإرسابات تتميز بتناسق تركيبها. إذ تتركب من رمال متجانسة الأحجام، وذات مسافات بينية واسعة. ولذا فهى تمتاز بمسامية كبيرة، تجعلها صالحة لكى تكون مخزنًا للماء الباطني، الذى يجري فيها قادمًا من الأماكن البعيدة الممطرة. وتعتبر مياه الآبار والعيون التي تنفجر في معظم واحات شمال أفريقيا خير مثال على ذلك، باعتبار أن مصدرها هو هذه التكوينات[٢].

جـ. نطاق الصخور البلورية القديمة:

وهى أهم تكوينات الزمن الأركى Archean Era أو ما قبل الكمبري Pre – Cambrian. وتنتشر في مساحات واسعة في جنوب المنطقة، ويقل انتشارها على السطح كلما اتجهنا شمالاً. فهى تبدو واضحة في غرب شبه الجزيرة العربية وجنوبها الغربى، وفي سلاسل جبال البحر الأحمر شرقي مصر والسودان، وفي

(1) BP Statistical Review of World Energy.; «Work Book 2015 - Historical Data Series», London, June 2015, PP. 12 - 13.

(٢) محمد صبحى عبدالحكيم، و (أخرون)، مرجع سابق، ص ٣٢.

الجزء الجنوبى من شبه جزيرة سيناء، وفي جنوب وجنوب غرب السودان، كما تظهر في أجزاء محدودة من جنوب ليبيا. والواقع أن هذه التكوينات تمثل صخور القاعدة، فهي الأساس الجيولوجي الذي تكونت فوقه أرض الشرق الأوسط والمنطقة العربية[١].

وبوجه عام، يعتبر التكوين البلوري فقيرًا في الثروة المعدنية إلا في جيوب صغيرة، حيث تظهر خامات معدنية نتيجة للانكسارات والفوالق. هذا بالإضافة إلى إرسابات نفطية لا بأس بها، كتلك التي تظهر حول خليج السويس. أما من ناحية التصريف المائي، فإن التركيب الصخري لهذا النطاق يتسم بصخور قليلة المسامية وصلبة التركيب. ولهذا فالأنهار تجري سريعًا على سطوحها، ولا تستطيع أن تعمق مجاريها وأوديتها بالدرجة التي تحدث في النطاقين السابقين. وباستثناء مناطق هذه الأنهار، فإن غالبية هذا النطاق يقع في المنطقة الجافة أيضًا، ويفتقر إلى أي جريان سطحي دائم، اللهم إلا في بعض المناطق الحوضية الإرسابية؛ حيث تتجمع المياه التي تسقط على هيئة سيول غير منتظمة، وتكون بذلك مصدر الحياة في الواحات، كما هو الحال في واحات نجد والحجاز[٢].

***

وعلى ذلك، يتضح بعد تناول التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط من منظور القابليات والإمكانيات، قيمة موقعها الجغرافي، كما برزت قيمة المنطقة كطريق لتجارة العالم وعقدة مواصلاته. هذا، ناهيك بالطبع عن غنى المنطقة بالثروات الطبيعية، من مختلف المعادن ومصادر الطاقة، وعلى رأسها البترول (عصب المدنية المعاصرة). أضف إلى ذلك كله، أهمية خاصة تكمن فيما

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) محمد رياض، مرجع سابق، ص ١٢٧ - ١٢٨.

تتمتع به المنطقة من مكانة دينية وتراث حضاري في شتى الميادين، تميزه عن مناطق العالم المختلفة ـ قديمها وجديدها. الأمر الذي شكل ظاهرة من التراكم الجيوبوليتيكي ميزت منطقة الشرق الأوسط. وهذا التراكم يشكل في مجمله قاعدة أساسية ترتكز عليها القيمة الإستراتيجية والجيوإستراتيجية للمنطقة.

لذلك، فليس ثمة خلاف في أن هناك قدرًا كبيرًا من المنطق في القول، بأن «قلب الأرض» الحقيقى هو القلب النابض بمقوماته الطبيعية والبشرية والتاريخية، بحيث لا تقتصر فوائده على سكانه فقط، ولكنها ممتدة إلى معظم أجزاء العالم. وهذا ما يمثله الشرق الأوسط بالنسبة للعالم. وقد جاء التحليل الجيوبوليتيكي للمنطقة، ثم وضعها في إطار الإستراتيجية العالمية ليؤكد ذلك. من هنا، فليس من المبالغة إذا انتهى هذا الفصل القول بـ «أن من يسيطر على منطقة الشرق الأوسط، يضمن فرض سيادته على العالم»، ولعل هذا يبرر سعي القوى الدولية على مدى التاريخ للسيطرة عليها، وهذا ما سوف يكشفه الفصل الثالث، عبر دراسة المحور الجغرافي في تاريخ المنطقة.

الفصل الثالث

المحور الجغرافي في تاريخ منطقة الشرق الأوسط

لا يتسنى الإدراك الواعي والتقييم الموضوعي لأهمية منطقة الشرق الأوسط في الشئون الدولية، إلا من خلال البدء بالوقوف على الجذور والخلفيات التاريخية للصراع الدولي حولها، والذى بدأت أبعاده تتضح بصورة جلية منذ القدم. ولِمَ لا، والأهمية الجيوإستراتيجية لهذه المنطقة أزلية، وقد أدركتها كل قوة راغبة في التوسع الإقليمي، أو تحقيق هيمنة عالمية. ويمكن القول بأن الهدف الرئيسي للانسياق حول هذا المحور، هو محاولة ربط الحقائق الجغرافية أو مكونات التراكم الجيوبوليتيكي، بالإرث التاريخي الذى حفلت ـ ومازالت ـ تحفل به منطقة الشرق الأوسط. ويتأتَّى من وراء هذا الربط، تأسيس قاعدة ارتكازية تمكننا من وضع المنطقة في الإطار العلمي الصحيح لـ «نظريات الإستراتيجية»، التي وُضِعَت من قبل علماء «الجيوبوليتيكا» و «الإستراتيجية»، منذ بدايات القرن العشرين.

ونظرًا لامتداد الفترة الزمنية التي تتناولها هذه الدراسة على امتداد محور التاريخ، وتمكينًا لنا من معالجتها بشيء من التعمق والتأصيل، فقد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث مراحل زمنية متتالية. وذلك على النحو التالي:

أولاً

مرحلة العصور القديمة

يتضمن التاريخ صفحات كثيرة تصور جهود وتحركات كل دولة من الدول، وهي متحمسة لامتداد سلطانها، وتوسيع دائرة الأرض التي تستحوذ عليها. وكانت الجهود الإيجابية لكل دولة منها، تمثل التعبير الحي عن المحاولات التي أتاحت ظهور نمط استعماري مبكر، في مساحات متباينة تقع في ظهير سواحل البحر المتوسط، في الأرض الآسيوية وفي الأرض الأفريقية[1]. وتعود بداية هذه الصراعات ــ وفقًا للتاريخ المسجل ــ إلى أيام الفراعنة والبابليين والآشوريين، فيما بين وادي النيل ودجلة والفرات. وذلك لكون هذه المنطقة تعتبر - من وجهة نظرهم - أهم منطقة تقع في مفترق طرق العالم. ومن ثم كانوا أول من أدرك ضرورة الاستيلاء على هذه المنطقة. وذلك حتى يسودوا العالم القديم المعروف في ذلك الوقت.

وكان لليونانيين القدماء في القرن الرابع قبل الميلاد (في عهد الإسكندر الأكبر وما بعده)، دور خطير في ميدان التوسع وتحرك الجماعات اليونانية تجاه هذه المنطقة. وقد تأتَّى من وراء هذا التحرك، إنشاء العديد من المستعمرات على امتداد السواحل، في كل من حوضي البحر المتوسط والبحر الأحمر. وكان الهدف من هذا التوسع والانتشار، يتصل بالسيطرة والتسلط على التجارة الدولية والسيادة العالمية، أكثر ما يتصل بالاستيطان. ونذكر من تلك المستعمرات، ما كان ينتشر على امتداد الساحل الأفريقي من البحر المتوسط، في مواقع تشغلها مدن (سوسة،

(١) صلاح الدين الشامى، دراسات فى الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

وبنغازي، وطوكرة، والإسكندرية) في الوقت الحاضر. ونذكر منها أيضًا، المستعمرات التي انتشرت على سواحل البحر الأحمر، في مواقع تشغلها مدن (الغردقة، وجدة، وبورسودان، وسواكن، وعقيق، ومصوع، والحديدة، والمخا) وغيرها في الوقت الحاضر[١].

وجاءت بعد ذلك الإمبراطورية الفارسية لتمتد على سطح أرضي واسع، كاد أن يحتل كل منطقة الشرق الأوسط. فكانت الإمبراطورية الأولى التي سعت للسيطرة على كل عالم العبور، من اليونان إلى أفغانستان، ومن مصر إلى اليمن؛ حيث أحكموا السيطرة على البحار التي تطوق هذه المنطقة برمتها، تحقيقًا لسيطرتهم على العالم المحيط بها. وفي ظل تنامي سيطرة الإمبراطورية الفارسية، مع نمو العالم عمرانيًا وحضاريًا في القرن الثاني قبل الميلاد، نشأت نواة سياسية أخرى، جسدتها مدينة روما في قلب عالم البحر المتوسط. وسرعان ما تقاسم النفوذان الفارسي ــ والروماني عالم الشرق الأوسط، ومن ثم العالم أجمع. فسيطرت الإمبراطورية الفارسية (رمزًا لقوة الشرق) على الجانب الآسيوي. بينما سيطرت الإمبراطورية الرومانية (كناية لقوة الغرب) على غرب أوروبا وشمال أفريقيا وساحل الليفانت[٢]. لذلك كانت منطقة الشرق الأوسط آنذاك، مسرحًا ومحورًا للصراع الدولي بين هاتين القوتين العظمتين.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(٢) محمد رياض، مرجع سابق، ص ٤٠.

ثانيًا

مرحلة العصور الوسطى

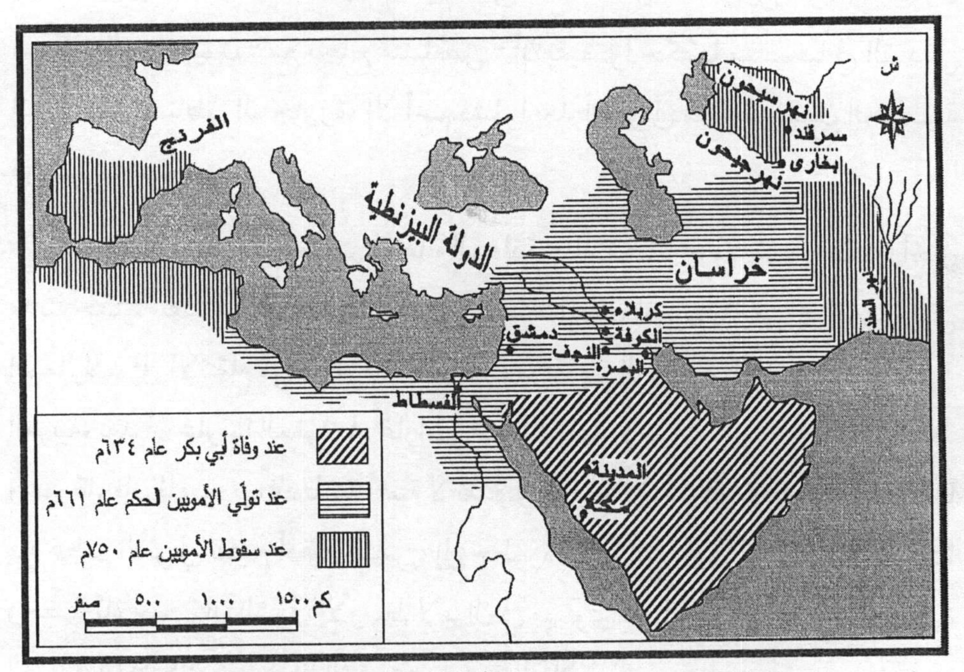
١. نشأة الدولة الإسلامية:

بينما كان الاقتتال على أشُده بين الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية للسيطرة على المنطقة، كانت طبيعة شبه الجزيرة العربية القاحلة، مدعاة لبقاء حضارتها دون مستوى حضارة «الهلال الخصيب» بكثير، اللهم إلا في بلاد اليمن(*) ذات الأمطار الموسمية. وفي الواقع، فإن هذه الطبيعة إذا كانت قد لعبت دورًا في إبراز عنصر السذاجة في ثقافة شبه الجريزة العربية، فإنها كانت في ذات الوقت باعثًا على سيادة عنصر المرونة والحركة، فيما بين مناطق المطر الشتوي في الشمال (الهلال الخصيب)، ومناطق المطر الصيفي في الجنوب (اليمن). وهي ﴿رِحْلَةَ الشِّتَآءِ وَالصَّيْفِ﴾ [سورة: قريش ـ الآية: ٢]، كما جاء في القرآن الكريم. وفي ظل هذه البيئة الساذجة في ثقافتها، والخصيبة بتحركاتها وعلاقاتها التجارية، ولد سيدنا محمد ﷺ عام ٥٧٠م، ونزلت عليه الرسالة وبدأ في دعوته عام ٦١٠م. وكان ذلك بداية لنشأة دولة قوية، امتلكت من القوة العقيدية والمادية، ما جعلها حتى نهاية العصور الوسطى تقريبًا قوة دولية مؤثرة بكل المعايير.

فعبر حياة النبي ﷺ، وعلى مدى حكم خلفائه الراشدين ﷺ، تم إخضاع جميع أنحاء جزيرة العرب للإسلام، وصولاً إلى العراق والشام وفلسطين ومصر، على

(*) إذ امتازت عن سائر شبه الجزيرة العربية، بمدنية يعزى أساسها إلى طبيعتها المناخية المنتجة، بالإضافة إلى أرباحها من الإبحار فيما بين شواطئ البحر الأحمر والمحيط الهندي.

حساب نفوذ الدولتين الفارسية والرومانية. وفي عهد بني أُمية (من منتصف القرن السابع الميلادى وحتى منتصف القرن الثامن)، بدأ الاكتساح العربي الإسلامي في اتجاه الخارج. فبلغت الدولة الإسلامية آنذاك أقصى حدودها الجغرافية؛ إذ امتدت من شمال الهند شرقًا، مرورًا بفارس والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووصولاً إلى إسبانيا غربًا. ولم يتغير هذا الوضع كثيرًا في عهد بنى العباس بعد استيلائهم على الخلافة عام ٧٥٠م (شكل رقم «٨»).



المصدر: جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط: من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الإسكندرى، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز كتب الشرق الأوسط، ١٩٥٤م)، ص ٢٧.

شكل رقم (٨)

اتساع رقعة الدولة الإسلامية

٢. الحملات الصليبية:

منذ ظهور الإسلام وحتى أواخر القرن الحادي عشر، ظلت خطوط التقسيم الحضاري بين الإسلام والمسيحية، مستقرة لصالح الإسلام والمسلمين، إلى أن أكد المسيحيون سيطرتهم على البحر المتوسط الغربي، مع محاصرة المسلمين في إسبانيا. وفي عام ١٠٩٥م تطلعوا إلى ما وراء ذلك، لإفساح المجال أمام أهدافهم نحو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وتقويض هيمنة الدولة الإسلامية. لذلك بدأت أوروبا المسيحية حملاتها الصليبية على المنطقة. ولمدة قرنين تقريبًا، حاول الحكام المسيحيون - مع نجاح متناقض - أن يقيموا حكمًا مسيحيًا في القدس الشريف والمناطق المجاورة، إلا أنهم فشلوا بعد أن توالى سقوط المدن الحصينة من بين أيديهم.

وقد خسروا آخر موضع لهم في هذه المنطقة عام ١٢٩١م، بسقوط «عكا» آخر مدينة حصينة بقيت بأيديهم. وذلك عندما عمد السلطان «بيبرس» ومن جاء بعده من المماليك، إلى الانتقام من أمراء مدن الفرنج ومواقعهم الحصينة بالولايات الصليبية العربية، بعد أن عاونوا المغول في غاراتهم ضد الدولة الإسلامية منذ عام ١٢١٩م. وعمومًا، فإن للحروب الصليبية أهمية لا تقدر في تاريخ الثقافة الأوروبية، لما كان لها من عظيم الأثر في تفتيح أذهان الناس، إلى خطورة مكانة الشرق الأوسط؛ مكانيًا ودينيًا وحضاريًا، حين كان الشرق الأوسط لا يزال في مستوى من الحضارة يفوق حضارة الغرب، الذى كان يرضخ آنذاك في عصور من الظلام[١].

٣. الدولة العثمانية:

وفي نفس الوقت كان الأتراك العثمانيون قد ظهروا تقريبًا على المسرح الدولي. فظهرت الدولة العثمانية في عالم الأحداث عام ١٣٠٠م، كإمارة صغيرة أسسها

(١) جورج كيرك، مرجع سابق، ص ص ٧١ - ٧٨.

زعيمها «عثمان» حول مدينة «بروسية» في الشمال الغربي من آسيا الصغرى. وقد أخذت توسع سلطانها شمالاً على حساب جيرانها من الأتراك، وعلى حساب الدولة البيزنطية الماضية في الاحتضار؛ فاستولوا على القسطنطينية عام ١٤٥٣م، وحاصروا ڤيينا عام ١٥٢٩م، ثم غزوا معظم البلقان، بالإضافة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لذلك لم يأت عام ١٥٦٦م إلا وكانت الإمبراطورية العثمانية في أزهى عصورها (قوة واتساعًا). حيث امتدت من الدانوب إلى اليمن جنوبًا، ومن ألبانيا إلى الشواطئ الشمالية للبحر الأسود، ومن بغداد إلى الجزائر غربًا. ومن ثم أصبحت هى الدولة الرئيسية المهيمنة على منطقتي؛ الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط[1]. وقد استمرت هذه السيطرة - جزئيًا - حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

٤. الاكتشافات الجغرافية:

وعودة مرة أخرى إلى الجانب الأوروبي، نجد أنه بحلول القرن الخامس عشر، بدأ المد ينقلب - بالتدريج - لصالح الأوروبيين. فبعد استعادتهم لأيبيريا (إسبانيا) من حوزة المسلمين، مكملين المهمة حتى «غرناطة Granada»[*] عام ١٤٩٢م، بقيت الأبعاد الأيديولوجية والاقتصادية هى أهم محركاتهم تجاه منطقة الشرق الأوسط.

فبالنسبة للأبعاد الأيديولوجية؛ فقد تمحورت حول مخاوفهم من إعادة وحدة المسلمين. وهذا ينبع من إدراك عميق بأن مجرد وحدة المسلمين، يعني إمكانية أن تراودهم طموحاتهم من إعادة فتح أيبيريا. وهو الأمر الذى يمكن أن يهدد الوجود الأوروبي مرة أخرى. ولِمَ لا، وأن أوروبا - مثلما يرى «صامويل

(1) Mayall, Simon, V.; «Turkey: Thwarted Ambition», Institute For National Strategic Studies, National Defense University Press, Washington. DC, January 1997, P. 7.

(*) مقاطعة فى جنوب أسبانيا.

هنتنجتون Samuel Huntington» - كانت تحت تهديد مستمر من الإسلام، لمدة ما يقرب من ألف سنة (منذ الفتح الإسلامي لأيبيريا عام ٧١١م، وحتى الحصار التركي الثاني لـ «ڤيينا Vienna» عام ١٦٨٣م). فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك. وقد فعل ذلك مرتين على الأقل[1].

أما الأبعاد الاقتصادية؛ فانحصرت في المسعى الأوروبي نحو الحفاظ على مصالحهم التجارية بالشرق الأوسط والأقصى، بعدما تعرضت هذه المصالح للخطر والانحسار، وخصوصًا في ظل حكم المماليك الذين اشتطوا في تقدير رسوم عبور البضائع الاوروبية عبر أراضيهم، بالإضافة إلى انتشار عمليات السلب والنهب ضد هذه البضائع في عهدهم.

وانطلاقًا من ذلك، كانت الابتكارات الأوروبية في الملاحة البحرية، عاملاً فاعلاً لتمكين البرتغاليين وغيرهم، من البدء والسعي بشكل جدي، لإيجاد طريقة تمكنهم من تطويق العالم العربي والإسلامي من الجنوب، وشق طريقهم في المحيط الهندي وما وراءه. وكان اكتشاف طريق «رأس الرجاء الصالح» هو الترجمة الفعلية لهذه المساعي. إذ ساهم في تحقيق الأهداف الأوروبية، وذلك عبر السيطرة على التجارة الشرقية؛ مصدر قوة ورخاء العالم الإسلامي. لذلك شكلت حركة الكشوف الجغرافية النهاية المكانية والزمنية للعصور الوسطى، مثلما شكلت أيضًا البداية المكانية والزمنية للعصر الحديث، وسيادة النظرة العالمية من منظور الجغرافيا السياسية.

---

(١) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة: طلعت الشايب، الطبعة الثانية (القاهرة: سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ص ٣٣٩.

ثالثًا

مرحلة العصر الحديث

على مدى القرون التي أعقبت سيطرة الأتراك على منطقة الشرق الأوسط، ثم اكتشاف الأوروبيين لطريق «رأس الرجاء الصالح»، دخل الشرق الأوسط إلى معترك عصور مظلمة امتدت لقرون طويلة. ولم يكسر معترك هذه الظلمة إلا مجموعة من العوامل المختلفة، التي ساهمت في تشكيل ملامح الشرق الأوسط في العصر الحديث. ويمكن رصد هذه العوامل على النحو التالي:

١. الحملة الفرنسية:

قادت المنافسات التجارية والعسكرية بين القوى الأوروبية، إلى إعادة استكشاف طريق البحرين الأحمر والمتوسط - القديم - من جديد. وذلك حينما بدأت شركة «الهند الشرقية البريطانية»، بمشورة «على بك الكبير» الذى استقل بحكم مصر عام ١٧٦٨م، بمواصلة رحلاتها التجارية من الهند إلى السويس، ومنها برًا - في حماية المماليك - إلى موانئ البحر المتوسط. وكانت هذه الرحلة تأخذ شهرين فقط، مقارنة بخمسة أشهر عن طريق «رأس الرجاء الصالح». وقد كان هذا مدعاة إلى إزعاج الفرنسيين وقلقهم على مصالحهم في المنطقة. لذلك أخذ كل من الإنجليز والفرنسيين يتسابقون - في سبيل مصالحهم - على إحراز الخطوة المهمة لدى المماليك، للفوز بالسيطرة على طريق البحرين الأحمر والمتوسط[1].

وكامتداد لانتصارات فرنسا على إيطاليا، ثم إجبارها للأسطول البريطاني على

---

(١) جورج كيرك، مرجع سابق، ص ص ١٠٩ - ١١٠.

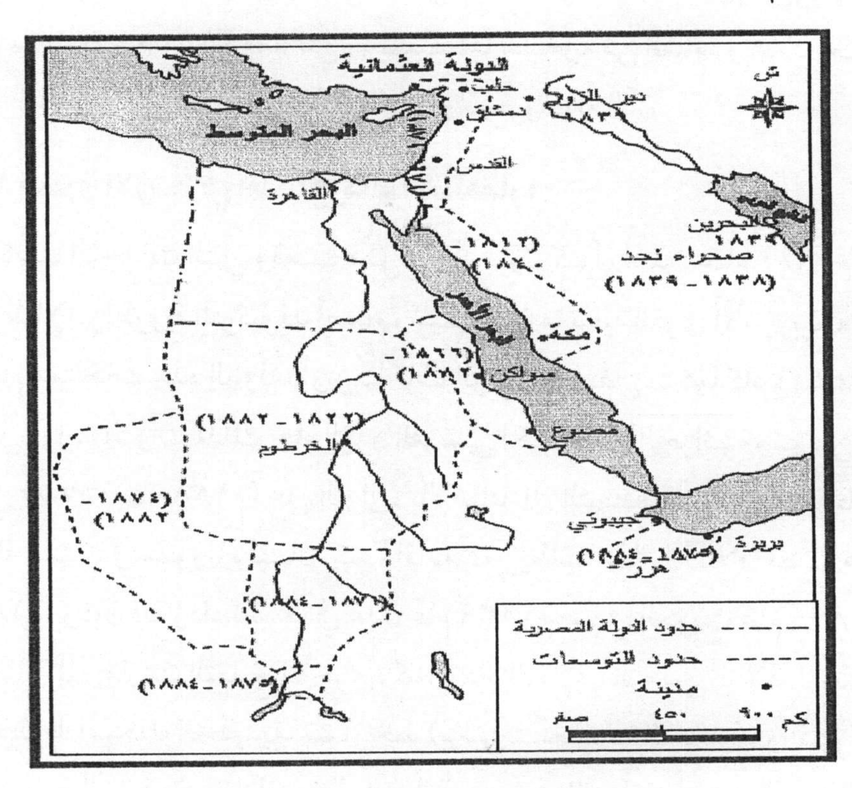
الانسحاب من البحر المتوسط واحتمائه في «جبل طارق»، جاءت حملة «نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte» إلى منطقة الشرق الأوسط لاحتلال مصر عام ١٧٩٨م. وذلك بهدف إقصاء المصالح البريطانية عن المنطقة وتحويلها لمصلحة فرنسا، بالإضافة إلى احتلال أقرب موضع يمكن أن يؤدي إلى قطع الطريق عن الإنجليز، وإقصائهم عن مستعمراتهم في الهند. وهذا التوجه يفسر وجود البعثة العلمية الضخمة التي صاحبت الحملة إلى مصر، ودراستها حول إمكانية شق قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط.

وإذا كانت الحملة الفرنسية قد باءت بالفشل، سواء بفعل مقاومة المصريين أو بفعل التحالف البريطاني - التركي، فإنها كانت - في نظر العديد من المؤرخين - بمثابة البداية الحقيقية للتاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأوسط. وذلك لأنها جاءت لتؤرخ لإعادة بلورة الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة، على مسرح الصراع الدولي المعاصر؛ إذ فتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الدولية والأوروبية في المنطقة.

٢. دولة محمد على وبناء مصر الحديثة:

تزايدت وتيرة الحراك السياسي في مصر أثناء وعقب الحملة الفرنسية. وكان تولية «محمد على» حاكمًا على مصر عام ١٨٠٥م، هو أحد تداعيات هذا الحراك، وخاصة أنه تم برغبة شعبية على غير رغبة السلطان العثماني. وكان «محمد على» يجمع بين الطموح وبعد النظر، بدرجة لا مثيل لها في أي حاكم شرقي آخر في القرن التاسع عشر. فعلمه بأن الدولة العثمانية ماضية في طريق الاضمحلال، جعله يبذل غاية وسعه لتوطيد مركزه في حكم مصر. ومن ثم اتجه إلى بناء دولة عصرية حديثة، كما بدأت جيوشه حملاتها العسكرية الخارجية لتوطيد نفوذه على المستوى الإقليمي.

وقد اختلفت هذه الحملات، فهناك الحملات التي قادها «محمد علی» تحت رعاية سلطان آل «عثمان»، مثل حملاتـه الموفقـة لإخضـاع الوهـابيين الثـائرين في أواسط شبه الجزيرة العربية (١٨١١ - ١٨١٨م)، وحملته لإخماد ثورة اليونـان عـام ١٨٢٤م. وهناك الحملات التي قادها «محمد على» ضد السلطان العثماني نفسـه، مثل حملته لغزو الشام عام ١٨٣١م، حتى صار على أقل من ١٥٠ ميلاً من الأستانة (شكل رقم «٩»).



المصدر :جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط: من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الإسكندرى، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز كتب الشرق الأوسط، ١٩٥٤م)، ص ١٢٠.

شكل رقم (٩)

اتساع رقعة الدولة المصرية في القرن التاسع عشر

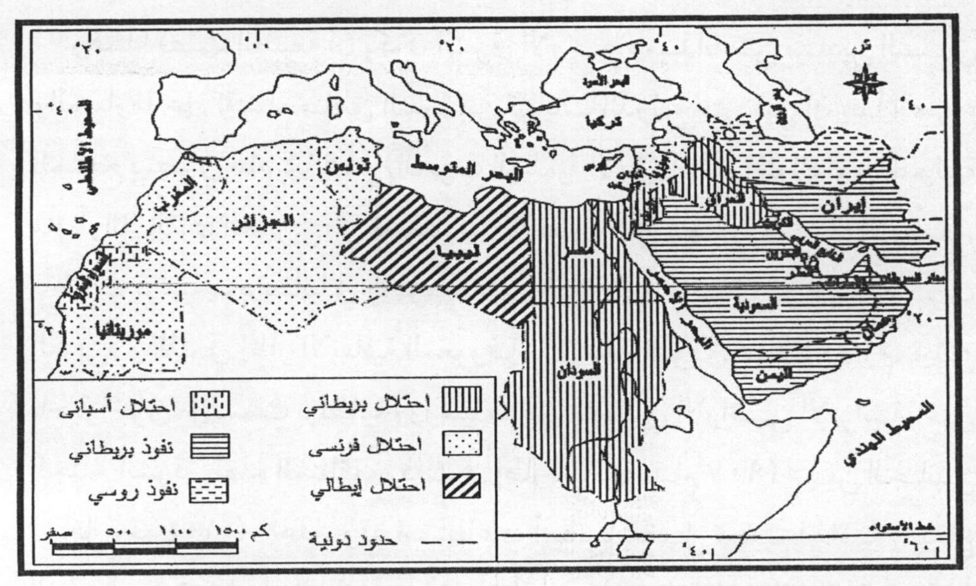
وسواء هذا أم ذاك، فقد أثارت هذه الحملات - باختلاف توجهاتها - حفيظة ومخاوف القوى الأوروبية الكبرى (إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا). وهى الدول الرافضة سواء لتجديد شباب الخلافة العثمانية، أو قيام دولة عربية قادرة على توحيد المنطقة. الأمر الذي حدا بهذه القوى إلى تدمير الأسطول المصري في موقعة «نوارين Navarino» البحرية، أثناء إخماد ثورة اليونان عام ١٨٢٤م. ثم عمدوا - بعد ذلك - نحو تفعيل مقومات تحالفهم لضرب مشروع «محمد على» وإيقاف فتوحاته. وكان ذلك بشكل أفضى إلى إجبار «محمد على» على توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠م، والتي تم بمقتضاها انسحابه من الشام، وتثبيت حدود مصر الشمالية الشرقية - نوعًا ما - بالشكل المعروف به الآن.

٣ـ الشرق الأوسط في إطار حركات الاستعمار:

أكدت الأحداث التي وقعت قبل وبعد بروتوكول لندن عام ١٨٤٠م، أن سقوط الإمبراطورية التركية قد أصبح وشيكا، وأن ما تبغيه القوى الأوروبية، هو اقتسام ممتلكات هذه الدولة، أو ممتلكات الرجل المريض ـ كما كانوا يسمونها ـ قبل فوات الأوان. لذلك جاء الغزو الفرنسي لكل من (الجزائر، وتونس) في عامي (١٨٤٥ ـ ١٨٨١م) على التوالي، بالإضافة إلى التخطيط لتحقيق طموحاتها طويلة المدى في سوريا ولبنان. كما أقدمت بريطانيا على احتلال مصر عام ١٨٨٢م، وكان قد ازداد تأثيرها في عدن عام ١٨٣٩م، ثم في الكويت عام ١٨٩٩م، بالإضافة إلى إمارات الخليج الأخرى. كما ازداد الخلاف الروسي ـ الألماني بشأن مد خطوط السكك الحديدية، سواء خط (برلين ـ بغداد ـ الحجاز)، والذى كان بمثابة عربة ألمانية لاستغلال حقول النفط الواسعة في المنطقة، أو خط (موسكو ـ الخليج العربي) باعتباره كان فرصة للتخلص الروسي من مساوئ موقعها القاري الحبيس. هذا، كما دخلت إيطاليا أيضًا هذا السباق، وذلك بعدما أقدمت على احتلال ليبيا عام ١٩١٢م.

وهكذا قضت الطبيعة أن يكون الشرق الأوسط، ميدانًا من ميادين التسابق والمساومة على اقتسام مناطق النفوذ بين كبريات الدول، حتى قبل أن يبدأ الصراع المسلح بينهم في عام ١٩١٤م (الحرب العالمية الأولى). إذ بدأت القوى الدولية منذ أوائل القرن العشرين، في تحديد مناطق نفوذ كل منها في الشرق الأوسط. فأطلقت فرنسا يد بريطانيا في مصر، مقابل إطلاق يد فرنسا في منطقة المغرب العربي، وذلك في إطار الاتفاقية المعروفة بالاتفاق الودي عام ١٩٠٤م، ومن ناحية أخرى، اقتسمت بريطانيا وروسيا مناطق النفوذ في الأراضي الإيرانية، على الجناح الشرقي لهذه المنطقة، وذلك في إطار اتفاقية عام ١٩٠٧م بين الجانبين (شكل رقم «١٠»). «هذا، وقد استطاعت ألمانيا بفضل توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع تركيا عام ١٩١٢م، أن توطد أقدامها في منطقة المضايق التركية. فكان إيذانًا بدخول الشرق الأوسط كله في بؤرة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، حتى قبل أن تعلن الدولة العثمانية دخولها الحرب - بصفة رسمية - بجانب ألمانيا»[١].

(١) سليمان حزين، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢- ٢٠٣.



المصدر: الشكل من عمل الباحث بتصرف.

شكل رقم (١٠)

الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط

قبل وبعد الحرب العالمية الأولى

٤. الشرق الأوسط في ظل الحربين العالميتين الأولى والثانية:

تقسيم المنطقة بالشكل السابق، تم تأكيده أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وذلك باتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦م. كما تم بمقتضاها أيضًا وضع كلٍّ من الأردن وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، ووضِعُت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، أطلقت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حكم النهاية على الدولة العثمانية، وأقاموا حكمهم المباشر وغير المباشر

على ممتلكاتها الباقية، ماعدا مساحة الجمهورية التركية، التي أُسقِطَت فيها السلطنة، وتم إعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٢م، تحت قيادة «مصطفى كمال آتاتورك».

وقد تأكد في ظل هذا السياق، دعم فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عندما أعطى «آرثر بلفور[*] Arthur Balfour» وعده لليهود عام ١٩١٧م بإنشاء هذا الوطن. وتأتَّى ذلك بعدما تنبهت بريطانيا إلى أهمية إدخال العنصر اليهودي في نشاطها الاستعماري في المنطقة. وذلك كرأس جسر إمبريالي يكون حاجزًا، يمنع الخطر العربي الإسلامي ويحول دون وحدتهم، حتى لا تتكرر التجارب السابقة، وخاصة تجربة «محمد على». ويكتسب اختيار فلسطين مصداقيته في هذا الإطار، فبجانب أهميتها الأيديولوجية لليهود، فإن موقعها يصب في تحقيق هذا الهدف.

لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تتلاطم ما بين تجرع مرارة الاحتلال، وبين تجرع مرارة الهزيمة، التي نالت منهم على يد اليهود وحلفائهم الأوروبيين، في أعقاب ضياع أرض فلسطين، وإعلان دولة إسرائيل في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م.

٥. الشرق الأوسط في ظل الحرب الباردة:

وهنا يمكن التمييز بين صورتين هامتين، شكلتا محور الأحداث السياسية - إقليميًا ودوليًا - في هذه الفترة. وفيما يلي عرض بارز لملامح كلتا الصورتين على النحو التالي:

الصورة الأولى: حركة القومية العربية: -

كانت منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحداث السابقة، أشبه ما تكون ببركان حي يموج ويغلي من الداخل، ولكنه كان في بعض الأحيان كامنًا بطبيعته بفعل

(*) وزير خارجية بريطانيا آنذاك.

عوامل تهدئة مؤقتة. لذلك مالبثت وأن شاهدت المنطقة تنامي الشعور القومي، سواء بالقومية الفارسية أو التركية أو العربية وهى الأوسع والأخطر. وكان من ثمرة ذلك، قيام جامعة الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، كتنظيم إقليمي يهدف إلى الحفاظ على أمن وسلم المنطقة العربية، والوقوف في وجه ما يقع على دولها من اعتداءات، وما يتهددها من المخاطر. ومن ثم توالت الثورات مطالبة بالاستقلال عن الدول الإمبريالية. وقد تزايدت هذه الثورات بصورة مستمرة، في أعقاب حركة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م في مصر. ويأتي ذلك بعدما أوجد «جمال عبدالناصر» المدخل الحقيقي لتصفية الاستعمار القديم، وشكل أهم آليات الوحدة العربية والدعوة إليها.

وبصفة عامة، كان المشروع القومي لـ «جمال عبد الناصر» محاولة طموحه لوضع مصر وبقية الأمة العربية، على مدخل عصر جديد قد أعقب الحرب العالمية الثانية. وكان في الوقت نفسه استجابة لدواعي وضرورات أمن مكشوف ومُعَرض أمام تهديد مستوطن ودائم. ولكن هذه المحاولة قد تعرضت للاغتيال في مهدها ثلاث مرات، مع سبق الإصرار والترصد؛ في السويس عام ١٩٥٦م، وفي دمشق عام ١٩٦١م، وتكرر المشهد مرة ثالثة - وبنجاح - عام ١٩٦٧م، وكان الجرح غائرًا[1].

ولا يستطيع أحدًا أن ينكر أن هذه الاغتيالات، كانت كلها تعبيرًا صحيحًا لمصالح وإرادات قوى دولية تدخلت مباشرة وبالسلاح. وذلك لأسباب معروفة تمامًا للجميع، لا تختلف كثيرًا عن تجربة «محمد على» عام ١٨٤٠. غير أن أفضل ما تبرزه هذه الأحداث التاريخية، هو التغير في علاقة القوتين العظميين في ذلك الوقت؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ فرغم العلاقات السوفيتية ــ

(١) محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢م)، ص ١٢.

المصرية الوثيقة آنذاك، فقد جاء اتفاق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على خداع مصر في هذا الأمر (حرب ١٩٦٧م)؛ إذ أن البيانات الأولى عن الحشود العسكرية الإسرائيلية ضد سوريا، جاءت من موسكو، وثبت أنها غير صحيحة. ولكن في كل الأحوال، فإن هذا لا يعفي الإدارة المصرية - آنذاك - من مسؤولية النتائج التي تمخضت عن هذه الحرب[١].

الصورة الأخرى: الصراع بين القوتين العظميين على المنطقة: -

ما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهي، حتى شهد العالم انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط، مثلما شهد أيضًا صعود الدور المتميز لقوتين متناقضتين؛ الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي (سابقًا). وإزاء الطموح الجيوبوليتيكي لهاتين القوتين على السيادة العالمية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، برزت منطقة الشرق الأوسط بمكوناتها وتراكماتها الجيوبوليتيكية المعقدة، باعتبارها ميدان التسابق بين كلتا القوتين لتحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا.

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت منطقة الشرق الأوسط محورًا رئيسيًا ومهمًا، في السياسة الخارجية لأغلب الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية. إذ أدرك صناع السياسة الأمريكية قيمة منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية. وذلك بما تتمتع به من مصدر هائل من القوة الجيوبوليتيكية، بشكل يجعلها أحد المكاسب المادية الأعظم في التاريخ العالمي. لذلك كانت السيطرة على هذه المنطقة مهمة جداً، في وصول واشنطن لهدفها ـ طويل المدى ـ نحو ادعائها إلى القيادة العالمية. وفي

---

(١) أحمد عبدالحليم ، الخبرة العربية فى الحرب: الدروس والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣ (يوليو ١٩٩٨م)، ص ١٠٥.

الإطار العملي لهذا الهدف، وجدت الولايات المتحدة أن تزايد النفوذ السوفيتي، وتنامي القومية العربية، من أكثر التهديدات الخطيرة التي تهدد وصولها إلى ما تبتغيه. ومن ثم كان عليها أن تمضي في سبيل احتواء هذه التهديدات.

فإزاء تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة، أصدرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، العديد من المذاهب التي تمحورت حول تقويض هذا التهديد، وتطويق الاتحاد السوفيتي في موقعه القاري الحبيس. وكان ذلك، سواء وهى تزج بدول المنطقة في سياسة الأحلاف العسكرية التي تبنتها حول الاتحاد السوفيتي، أو وهى تعمد إلى تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول التي تتعرض لتهديد من جانب الشيوعية الدولية، أو وهى تسعى إلى تطويق منابع النفط الرئيسية في المنطقة بغلاف من القوة العسكرية الأمريكية.

ومن هذه المذاهب؛ مذهب «ترومان Truman» عام ١٩٤٧م، ومذهب «إيزنهاور Eisenhower» عام ١٩٥٧م (في أعقاب أزمة السويس عام ١٩٥٦م)، ومذهب «نيكسون Nixon» عام ١٩٧١م. ثم هناك مذهب «كارتر Carter» عام ١٩٨٠م. وقد تشكل بمقتضى هذا المذهب «قوة الانتشار المشتركة السريعة[*]»، والتي تتكون من فرق خفيفة قادرة على التحرك الإستراتيجي، انطلاقًا من قاعدة «ماكديل MacDill» الجوية بفلوريدا. وذلك لمواجهة حالات الطوارئ على الصعيد العالمي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وفي عهد «ريجان Reagan» عام ١٩٨٠م، عمد إلى تحقيق مفهوم «الإجماع الإستراتيجي Strategic Consensus»، للتعاون مع القوى الصديقة في المنطقة ضد التهديد السوفيتي. وقد تطلب ذلك تأسيس شبكة إقليمية من وسائل الدعم للقوات الأمريكية في المنطقة. لذلك عمدت إلى توسيع مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى البلدان المتعاونة، كحافز

(*) تغير اسمها بعد ذلك، لتصبح باسم «القيادة المركزية للولايات المتحدة» (CENTCOM).

رئيسي لها لتفعيل إستراتيجية «الإجماع الإستراتيجي»[١].

أما إزاء تنامي ظاهرة القومية العربية، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى مساندة الحركة الصهيونية، حتى مكنتها من إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨م (كما سبق الذكر). وذلك لتكون عاملاً مقوضًا للقومية العربية. فاتخذت من إسرائيل مطية لأهدافها؛ حيث اتخذت منها يدًا تبطش بها، وهي تعتدي على مصر ودول الطوق العربي، باعتبارها بؤرة تنامي هذه الظاهرة. «ولعل ذلك يذكرنا بما كان يردده دائمًا الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون Lyndon Johnson»، حيث كان يردد «To Unleash Israel»، وهي جملة لاتينية تعني «إطلاق العنان لإسرائيل لاصطياد الديك الرومي». وذلك في وصفه للرئيس «جمال عبد الناصر». وقد أصبحت هذه الجملة فيما بعد، هي الاسم الكودي لعملية أمريكية ـ إسرائيلية موحدة، كانت حرب ١٩٦٧م هي ثمرتها»[٢]. الأمر الذى اعتُبِرَ آنذاك انتصارًا للسياسة الأمريكية في المنطقة.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي:

فقد تزايدت الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتي. وذلك باعتبارها كانت رأس جسر لوصولهم إلى المياه الدافئة، مع ضمان مصادر جديدة للطاقة. كما أن وقوع المنطقة على الحدود الجنوبية الغربية للاتحاد السوفيتي، جعل هناك حرصًا سوفيتيًا على ألا تصبح هذه المنطقة مسرحًا، يستخدمه الغرب في تهديد أمنهم الجنوبي. هذا بالإضافة إلى حرصهم على نشر

(1) Reich, B.; And Gotowicki, Stephen, H.; «The United States And The Persian Gulf In The Bush Administration», U. S. Army، Foreign Military Studies Office, Fort Leavenworth, Kansas, 1991, PP. 127 - 128 .

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧: حرب الثلاثين سنة، الطبعة الأولى (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، بدون تاريخ)، ص ٣٧٤.

الأيديولوجية الشيوعية، باعتبارها آداة رئيسية من أدوات الاستقطاب الدولي في السياسة الخارجية السوفيتية.

لذلك، سارع الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق خطوة مهمة بالاقتراب والولوج إلى المنطقة. وقد بدا وأنه يكتسب مزيدًا من النفوذ مع تنامي حركة التحرر العربية، ووصول أنظمة ثورية تنحو منحى استقلاليًا، يتناقض مع مصالح القوى الغربية في المنطقة. وهو الأمر الذى أفضى إلى حد أدنى من تنسيق الأهداف، ودفع إلى تطوير علاقات قوية بين هذه الأنظمة والاتحاد السوفيتي، في صور معاهدات واتفاقيات صداقة مشتركة. وقد حدث ذلك مع مصر عام ١٩٥٤م، والسودان عام ١٩٥٦م، وسوريا والعراق واليمن الشمالي عام ١٩٥٨م، والصومال عام ١٩٦٠م، واليمن الجنوبي عام ١٩٦٩م. هذا، وقد تم ترسيخ العلاقات الدبلوماسية مع كلٍّ من؛ الكويت والأردن عام ١٩٦٣م، والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان عام ١٩٨٥م، وقطر عام ١٩٨٨م[1].

وعلى ذلك، تورطت القوتان العظميان بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة الشرق الأوسط، كطرفين متنازعين في خلافات إقليمية وعالمية متشابكة، تريد كل منهما أن يكون لها النفوذ الظاهر، والسيطرة الكاملة على تلك المنطقة، لدرجة تتحدى أى تحليل منطقي. وقد ساعد الوضع السائد في المنطقة آنذاك على اشتعال الصراع بينهما. حيث شهد الشرق الأوسط آنذاك انقسامات سياسية وأيديولوجية متعددة. كان أبرزها وأقربها بالطبع، هو ذلك الانقسام الذى فصل بين أنظمة الحكم الثورية، وبين الأنظمة الملكية الأكثر محافظة. وقد أثار هذا الانقسام عملية التقاطب المتعاظم الذى ظهر في هذه الفترة. إذ قدم - على أى حال - فرصًا لكلتا القوتين لفرض سيطرتها، وتصفية حساباتها على أرض هذه المنطقة.

(1) Cossa, Ralph, A.; «Iran: Soviet Interests, Us Concerns», Institute For National Strategic Studies, National Defense University Press, Washington. DC, 1990, P. 36.

٦. الشرق الأوسط فيما بعد الحرب الباردة:

منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تعرض النمط الأساسي لعلاقة القوتين العظميين لإعادة تقييم. وقد تأتَّى ذلك عبر عدة متغيرات قادت إلى هذا الوضع. كان أهمها؛ التحول السياسي والاقتصادي في الداخل السوفيتي، وتطبيق برامج «جورباتشوف Gorbachev» الإصلاحية (الجلاسنوست Glasnost، والبيرسترويكا Perestroika). هذا بالإضافة إلى التطورات التي استجدت في أوروبا الشرقية، والانسحاب السوفيتي من أفغانستان عام ١٩٨٩م. وكان قبل ذلك كله، التراجع السوفيتي في الخارج، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، سواء بعد هزيمة القوى الثورية في حرب ١٩٦٧م، أو بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢م، ومن ثم خسر الاتحاد السوفيتي المعقل الأساسي لتواجده في منطقة الشرق الأوسط. كل هذه العوامل والمتغيرات أدت في النهاية، إلى القول بنهاية الحرب البادرة. ومن ثم ولد اتجاه يدعو الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم الأوضاع في الشرق الأوسط والعالم لصالحها.

وقد جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م لتؤكد على هذا الاتجاه، وخاصة أنها وضعت الاتحاد السوفيتي (السابق) في الموقف الأضعف، من حيث امتلاك الأهداف أو البدائل السياسية الفعالة (إقليميًا ودوليًا). ومن ثم رأت واشنطن الحرب فرصة لإحكام قبضتها على المنطقة وعلى مقدراتها، مع ضرب الكيان العربي وتكريس شرعية الكيان الصهيوني. وهو ما يعني تكريس الهيمنة الأمريكية إقليميًا ودوليًا. وقد تأكد ذلك بالفعل بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، وما تبعها من احتلال للعراق في مارس عام ٢٠٠٣م.

وفي التحليل النهائي للمحور الجغرافي في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، يتبين مدى الأهمية الشديدة التي يوليها النظام الدولي لهذه المنطقة. حتى أصبح

الاستيلاء عليها يشير إلى الدولة الأقوى، وعنوانًا للسيادة العالمية. كما بات انحسار النفوذ عنها دليلاً عن انحسار السيادة العالمية للقوة الدولية الكبرى المعنية. لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط عبر تاريخها الطويل، ساحة مهمة للصراع الدولي بين فاعليه، إذا ما تناقضت مصالحهم وأهدافهم إزاءها.

هذا، وقد اختلف شكل السيطرة على المنطقة عبر هذا التاريخ، وإن أعاد كل شكل من أشكال هذه السيطرة نفسه بوسائل أخرى. ويمكن رصد هذه الأشكال وتحليلها على النحو التالي:

- فهى إما أن تكون سيطرة من قبل قوة واحدة، تسيطر على المنطقة، ومن ثم تعلن سيادتها على النسق الدولي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، والتي لا تختلف كثيرًا عن القوى التي سبقتها، مهما تغيرت الملامح والوجوه والأدوار.

- وإما أن يتواجد على قمة النسق الدولي هذا، دولتان عُظمتان متنازعتان، ومن ثم يميل الصراع بينهما على المنطقة إلى ما يسمي بـ «اللعبة الصفرية Zero – Sumgame»[1]. وهى سياسة محصلتها صفر. بمعنى أن ما يأخذه أحدهما (يستقطبه) يستفيد منه من ناحية، ويحرم الطرف الآخر منه من ناحية أخرى. وتمثل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي شكلاً من أشكال هذا الصراع.

- أما إذا ما تعادلت القوتان في قوتهما، واتفقت في أهدافهما ومصالحهما، مع وجود قوى أخرى متربصة، كانت القوتان تعمدان إلى تقسيم المنطقة فيما بينهما. وهذا ما حدث في اتفاقيات «سايكس - بيكو» في مطلع القرن العشرين، بين

---

(١) فريدريك ستار، البيئة الأمنية فى آسيا الوسطى: سلسلة محاضرات الإمارات ٣٨، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩م)، ص ٢٢.

فرنسا وبريطانيا على سبيل المثال.

- وإذا ما تعادلت القوى الدولية - مهما كان عددها - المسيطرة على النسق الدولي، كان الاتفاق فيما بينها على إبقاء الوضع القائم في المنطقة كما هو دون تقسيم، مع الاستفادة السياسية والاقتصادية والعسكرية من المنطقة، كلٌ حسب مقوماته. وهذا ما حدث أثناء احتضار الإمبراطورية العثمانية، وخاصة مع بداية القرن العشرين. وأتصور أن الوضع في العراق وسوريا وليبيا وبدرجة ما في اليمن عقب ثورات الربيع العربي هو صورة من هذه الصور.

وعبر أشكال هذه السيطرة، كان هناك دائمًا تصميم من قبل القوى الدولية، بعدم السماح بتنامي أو صعود ذاتي للمنطقة، يمكن أن يوحدها تحت راية دينية (الإسلام) أو قومية (القومية العربية). وقد كان هذا الهدف هو أحد أهم الأهداف التي وضعتها القوى العظمى - على مر التاريخ - أمام أعيُنِها، كشرط لاستمرار هيمنتها وسيادتها على العالم. إذ تعتبر هاتان العقيدتان (الإسلام والعروبة) هما أساس تكامل واتحاد دول المنطقة، وتشكلان في الوقت ذاته أكبر الأخطار تهديدًا لمصالح القوى العظمى وسيادتها العالمية. وذلك لأن الوحدة القومية أو الإسلامية هنا، من شأنها أن تتيح استغلال القيمة الجيوإستراتيجية لهذا المنطقة، في غير صالح القوى الدولية الأخرى. وهو ما يعني أيضًا قدرة الوحدة الناشئة على فرض سيادتها عالميًا، كما حدث في عهد الدولة الإسلامية عبر العصور الوسطى. ولعل هذا يفسر - على سبيل المثال - دوافع التحركات الغربية لضرب مشروع «محمد على» عام ١٨٤٠م، ثم ضرب مشروع «جمال عبدالناصر»، خلال عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

الفصل الرابع

الشرق الأوسط
ونظرية الفوضى الخلاقة
المفهوم والآليات

سبق القول إن منطقة الشرق الأوسط ترتقي مكان الصدارة عالميًا، وتمثل أحد المفاتيح الرئيسية لمن يصبو للهيمنة والسيادة العالمية. وقد كان التصدى لمحاولات الصعود الذاتي للمنطقة، سواء اعتمد ذلك على معايير دينية (الإسلام) أو قومية (العروبة)، هو أحد أهم الأهداف التي وضعتها القوى العظمى ــ على مر التاريخ ــ أمام أعيُنِها، كشرط لاستمرار هيمنتها وسيادتها على العالم. إذ تعتبر هاتان العقيدتان (الإسلام والعروبة) هما أساس تكامل واتحاد دول المنطقة، وتشكلان في الوقت ذاته أكبر الأخطار تهديدًا لمصالح القوى العظمى وسيادتها العالمية. والولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر استثناءً من هذه الحساسية الجيوبوليتيكية، التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط.

ففي إطار سعي الولايات المتحدة - عقب انتهاء الحرب الباردة - لتأكيد سيادتها العالمية، عمدت إلى إيجاد ترتيبات جديدة تضمن تكريس وجودها في منطقة الشرق الأوسط، وتجاوب تطلعاتها لقيادة العالم. وقد تمحورت هذه الترتيبات حول ضرورة إعادة النظر في النظام الإقليمي العربي، حتى وإن كانت إنجازاته على صعيد توظيف مقومات المنطقة ضئيلة. وكانت أهم الاعتبارات التي استندت إليها الولايات المتحدة في هذا الطرح، هو أن النظام الإقليمي العربي لا يمكن أن تتفق توجهاته مع التصورات والرؤى الأمريكية حول المنطقة، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو الأمني أو الأيديولوجي[(١)].

لذلك، شهدت المنطقة منذ بداية التسعينيات محاولات الصياغة الثالثة[(*)]

---

(١) عيسى السيد دسوقى، الشرق الأوسط وأمريكا فى ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الأحمدى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ص ٢٠٩ ــ ٢١٠.

(*) إذ تمت الصياغة الأولى أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ــ ١٩١٨م)، فى إطار اتفاقية سايكس - بيكو، وما أتبعها من إخضاع المنطقة لنظام «الانتداب»، الذى ترافق مع وعد بلفور لإقامة وطن قومي لليهود فى فلسطين. أما الصياغة الثانية، فقد تمت فى أعقاب الحرب العالمية=

لجغرافيتها السياسية. وإذا كانت الصياغتان الأولى والثانية قد نجحتا في تجزئة المنطقة سياسيًا، تحت شعار «فَرِّق تَسُدْ»، فإن محاولات إتمام الصياغة الثالثة تنصب حول هدف تجزئتها قوميًا، وطمس الهوية العربية، ولكنها تمر في الوقت ذاته تحت شعار «إعادة البناء والتجميع». ويلخص «أحمد عبدالحليم» آليات هذه الصياغة ما بين التجزئة وإعادة البناء، في مصطلح «إستراتيجية الفوضى الخلاقة Creative Chaos أو الاضطراب اَلْبَنَّاء (*) «Turmoil Building». «وتعني خلخة الأوضاع في المنطقة، عن طريق إحداث هزات عنيفة في البلدان العربية، ثم إعادة تجميع الشظايا لبناء نظام إقليمي جديد، يجاوب المصالح والتطلعات الأمريكية - الإسرائيلية»[1].

فهي في حقيقتها إعادة صوغ لعلاقات التجزئة بالمنطقة وفق أسس جديدة، تقوم على محاولة التعامل معها وفقاً لمواصفات ومقاييس خاصة؛ حيث يتم التعامل معها على أنها كيان هش يضم كتلاً هلامية مفككة. وهذا المنهج يعتمد على تعظيم تأثير العوامل والانتماءات الأثنوغرافية الخاصة، ليؤدي في النهاية إلى استبدال النظام الإقليمي العربي بنظام إقليمي آخر قائم على تعدد القوميات، وذلك بإدماج إسرائيل وتركيا وربما إيران ودول أخرى في هذا النظام، ومن ثم تنشأ - وفق هذه التطلعات - هوية جديدة مغايرة تمامًا للهوية العربية والإسلامية.

=الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)، حيث خضعت المنطقة لنظام «التجزئة» السياسية، ونجحت القوى الغربية الكبرى - حينئذ - في زرع إسرائيل على أرض فلسطين.

(*) وهى فكرة عسكرية بالدرجة الأولى، مثل أفكار أخرى بدأت فى المجال العسكري أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، وانتقل تطبيقها بعد ذلك إلى المجال السياسي. فحينما كان الموقف العسكري على مسرح العمليات يتجمد بين طرفين متحاربين، كان أحدهما يلجأ إلى تفجير الموقف بشكل غير اعتيادي، ثم يقوم بتجميع الشظايا لبناء موقف جديد يكون أكثر تجاوبًا مع أهدافه.

(١) أحمد عبدالحليم، «ملفات مفتوحة»، جريدة أخبار اليوم، القاهرة، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م، ص ١٣.

وعلى ضوء ذلك، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات منها: ما هو معنى الفوضى الخلاقة وما هي أصولها الفكرية؟ ما هي سياسية الفوضى الخلاقة الأمريكية وما هي مرتكزاتها ومراحل تنفيذها؟ ثم ما هي أبعاد هذه السياسة على المستوى الإقليمي؟ ووفقا لهذه الأسئلة يمكن تناول هذا الموضوع على النحو التالي:

أولاً

مفهوم الفوضى الخلاقة

دخل مصطلح «الفوضى الخلاقة» القاموس السياسي في العقدين الآخرين. وتعرف الفوضى الخلاقة بأنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، فهي أحداث متعمدة لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يلجأ إليه الطرف الذي أحدث الفوضى، أو أنها حالة جيوبوليتيكية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد وفعال بعد تدمير النظام القائم أو تحييده.

ويبدو من هذا المفهوم أن «الفوضى الخلاقة» أقرب إلى مفهوم «الإدارة بالأزمات» في المجال الإستراتيجي، مع اختلاف الآليات والوسائل. والإدارة بالأزمات هي علم وفن صناعة الأزمة وافتعالها وإدارتها بنجاح لغرض مصالح محددة، ويترتب على هذا النوع من الأزمات تفكيك للمنظومة المعنية أو المستهدفة، مما يسهل اللجوء إلى مكوناتها الأساسية. وهو الأمر الذى يؤدى في النهاية إلى انهيار كلى للنظام، وإعادة تشكله بطريقة تعكس تلك المصالح[1]. وهذا المصطلح ينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة، وهو يجمع بين متناقضين متقاطعين هما (فوضى وخلاقة)؛ فالفوضى الخلاقة هي خلاقة بالنسبة للطرف الذي أحدث الفوضى، وغير خلاقة، بل مدمرة بالنسبة

---

(١) دينا رحومة فارس فايد، «الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي... دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر خاصة»، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥م، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=17753

للأوطان والشعوب.

من هنا يمكن تعريف الفوضى الخلاقة على أنها «تعني في حقيقتها حالة جيوبوليتيكية، تنشأ نتيجة السعي الاستباقي نحو تفكيك الوضع الجغرافي بكل مكوناته، وإعادة بنائه بما يتفق ومصالح الطرف الذي يمتلك القدرة المفترضة على توجيه التفاعلات الفوضوية المحتملة لمصلحته».

ثانيًا

الأصول الفكرية للفوضى الخلاقة

يمثل مصطلح الفوضى الخلاقة أحد أهم المداخل التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة. وعلى خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار، أضيف إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلق أو البناء، ولا يخفى خبث المقاصد الكامنة في صلب مصطلح «الفوضى الخلاقة» لأغراض التضليل والتمويه.

ويعد «مايكل ليدين Michael Ledeen» العضو البارز في معهد «أمريكا إنتربرايز American Enterprise» أول من صاغ مفهوم «الفوضى الخلاقة» أو «الفوضى البناءة» أو «التدمير البناء» في معناه السياسي الحالي، وهو ما عبر عنه في مشروع (التغيير الكامل في الشرق الأوسط) الذي أُعد عام ٢٠٠٣. وارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقًا لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء. وقد ذهب «مايكل ليدين» إلى تسويغ مذهب القوة اللامتناهية، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير وتدمره، وذلك لغاية وحيدة فقط هي أن تظهر للجميع أنها جادة في أقوالها[١].

(١) إياد هلال الكناني، «سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية ـــ الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية»، مركز الرافدين الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٢ يناير ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=7963

لم يسمع الكثير من الأمريكيين باسم «مايكل ليدين»، ولكن إذا تورّطت أمريكا في حرب طويلة الأمد في الشرق الأوسط، فالفضل في ذلك يعود إلى درجة كبيرة إلى تصوّراته. فـ «مايكل ليدين» يعتبر من طليعة مُنظّري حركة المُحافِظين الجُدد الأمريكيين (الذين هم رأس حربة احتلال العراق)، ومنبّعاً للأفكار العسكرية التي نتجت عن سياساتهم، ومن ضمنها دعوته «لتصدير الثورة الديمقراطية»، والتي تتضمن في جوهرها الدعوة إلى «التدمير الخلاق».

صدر له كتاب في عام ١٩٩٦ بعنوان «خيانة الحرّية ــ كيف قادت الولايات المتّحدة ثورة ديمقراطية عالمية وربحت الحرب الباردة ومن ثَمَّ ولّت أدبارها»، يكشف فيه عن هوس المُحافِظين الجُدد الأساسي، ويدّعي فيه: «أن الولايات المتّحدة لم تربح بحق الحرب الباردة، لأن انهيار الإتحاد السوفيتي كان قد تمَّ بِفعل اهترائه الذاتي فقط، وبدون إطلاق رصاصة واحدة. فلو كانت الولايات المتحدة قد ربحت الحرب الباردة فِعلاً، فإن البرهان على ذلك هو أنه كان من المفروض بزوغ مؤسسات ديمقراطية في كل مكان كان قد تعرَض للتهديد الشيوعي، ولكن هذا الأمر الذي لم يحدث.

وطِبقاً لنظرية ليدين هذه، يتوجّب تحقيق ذلك الآن. فلكي تنتصر (الديمقراطية) يجب أن يحصل التغيير فِعلاً، أولاً بأول، في كُلٍّ من العراق وإيران وسوريا، وإن الطريقة التي ستضمن حدوث هذا الإنجاز أو التحوّل هو من خلال شن «حرب شاملة»، والتي لن تقتصر على تدمير قوات العدو العسكرية فحسب، «ولكن عليها أن تَجبرُ أفراد مجتمع العدو المقهور، بأن يتخّذ كلٌّ منهم قراراً شخصياً بتقبّل توجهّات حضارية عكس تلك التي جُبِلوا عليها». وكتب «آدام مورسورو Adam Mersereau» موّضحاً، «إن تفادي قتل المدنيين يجب أن لا يكون من أولويات الحرب الشاملة.. إنّ هدف الحرب الشاملة هو أن تفرض

إرادتك ورغباتك بالقوة وبشكل دائم على الشعب الآخر[1].

وهذا يلخص إستراتيجية كاملة أعدت للمنطقة العربية، تهدف إلى إجراء «حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية» تفرض بالقوة. وحسب مايكل ليدن، «فإن التدمير البناء هو صفتنا المركزية»، وبالتالي فإن «الوقت قد حان لكي تصدر الثورة الاجتماعية»[2]، من أجل إعادة صياغة المنطقة العربية عبر تغيير ليس النظم فقط، بل الجغرافية السياسية كذلك، انطلاقًا من رؤية خاصة تقود إلى تصميم جديد لبناء مختلف.

وتستند هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي الغربي، خصوصًا رؤى المستشرق الصهيوني «برنارد لويس»، هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعًا لأقليات دينية وعرقية، عاجزة عن العيش سوية في كيانات دولية وطنية. وإذا كان الشعار هو «قضية الديمقراطية» المرتبطة بمصالح الغرب عامة وأمريكا على وجه الخصوص، فإن تحقيقها كما يفترض يرتكز على الاستخدام الصريح لـ «الطائفية» في إطار تلك الإستراتيجيات؛ بحيث يصبح التنوع الطائفي والديني والإثني الذي يسكن المنطقة العربية، في حالة تناقض مستحكم، الأمر الذي يفرض أن يتشكل كل دين وكل طائفة وإثنية في تشكيل سياسي خاص، حسب وضع كل دولة عربية قائمة، وهنا يتحول التنوع إلى كارثة. وتكون الديمقراطية هي منتِج «الفوضى الخلاقة»[3].

---

(1) Beeman, William, O.; «Military Might / The Man Behind 'Total War' In The Mideast», SFGATE, May 14, 2003, on site: http://www.sfgate.com/opinion/openforum/article/

(٢) ياسين الحاج صالح، «السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة»، حوار العرب (مؤسسة الفكر العربي)، العدد ١٢ (٢٠٠٥)، ص ٧٧.

(٣) رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة.. الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟!، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢)، ص١٢.

ويبدو أن للفلسفة البراغماتية ــ وهي الفلسفة التي تدين بها النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة ــ دور أساسي في صياغة مفهوم الفوضى الخلاقة؛ إذ أنها (الفلسفة البراغماتية) تفترض أسبقية الواقع على الذهن، بما يعني أن قراءة البيئة وتشخيصها يفرض على التفكير الإستراتيجي الأميركي التكيف مع معطياته وتطوراته. وعلى ضوء ذلك يذهب المفكرون الإستراتيجيون الأمريكيون إلى تعريف الإستراتيجية بأنها «فن التعامل والتلاعب بمؤشرات الواقع التي تعكس فرصًا وتهديدات»، بما يضمن استثمار الفرص وكبح التهديدات، أو على الأقل تقليل تأثيرها على المصالح الأمريكية. وهكذا فإن السياسة الأمريكية بما ترتكز عليه من عوامل القوة، تسعى لتحقيق مصالحها باستخدام مصادر القوة في زعزعة وتحريك الواقع لجعله يبدو فوضويًا، ومن خلال التلاعب بمؤشراته تبني وضعًا سياسيًا منسجمًا مع مصالحها[1].

(١) اياد هلال الكناني، مرجع سابق.

ثالثًا

الدعائم الأساسية للفوضى الخلاقة

تقوم الفوضى الخلاقة على عدة دعائم أساسية، وهي[1]:

- **إطلاق الصراع العرقي**: إذ تقوم سياسة (الفوضى الخلاقة) على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي. والمشكلة القبرصية تعبر عن هذه الحالة. وقد لجأ التدخل الأمريكي في العراق إلى هذا السيناريو في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سُلِخ، سياسياً وعسكرياً، الشمال الكردي من البلاد، على أساس عرقي، فضلاً عن تأجيجه للصراع الطائفي والعرقي في البلد بعد احتلاله عسكريًا. وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين: شمال مسلم عربي في أغلبيته، وجنوب إفريقي مسيحي في أغلبيته.

- **إطلاق صراع العصبيات**: يقوم على ضرب الدولة بجميع مؤسساتها، واستبدال الولاء للوطن بولاءات حزبية أو عشائرية مجتزأة، قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام ١٩٩١م، والعراق بعد دخول الجيش الأمريكي إلى بغداد.

- **ضرب الاستقرار الأمني**: ويعني إطالة أمد الاختلال الأمني، بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب. ومن أبرز الأمثلة على هذه العملية، السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان إبان حربه

---

(١) رمزي المنياوي، مرجع سابق، ص ص٢٧ ــ ٢٩.

الداخلية، التي عاشها ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩. وما يشهده العراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في أكثر من نقطة، مما يعني أن استثمار «دروس» الحالة اللبنانية الاقتتالية جارٍ على قدم وساق في البلبلة العراقية. فالطرف الأمريكي ينسحب تدريجيًا من اللعبة، لكن بعد تأكده من ثباتها على اختلال دائم ينهك الحكومات، ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية.

- **خلخلة الوضع الاقتصادي**: من الدروس المفيدة التي أضيفت إلى نظرية الفوضى، نذكر أيضًا زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية، وساد التضخم بسبب تهريب معظم الرساميل (رؤوس الأموال) والودائع العامة، بعد تسييلها، إلى خارج البلاد.

- **التعبئة الإعلامية**: فالتعبئة الإعلامية كفيلة ـــ على الأمد الطويل ـــ بالنيل من العدو. فما تم تجريبه انطلاقًا من ألمانيا الغربية السابقة باتجاه ألمانيا الشرقية السابقة، بالوسيلة التلفزيونية، ونجح في اختراق المعسكر الاشتراكي برمته، يُتبع اليوم في المنطقة العربية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمسموعة والمكتوبة التي تسيطر عليها دوائر صهيونية، وتستخدمها في مشروعها الإستراتيجي.

رابعًا

الفوضى الخلاقة وأبعادها على المستوى الإقليمي

في إطار محاولات فرض واقع الفوضى الخلاقة، شهدت منطقة الشرق الأوسط ـ منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ـ محاولات الصياغة الثالثة لجغرافيتها السياسية، وبما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها. وقد تعددت المسميات حول هذه الصياغة؛ ابتداءً من «النظام الإقليمي الشرق أوسطي»، ومرورًا بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، ووصولاً إلى مبادرة «الشرق الأوسط الجديد». ثم كانت محاولات تمريرها في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات ما سمي بـ«ثورات الربيع العربي». وما هي إلا حلقات تدخل ضمن سياق مخططات غربية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة. وهي تأتي كلها مدفوعة بنفس التطلعات والاعتبارات السابقة، وإن اختلفت في مدخل Approach ومنهج Method تطبيقها، وذلك وفقًا لدرجة المقاومة العربية، واختلاف توجهات الإدارات الأمريكية التي تعاقبت منذ بداية التسعينيات. وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

1. النظام الإقليمي الشرق أوسطي:

لا تعتبر فكرة هذا المشروع مجرد فكرة جامدة أو طارئة، بل إنها فكرة قديمة ـ صهيونية المنشأ وأمريكية التخطيط والتنفيذ. إذ ظهرت لها مقدمات ودراسات قديمة سبقتها ومهدت لها، تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر. حيث تخيل «تيودور هرتزل Theodor Hertzl» في يومياته، قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة

اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد. ثم ظهرت الفكرة في مشروعات أحدث كثيرًا تنسب إلى «اتحاد اليهود» و «بن جوريون Ben-Gurion» (مؤسس الدولة اليهودية) في مارس عام ١٩٤٨، وتجسدت في الدعوة إلى التصاق فلسطين في اتحاد شرق أوسطي أوسع [1]. كما تناولتها الدوائر الإستراتيجية الأمريكية والغربية تحت مسميات مختلفة؛ منها «قيادة الشرق الأوسط» خلال الحرب العالمية الثانية، و «حلف بغداد» الذى تحول إلى «الحلف المركزي» بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨، و «مفهوم الإجماع الإستراتيجي» خلال عهد الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان Ronald Reagan».

وقد عادت الفكرة إلى الظهور بقوة في أعقاب اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل. إذ تناولتها العديد من الدراسات والأبحاث التي عقدت في جامعات أمريكية وغربية. كما شكلت محور مناقشات لحلقات بحث أكاديمية، وبحضور خبراء ودارسين من الولايات المتحدة وإسرائيل ودول غربية. ثم بلغت ذروتها في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث وُضِعَت موضع التنفيذ.

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس نظريًا على ثنائية التفكيك والتركيب، فإن وضع هذه الأطروحة موضع التنفيذ، قد استوجب قيام الولايات المتحدة بعمليتين متناقضتين، أولهما: عملية تجزئة أو هدم مؤسسات النظام القائم، لإيجاد مناخ مواتٍ للقيام بالعملية الثانية، التي تنطوي حول بناء النظام الإقليمي المقترح.

فبالنسبة لعملية الهدم، فقد تمثلت في العوامل والآليات الآتية:ـ

(أ) ـ شكلت حرب الخليج الثانية إحدى أهم آليات الولايات المتحدة لتفكيك

---

(١) غازي حسين، الشرق أوسطية: إسرائيل عظمى، الطبعة الأولى (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٥م)، ص٨.

النظام العربي. ويتساوى في ذلك، سواء كانت هذه الحرب بتخطيط وتنفيذ أمريكي، أم كانت بمثابة نموذجًا واقعيًا لما يسمى بنقاط التحول التاريخية، التي كان لابد وأن تستغلها الولايات المتحدة لتحقيق ما تصبو إليه بشأن المنطقة. فالمحك الأساسي هنا، أن هذه الحرب قد زجت بالنظام العربي في مرحلة فقدان التوازن. فمن ناحية، أدت إلى حالة من التأزم في العلاقات العربية ـــ العربية، وسيادة النظرة القطرية في سلوك الكثير من الدول العربية على حساب القيم القومية. ومن ناحية أخرى، أدت إلى اختلال التوزان العسكري في المنطقة لصالح إسرائيل، بعد خروج القدرة العسكرية العراقية ـ أحد مراكز الاستقواء العربي ـــ من القوة العسكرية العربية الشاملة. هذا بخلاف ما أدت إليه من ترسيخ للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. لذلك كان طبيعيًا أن تنعكس هذه التداعيات على مصداقية الجامعة العربية، باعتبارها رمز الوحدة العربية؛ إذ أُثيرت التساؤلات حول جدية استمرارها من عدمه، ولاسيما بعدما فشلت في حل هذه الأزمة عربيًا.

(ب) ـ إحكام الحصار على عدد من الدول العربية باسم الشرعية الدولية. وهذا هو الذي حدث بالنسبة للعراق وليبيا والسودان. حيث أدرجتهم الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المارقة، أو الدول الخارجة على النظام الدولي، سواء بحجة تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، أو دعمها للإرهاب. والحقيقة أن فرض واستمرار العقوبات الأمريكية على هذه الدول الثلاث، كان إظهار متعمد لعجز جامعة الدول العربية التى تنتمي إليها هذه الدول.

(جـ) ـ محاولة زعزعة الاستقرار في عدد من الدول العربية الفاعلة إقليميًا. وذلك لتقويض دورها باعتباره يصب في مصلحة الوحدة العربية. وتأتي مصر على رأس هذه الدول. حيث عمدت الولايات المتحدة إلى محاولة زعزعة استقرارها، وذلك مرة عبر زيادة نشاط بعض الجماعات الإرهابية ـــ قبل أن تنقلب على الولايات المتحدة ـــ لتوجيه ضرباتها ضد الأمن القومي المصري في الداخل

والخارج، ومرة ثانية عبر إثارة النعرة الطائفية بين المسلمين والأقباط، ومرة أخرى عبر توظيف دول بحجم أثيوبيا لتهديد الأمن المائي المصري في حوض النيل.

(د) ـ تثبيط جهود تشكيل مؤسسات (سياسية واقتصادية وعسكرية) ذات قاعدة عربية عريضة نسبيًا. لذلك بدأت خطوتها الأولى بالاعتراض على «إعلان دمشق»، الذى توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا في ٦ مارس عام ١٩٩١، والذى كان يمثل أفضل وثيقة عربية تعالج قضية الأمن العربي، بفكر متفتح وجاد وبشكل إستراتيجي متكامل[1]؛ إذ تمحور هذا الإعلان حول اعتبار القوة المصرية والسورية التي شاركت في حرب تحرير الكويت، بمثابة نواة لقوة عربية مشتركة، توكل إليها مهام الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي ضد أى عدوان محتمل، وبما يضمن عدم تكرار مغامرة العراق، وفي نفس الوقت تستفيد مصر وسوريا من الدعم الاقتصادي الذى سوف تقدمه دول مجلس التعاون لكليهما.

الأمر الذى اعتبرته واشنطن عملاً مقوضًا لمصالحها في المنطقة، ولتطلعاتها بعيدة المدى. لذلك سعت إلى تحرير وثيقة «إعلان دمشق» من أهم عناصرها الخاصة بالأمن القومي العربي. وذلك عبر تبنيها لسياسة بناء المحاور والتحالفات العسكرية الثنائية بينها وبين أصدقائها من الدول العربية. فابتداءً من سبتمبر عام ١٩٩١، وقعت الولايات المتحدة ومن بعدها بريطانيا سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الدفاعية، مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصفتها الفردية. فكان أهم نتائجها، السماح ببقاء قوات أمريكية وبريطانية في

(١) طه المجدوب، الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، في، رضا هلال (محررًا)، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة الشروق،٢٠٠٢م)، ص ٩٩.

المنطقة، مع السماح بتخزين معدات قتالية وتقديم تسهيلات بحرية غير محدودة. وذلك في مقابل حصول دول مجلس التعاون على تأكيدات بالتدخل الفعلي لحمايتها عند الحاجة. ومن ثم باتت دول مجلس التعاون الخليجي لا تعلق أهمية كبرى على الترتيبات الأمنية العربية، وأقربها وثيقة دمشق.

أما عملية البناء؛ فقد جاءت معتمدة على منظومة «الجغرافيا الاقتصادية»، لتحقيق التوازن بين دور إسرائيل الوظيفي (عسكريًا) وبين دورها وإمكاناتها الاقتصادية. وذلك بالمراهنة على ضخامة الموارد الطبيعية ورأس المال والأيدي العاملة وإمكانات السوق العربية غير المستغلة، في مقابل موقع إسرائيل المنطوي على التفوق في جميع الأصعدة؛ سياسيًا واقتصاديا وتكنولوجيًا وعسكريًا. وتتوافق هذه الرؤية مع أطروحة «شمعون بيرس Shimon Peres»، التي صاغها في كتابه «الشرق الأوسط الجديد». وقد تمحورت حول فكرة أن استخدام القوة لم يستطع تحقيق ما يرمي إليه قادة الصهاينة من إقامة مشروع إسرائيل الكبرى، وأن الاقتصاد هو العامل المهيمن في إعادة هيكلة أوضاع المنطقة العربية لصالح هذا الحلم[1].

وتكتسب هذ الرؤية وجاهتها، من منطلق أن ربط شرايين الحياة الاقتصادية في البلدان العربية بالاقتصاد الإسرائيلي المتفوق[*]، يجعل إسرائيل هي الحلقة المركزية في مجالات التعاون الإقليمي، وفي الوقت ذاته تصبح كلفة العودة عن هذه المخططات بالنسبة للدول العربية مرتفعة جدًا، إذا فكرت في الانسلاخ عن النظام المقترح. هذا، كما أن النجاح في إعادة هيكلة المنطقة العربية اعتمادًا على المنظومة «الجغرافية الاقتصادية» بهذا الشكل، سوف يؤدي بالتأكيد إلى إعادة

---

(١) شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، الطبعة الأولى (عَمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤م)، ص ص ٦٣ ــ ٨٨.

(*) بفضل الدعم الغربي ــ غير المحدود ــ الذى تلقته إسرائيل عبر عقود من الزمن.

بلورة الجغرافية السياسية للمنطقة، بحيث تقوم إسرائيل بدور المركز والقائد والموجه، وكأنها بمثابة عقل النظام المقترح والدول العربية هي الجسد. وبهذا تكون المنطقة من المنظور «الجيوإستراتيجي»، في وضع متجاوب تمامًا مع المصالح والتطلعات الأمريكية ـ الصهيونية.

وبالانتقال من المنظور «الجيواقتصادي» إلى «الجيوسياسي»، ومنه إلى المنظور «الجيوإستراتيجي»، لا يصبح مشروع «الشرق أوسطية» مشروعًا اقتصاديًا فحسب، بل هو مشروع متكامل على جميع المستويات (الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والثقافية، والدينية).

لذلك تابعت الولايات المتحدة سياستها في تبني المخططات الإسرائيلية، حول فكرة «الشرق أوسطية»؛ مرة وهي تقود عملية التسوية المزعومة التي انطلقت من مدريد أواخر عام ١٩٩١، ومرة أخرى وهي تدفع الدول العربية على البدء بالتعاون الاقتصادي، والقيام بمشروعات مشتركة مع إسرائيل، دون ربط ذلك بالحل العادل والشامل للقضية العربية، أو حتى بالتقدم في المفاوضات. الأمر الذى انبثق عنه عقد مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ بدءًا بقمة «الدار البيضاء» في أكتوبر عام ١٩٩٤، ومرورًا بقمة «عَمان» في أكتوبر عام ١٩٩٥، وقمة «القاهرة» في نوفمبر عام ١٩٩٦، وانتهاءً بقمة «الدوحة» في نوفمبر عام ١٩٩٧.

ورغم النجاح الذى حالف هذه التحركات، في تحقيق إسرائيل لنفوذ سياسي واقتصادي كبير ـ في البداية ـ في هذه المنطقة، إلا أن المقاومة العربية لهذه المشروعات كانت أكبر. إذ سرعان ما تمكن النظام العربي من تجاوز ـ بمقدار من النجاح ـ الصدوع والنكبات التي تعرض لها منذ بداية التسعينيات. فالعمل في جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة لم يتوقف، كما عادت القمة العربية إلى الالتئام بعد مضي عدد قليل من السنوات على حرب الخليج، وتم إقرار فكرة

دورية القمة التي كانت طُرحت يوم ولادتها عام ١٩٦٤، كذلك تقرر إدخال تعديلات وإصلاحات على الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة[1]. لذلك، فرغم ما تعرض له النظام العربي من أزمات خطيرة، ومحاولات للخروج عن الصف، إلا أنه لم يثبت قدرة على الاستمرار فحسب، بل ساهم أيضًا في سد الطريق على المشروعات الأمريكية ـ الإسرائيلية، المعارضة لمصالح العرب ولتطلعاتهم المشروعة. وعزز من هذه المقاومة، انهيار عملية السلام بقدوم «نتنياهو Netanyahu» عام ١٩٩٦.

٢. الشرق الأوسط الكبير:

كشف الرئيس الأمريكي «جورج بوش George Bush» عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير ـ الممتد من موريتانيا غربًا وحتى باكستان شرقًا ـ في أواخر عام ٢٠٠٣. ثم تم مناقشتها وإقرارها خلال قمة الثماني G-8 في يونيو عام ٢٠٠٤. ورغم أن هذه المبادرة هي امتداد للمشروعات الإقليمية السابقة، حيث تنطوي على أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وإستراتيجية، إلا أنها جاءت معتمدة بالأساس على منظومة أمنية بحتة؛ إذ بات الرئيس «بوش» وإدارته ـ بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ـ على يقين شبه تام بأمرين هامين:

أولهما: أن المنطقة العربية والعالم الإسلامي بوجه عام، هما أكثر المناطق تهديدًا للأمن القومي الأمريكي. ويتأتَّى ذلك بعد أن أصبحت معملاً لتفريخ الجماعات الأصولية، ولاسيما في ظل البيئة المُحبِطَة التي يحياها الإنسان في هذه المنطقة. «فالإحساس بالظلم الاجتماعي والتهميش السياسي وفقدان الهوية Loss Of Identity ، مع إحجام الأنظمة الاستبدادية عن السماح بأى نوع من المشاركة السياسية أو المعارضة الشرعية، يدفع هؤلاء ـ كما يرى صامويل

---

(١) رغيد الصلح، «الحالة العربية وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة»، مجلة شؤون عربية، ع (١١٢)، جامعة الدول العربية، القاهرة، (شتاء ٢٠٠٢م)، ص ١٨.

هنتنجتون ــ إلى التنقيب في الماضي البعيد عن عصرهم الذهبي (عصر الدولة الإسلامية)، للاستقواء به في ظل هذا الضعف. فالأصولية هنا هي إعادة للتأسلم من القاعدة، لاستعادة هوية مفقودة، في عالم فقد معناه وتحول إلى فوضى ويدفع إلى الإستلاب»[1].

أما الأمر الآخر: ويشكل أحد آليات الولايات المتحدة للقضاء على الأصولية الإسلامية. ويتمحور حول ضرورة إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية في هذه المنطقة. بحيث يتضمن تطبيق الديمقراطية، ودعم حقوق المجتمع المدني، وتحرير الاقتصاد، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وإدخال إصلاحات واسعة في مجال التعليم، وخاصة التعليم الدينى، وذلك بحذف كل ما يحض على الجهاد من مناهجه[2]. الأمر الذى يشكل آلية لإعادة هيكلة البنية المعرفية والفكرية لشعوب هذه المنطقة، في صالح المنظومة الأمنية الأمريكية ـ الإسرائيلية، وربما قد يتعدى ذلك إلى صالح المنظومات (السياسية ، والاقتصادية، والإستراتيجية) لهما أيضًا في هذه المنطقة.

والحقيقة أن المنطقة كانت ممهدة تمامًا لاستقبال أى مؤشرات للتغيير عند الكشف عن هذه المبادرة. فبالإضافة إلى آليات الهدم السابق الإشارة إليها عند التطرق إلى الشرق أوسطية، فقد شهدت المنطقة كل ما من شأنه إضعاف العمل العربي الجماعي، وتقويض تماسك دول المنطقة، وتقويض شرعية حكوماتها على أرضها، وذلك بتغيير مراكز الثقل داخلها. إذ تسارعت الأحداث في هذا الاتجاه على النحو التالي:

---

(١) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص ص١٦١ - ١٦٢.

(2) Coulson, A.; «Education and Indoctrination in the Muslim World: Is There a Problem? What Can We Do about It?», Policy Analysis, No. 511, The Cato Institute, Washington. DC, March 11, 2004 , P . 18 .

(أ) ـ فجرت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وما تبعها من تداعيات في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب، موضوع صراع الحضارات من جديد، والذى كان في طريقه إلى الاندثار نتيجة جهود سابقة. إذ روجت أجهزة الإعلام الغربية ومن ورائها الصهيونية العالمية لمفاهيم هذا الصراع الحضاري، مختزلاً في الصراع بين الثقافة الإسلامية في جانب والغربية في جانب آخر. ومن ثم اندلعت حملة شرسة تربط الإسلام بالإرهاب والعنف. فأصبحت النظم العربية والإسلامية في وضع المدافع، إن لم تكن في وضع الاتهام، تحت جدلية «من ليس معنا فهو ضدنا». لذلك كان من الطبيعي ــ وفق التصور الأمريكي ــ أن يكون هذا الوضع دافعًا إلى استسلام دول المنطقة للمشروعات الأمريكية، مع اختفاء أية معالم ممانعة لهذه المشروعات ــ ولو على الأقل ــ في العلن.

(ب) ـ أسفر غزو العراق في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣، عن حالة من الوهن والتخاذل أصابت الموقف العربي بأكمله. فمن ناحية، أدى هذا الغزو إلى كسر قوس الاستقواء الإقليمي المعادي للسياسة الأمريكية، والذى كان قد تكون من سوريا والعراق وإيران، من دون أى تنسيق إستراتيجي فيما بينهما. ومن ناحية ثانية، أدى إلى تسوية سقف الممانعة العربية (مصر، والسعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة). تلك الممانعة التي نجحت ــ خلال عقد التسعينيات ــ في الإفلات نسبيًا من الخضوع المباشر للإملاءات الأمريكية. وأخيرًا، أدي هذا الغزو إلى إثارة خوف الأنظمة العربية الخارجة (المارقة) عن توجهات السياسة الأمريكية، بإمكانية إسقاطها أو اتخاذ إجراءات لقمعها في أى وقت.

وفي إطار الخبرة العملية لجدوى هذه الأوضاع في تسريع عملية التغيير وتطبيق المبادرة الأمريكية، يتبدى الفشل الأمريكي؛ إذ لم يختلف مصير مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» عن مصير المشروعات الأمريكية والغربية السابقة. وربما يكون

هذا المصير راجعًا إلى مدخل الولايات المتحدة إلى هذه المبادرة. حيث ساقتها انتصاراتها المزعومة في العراق ـ على الأقل في تغيير النظام العراقي ـ إلى التفكير في إمكانية تكرارها في كامل المنطقة دفعة واحدة، متناسين طبيعة هذه المنطقة الرافضة للإملاءات الخارجية، والفاقدة لثقتها دائمًا في الدوافع والتحركات الأمريكية، حتى وإن كان عنوانها الإصلاح. كما تصورت الولايات المتحدة ولو للحظة، أن واقع وجودها ومصالحها في المنطقة العربية، لم يعد بحاجة لوكيل يعمل بدلاً عنها، ولا لحارس يصون مصالحها، ومن ثم كان انقلابها على الحكومات التقليدية في المنطقة، التي عمدت بدورها إلى التحرك في الاتجاه المضاد.

فمن ناحية، عمدت الدول العربية إلى الاستقواء سواء بمساندة شعوبها الرافضة للتدخلات الخارجية، أو الاستقواء ببعضها البعض الآخر لمواجهة هذه المبادرة. وقد تجلى ذلك في البيان الختامي للقمة العربية في تونس (مايو عام ٢٠٠٤)؛ إذ عبرت الدول العربية عن قناعتها برفض الإصلاح القادم من الخارج، مؤكدين على عدم قبول الأفكار الأمريكية والغربية، حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة، والتى يجب أن تعالج تدريجيًا ضمن النظام العربي، وفقًا لما يخدم مصالحه وتراثه وخصوصيته. وقد حمل البيان الختامي للقمة العربية التالية في الجزائر (مارس عام ٢٠٠٥) نفس هذه التوجهات، بالإضافة إلى تأكيدًا على أهمية توسيع المشاركة السياسية، وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع دور النساء في كافة المجالات، والترويج للإصلاح التربوي، وتوسيع فرص التعاون الاقصادي العربي[1]. وذلك لسد الطرق أمام محاولات فرض الإصلاح من الخارج.

---

(1) Podeh, E.; «Between Stagnation And Renovation: The Arab System In The Aftermath of The Iraq War», Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 3, The Begin-Sadat Center For Strategic Studies, Bar-Ilan University, Ramat Gan, Israel, September 2005, P. 64.

لذلك، شهدت المنطقة ـ وعلى نحو غير مسبوق ـ حالة من الحراك السياسي، ظهرت بوادرها في مصر والكويت والسعودية واليمن والبحرين. وسواء كانت هذه الحالة تعكس رغبة حقيقية لدى الحكومات العربية، للبحث عمليًا عن سبل لهذا الإصلاح، أو أنها تعكس خوف هذه الحكومات على بقائها في السلطة، والإفلات من مصير صدام حسين، فإن هذه الحالة كانت تمثل خطوة على الطريق الصحيح.

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة إذا كانت قد راهنت على أن تطبيق الديمقراطية، سيأتي بحكومات صاعدة وعلمانية ـ من وجهة نظرها ـ ومؤهلة لتطبيق وتسويق الإصلاحات كيفما يتراءى لها، فإنها سرعان ما بدا لها غير ذلك؛ إذ تراءى لها أن وجود حكومات منتخبة ديمقراطيًا في المنطقة، سيؤدي إلى:

- علاقات أقرب مع القوى الدولية الأخرى، الراغبة في تقويض الهيمنة الأمريكية في المنطقة لصالح مكانتها.

- انتهاج سياسات تعكس توجهات قوى الدفع الشعبي لهذه الحكومات المنتخبة، من حيث رفضها؛ للوجود الأمريكي، وللتطبيع مع إسرائيل، وللتجذر القومي، ولعدم الاستفادة من الموارد العربية، أو عدم تفعيل مقومات وحدتهم.

- تصاعد الدور الإيراني في منطقة الخليج، عبر صعود الشيعة بأغلبية ساحقة إلى السلطة، كما حدث في العراق والبحرين (انتخابات نوفمبر عام ٢٠٠٦).

- إعادة بلورة وضع الجماعات الإسلامية، وتحولها من المعارضة إلى السلطة. وبذلك تصبح المواجهة مباشرة بينها وبين الولايات المتحدة، بعدما كانت تتكفل الحكومات الموالية للولايات المتحدة باحتواء أو تطويق هذه الجماعات. وقد أثبتت الانتخابات البرلمانية آنذاك هذه المخاوف؛ إذ أتت بحماس في فلسطين، وحصل الإخوان المسلمون في مصر على ٨٨ مقعدًا من مقاعد البرلمان (خمس عدد المقاعد)، مثلما أدت إلى زيادة الدور السياسي لحزب

الله في لبنان قبل ذلك.

لذلك، لا عجب من اختفاء مصطلح «الشرق الأوسط الكبير» خلف مصطلحات أخرى، وانخفاض وتيرة الأصوات المطالبة بالإصلاح. ولا عجب أيضًا من أن تُختَزل المبادرة الأمريكية، وكأنها مقايضة أو صفقة قائمة على معادلة الحفاظ على المصالح الأمريكية، في مقابل ترك الحرية لكل دولة، لتحديد تفاصيل الإصلاحات التى تتوافق مع ظروفها واحتياجاتها.

وهذا يفسر عدم مبالاة الولايات المتحدة، بمراقبة الانتخابات الرئاسية في اليمن التي جرت في ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، وخاصة إذا كان البديل هو «عبدالمجيد الزنداني» ـ زعيم التيار السلفي في حزب الإصلاح ـ الذى تضعه الولايات المتحدة على قائمة الإرهابيين المطلوبين لديها، بسبب دوره المزعوم في تأمين الدعم المادي والبشري لعمليات القاعدة في اليمن. كما يفسر هذا أيضًا، قيام الولايات المتحدة بغض الطرف عن توقف موجة الإصلاح، وعودة الحديث عن إمكانية «التوريث الرئاسي Presidential Succession» من جديد في بعض الدول العربية. وتكشف هذه التفسيرات عن العودة الأمريكية إلى أولوياتها التقليدية، التى تأتي فيها المصالح دائمًا قبل التفكير في الترويج للقيم الغربية الليبرالية[1].

٣. الشرق الأوسط الجديد:

(أ) مفهوم الشرق الأوسط الجديد:

جاء الحديث عن مصطلح «الشرق الأوسط الجديد»، على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس Condoleezza Rice» في ٢١ يوليو عام

(1) **Sharp,** Jeremy, M.; «U.S. Policy and Yemen: Balancing Realism and Reform on the Arab Periphery», Arab Reform Bulletin, Vol. 4, No. 8, Carnegie Endowment for International Peace,Washington. DC, October 2006, P. 4.

٢٠٠٦، أثناء الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله؛ إذ أشارت: «أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن وقف إطلاق النار، فحزب الله قد جلب البؤس للمنطقة، ولا يمكن إصدار قرار بهذا الشأن، إلا بعد تدمير القدرة العسكرية لحزب الله. وأى قرار بوقف إطلاق النار دون تحقيق هذا الهدف سيكون قرارًا زائفًا، إذ إننا سنعود مرة أخرى خلال بضعة أشهر أو سنة كاملة، للحديث مرة أخرى عن وقف إطلاق النار لحرب جديدة، لأن حزب الله سيكرر محاولاته مرة أخرى، باستخدام جنوب لبنان كقاعدة لضرب إسرائيل وتهديد استقرارها. لذلك، فليس أمام المجتمع الدولي وشعوب المنطقة من خيار آخر، سوى تحمل آلام الحرب وآثارها على المدنيين، فهي ليست سوى آلام المخاض لـ «شرق أوسط جديد The Birth Pangs of A New Middle East»، يتخلق من رحم هذه الأزمة»[1].

والحقيقة أن هذا المصطلح جاء مبهمًا عند ميلاده، ولم تسمح تداعيات الحرب للولايات المتحدة بتفسيره كما تراءى لها. ولكن يمكن الاجتهاد في تفسيره وفقًا للأحداث التى سبقت أو شهدت ميلاده، والتى تشير إلى بعدين رئيسيين عند قراءتها؛ **أولهما**: أن هذا المصطلح هو إعلان عن تفليس أو فقدان الرؤية لدى الولايات المتحدة تجاه المنطقة، نتيجة فشل مبادراتها السابقة. **وثانيهما**: أنه يأتى وكأنه مسكون بروح «العقيدة الألفية والفكر الاسترجاعى». إذ يكشف عن توجه أمريكى نحو التثبيت النهائي لإسرائيل في المنطقة، ولاسيما مع فشل مشروعات أو مبادرات اندماجها على النحو السابق. لذلك جاء هذا المصطلح معتمدًا بالدرجة الأولى، على كلٍّ من المنظومة الأمنية والأيديولوجية معًا.

فبالنسبة للمنظومة الأمنية، ينطوي مصطلح «الشرق الأوسط الجديد» على رغبة تقليدية، في ضمان بقاء الدولة اليهودية داخل تخوم آمنة معترف بها إقليميًا

---

(1) Rice, C.; «Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe», the U.S. State Department, Washington. DC, July 21, 2006.

ودوليًا، وبما يؤمن سيادتها على المنطقة؛ سياسيًا وعسكريًا واقتصاديا؛ «إذ خرج هذا المصطلح إلى حيز الوجود، من دراسة وضعها اثنان من مستشاري الرئيس «جورج بوش Georg Bush Jr»؛ هما «ريتشارد بيرل Richard Parle»، و«دوجلاس فيث Douglas Feith»، تحت عنوان «إستراتيجية جديدة تضمن أمن إسرائيل»، وتركز على الداخل الفلسطيني والجنوب اللبناني، باعتبارهما من أكثر مصادر التهديد المباشرة للأمن الإسرائيلي»[١].

ويكشف «ديفيد ولش David Welch» ـ مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لشؤون الشرق الأوسط ـ عن هذا التوجه، أثناء الأزمة اللبنانية في أغسطس عام ٢٠٠٦، بقوله «إننا نتطلع إلى وقف الأعمال العدائية ضد إسرائيل على أساس دائم. لذلك تأتي أهمية الحرب ضد حزب الله، حيث إنك لا تملك معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، ومن ثم تنعدم الثقة في التوجهات اللبنانية تجاه إسرائيل في وجود حزب الله، لتصبح الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية منطقة اضطرابات وقلاقل بالنسبة لإسرائيل، بخلاف حدودها مع جيرانها الآخرين[*]. وعلى جانب آخر، يأتي أهمية السعي نحو تخلي حكومة حماس عن العنف، وانضمامها إلى السلطة الفلسطينية في تقرير مبادئ عملية السلام، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. لذلك يتعين على المجتمع الدولي، العمل بشتى السبل لخلق بيئة أمنية جديدة، خالية من الجماعات المسلحة في هذه المنطقة»[٢].

---

(١) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥م)، ص١٠٧.

(*) بعدما تم إخراج مصر ـ باعتبارها أكبر قوة عربية ضاغطة ـ من الصراع العربي / الإسرائيلي، بمقتضى معاهدة كامب ديفيد في مارس عام ١٩٧٩، ثم توقيع معاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية المنفردة فى أكتوبر عام ١٩٩٤، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية.

(2) Welch, D.; «Middle East Update», Foreign Press Center Briefing, the U.S. State Department, Washington. DC, August 15, 2006.

أما الشق الأيديولوجى لمصطلح «الشرق الأوسط الجديد»، فإنه يهدف إلى إعادة بث الأمن في نفوس المجتمعات اليهودية في الخارج، لتنشيط حركة الهجرة إلى إسرائيل. وهذا يجاوب التطلعات الأمريكية ـ الإسرائيلية في إقامة دولة يهودية نقية (إسرائيل الكبرى)، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في المنطقة. وهو ما يشكل ترجمة عملية لإرهاصات ما يسمى بـ «العقيدة الألفية والفكر الاسترجاعي».

ب ـ الإطار البنائي لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»:

رغم حداثة هذا المصطلح، إلا أن آليات بنائه كانت في الإطار العملي للسياسة الأمريكية ـ الإسرائيلية قبل أزمة لبنان بشهور طويلة. فتفجير الموقف في المنطقة لتحريك جموده، وتمهيده أمام تحقيق الأهداف الأمريكية ـ الإسرائيلية، بدأ على شكل متصاعد وبصورة متسارعة على كلا المحورين؛ الفلسطيني واللبناني.

فعلى المحور الفلسطيني:

تابعت الإدارة الأمريكية آنذاك سياستها التقليدية تجاه تصفية القضية الفلسطينية، وفرض حل إسرائيلي لها بعيدًا عن قرارات الشرعية الدولية. إذ عمدت إلى تقديم رؤية استباقية لإنهاء الصراع وتحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين. وذلك بفرض سلام الأمر الواقع، دون النظر إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ووفق ما جاء في خطاب الضمانات Letter of Assurances، الذى قدمه «بوش» لـ «شارون» في ١٤ أبريل عام ٢٠٠٤، تم اختزال عملية السلام، في انسحاب إسرائيل من الأرض التى احتلتها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، دون النظر إلى أهمية التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي. «حيث حمل خطاب الضمانات تأييدًا أمريكيًا، لحق إسرائيل في الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وفي بناء الجدار الفاصل، وفي حربها ضد المقاومة الفلسطينية، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين. كما حمل الخطاب

أيضًا، تعهدًا أمريكيًا باحتواء الرفض الدولي لعمليات الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وإحباط أى مبادرة عربية في غير صالح هذه الضمانات. لذلك أطلق المحللون على هذه الضمانات «وعد بلفور الثاني» (وعد بوش لشارون)»[1].

أما على المحور اللبناني:

فقد تمثل الهدف الرئيسي في تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، عبر إجبار الجيش السوري على الانسحاب من جنوب لبنان، ونزع سلاح حزب الله. لذلك كان الأمر أعقد وأسرع بشكل غير مسبوق، وذلك على النحو التالي:

- استغلال حالة الغليان السياسي في الداخل اللبناني، وتصاعد حدة الحوار الإستراتيجي على الصعيد السوري ـ اللبناني في ٢٦ أغسطس عام ٢٠٠٤، بشأن رغبة سوريا في تمديد ولاية الرئيس اللبناني «إميل لحود Emile Lahoud». الأمر الذى دفع مجلس الأمن بالأمم المتحدة (بضغط أمريكي) في ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٤، إلى إصدار قرار رقم (١٥٥٩)، بشأن الوضع في لبنان والشرق الأوسط؛ إذ يدعو إلى[2]:

– انسحاب جميع القوات غير اللبنانية (أى السورية) من لبنان.

– حل جميع الميلشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها (والإشارة هنا إلى حزب الله).

- لذلك تصاعد الجدل السياسي والإستراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي. فشهدت الساحة الكثير من الأحداث المتسارعة والمؤثرة على النحو

(١) محمد محمود إبراهيم الديب، «وعد بلفور الثانى (وعد بوش لشارون) وعد بوشفور»، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (١١)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة (يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١٩.

(2) Security Council, «Resolution 1559 (2004)», United Nations, New York, 2 September 2004, P. 1.

التالي[1]:

- موافقة مجلس النواب اللبناني في ٣ سبتمبر عام ٢٠٠٤ على تمديد ولاية الرئيس «إميل لحود».

- ازداد الوضع سوءًا باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق «رفيق الحريري»، و ٢٢ آخرين من مرافقيه في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٥.

- عمدت القوى الغربية في مجلس الأمن ـ استغلالاً للحدث ـ إلى إصدار قرار رقم (١٥٩٥) في ٧ أبريل عام ٢٠٠٥، أدانت فيه العملية، وخلصت إلى تشكيل لجنة برئاسة «ديتليف ميليس Detlev Mehlis» للتحقيق في ملابسات اغتيال الرئيس «الحريري». مشيرة في نفس الوقت بأصابع الاتهام إلى الحكومة السورية والأجهزة الأمنية اللبنانية. ومن ثم كان تأكيدها على أهمية تنفيذ القرار رقم (١٥٥٩) لعام ٢٠٠٤.

- اندلاع المظاهرات والفوضى داخل لبنان، ما بين مندّد ومؤيد لسوريا، يؤججها ويزيد لهيبها من لهم المصلحة في ذلك. وتحت الضغوط الداخلية والخارجية، لم تجد سوريا أمامها إلا خيارًا واحدًا؛ وهو الامتثال للقرار (١٥٥٩). فغادرت آخر وحدة عسكرية سورية من لبنان في ٢٦ أبريل عام ٢٠٠٥، لينتهي بذلك الوجود العسكري الذي استمر حوالي ٢٩ عامًا.

وبانسحاب القوات السورية من جنوب لبنان، تحقق للولايات المتحدة وإسرائيل خطوة مهمة نحو تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، وتحقيق مصالحها الأمنية والأيديولوجية؛ إذ لم يبق إلا حزب الله. لذلك تأتي الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله في ١٤ يوليو عام ٢٠٠٦، ليس بهدف الإفراج غير المشروط عن

(1) Security Council, «Letter dated 20 October 2005 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council», United Nations, New York, 20 October 2005, PP. 7-11.

الأسيرين الإسرائيليين كما زعموا، ولكن تأتي ـ في إطار ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي «إيهود أولمرت Ehud Olmert» في خطابه أمام الكنيست في بداية الحرب ـ «بهدف تدمير القدرة الصاروخية والعسكرية لحزب الله، والدفع به بعيدًا عن الحدود بحوالي ١٣ ميلاً تجاه الضفة الجنوبية لنهر الليطاني، وإقامة منطقة أمن عازلة في هذه المنطقة. ويتأتى وجاهة هذه الدوافع، وخاصة مع فشل المجتمع الدولي في تطبيق قرار رقم (١٥٥٩)»[١].

وعلى مدى ثلاثة وثلاثين يومًا، لم تستطع إسرائيل تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية. لذلك حاولت الولايات المتحدة تضمين قرار وقف إطلاق النار (قرار ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦)، على الضمانات الكافية لتحقيق ما تصبو إليه إسرائيل؛ إذ اشتمل على الفقرات التالية[٢]:ـ

- دعوة الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة المؤقتة (UNIFIL) للانتشار في جنوب لبنان، ومطالبة حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من النقاط التى احتلتها أثناء الحرب، بشكل موازٍ مع عملية الانتشار.

- التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين (١٥٥٩ ـ ١٦٨٠) لعامي (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦) على التوالي، التى تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا يكون هناك أى أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية.

- زيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة (UNIFIL) في لبنان، إلى حد أقصى قوامه ١٥ ألف جندي.

---

(1) Makovsky, D.; and White, J.; «Lessons and Implications of the Israel - Hizballah War: A Preliminary Assessment», The Washington Institute for Near East Policy, Washington. DC, October 2006, P. 6.
(2) Security Council, «Resolution 1701 (2006)», United Nations, New York, 11 August 2006, PP. 2-4.

والواقع، فرغم أن هذه الضمانات هي أكبر بكثير مما استطاعت تل أبيب تحقيقه بالوسائل العسكرية، إلا أنها تعجز عن رسم حدود نهائية للنزاع بين إسرائيل وحزب الله. وذلك لأنها لم تلامس الأسباب الجوهرية لهذا النزاع، والتى وفرت أجواء اندلاع الحرب الأخيرة بين الطرفين. فلم تشر مطلقًا إلى قضية الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، كما تركت قضية مزارع «شبعا» للأمين العام كى ينظر في كيفية حلها. أما قضية نزع سلاح الميلشيات، وإن أُشير إليها صراحة في نص القرار، فقد تم التعاطي معها بعمومية شديدة، دون الإشارة إلى حزب الله بشكل مباشر. وهذا ربما يكون ناتجًا عن الشكل الذى ظهر به حزب الله في إدارته للحرب (عسكريًا، وسياسيًا)، وربما يكون أن مجلس الأمن قد ترك هذه المهمة للداخل اللبناني، خاصة وأن الولايات المتحدة عمدت إلى إطالة أمد الحرب، لرفع درجة «السخط» اللبناني على حزب الله، وهو ما لم يحدث سواء أثناء أو بعد الحرب. إذ أثبت حزب الله آنذاك قدرة غير محدودة على تعبئة الرأي العام اللبناني، والتمتع في ذات الوقت بمزيد من التعاطف العربي العام.

وعلى ضوء الانتصار العسكري والسياسي لحزب الله بهذا الشكل، تواري مصطلح «الشرق الأوسط الجديد» قبل أن يولد، مثله في ذلك مثل المصطلحات السابقة والقادمة.

٤. ثورات الربيع العربي بين نية الإصلاح ومحاولات الفوضى:

أثار ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي، تساؤلات عدة تطرح نفسها حول «ربيع» التغيير العربي، وما إذا كان مقدمة لفوضى خلاقة جديدة، ضمن سياق مخططات أمريكية ـ غربية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وتفتيتها، أو أنه كان مجرد رد فعل منطقي لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن، وما

لبث واحتوت تداعياته قوة فعل مضادة، ممثلة في قوى الثورة المضادة (داخليًا وإقليميًا ودوليًا).

فهل جاء هذا الربيع العربي منسجمًا إلى حد كبير مع دعوات الفوضى الخلاقة، وكمقدمة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط؟ وهل أثمر بعد هذه السنوات عن ديمقراطية وتنمية حقيقية؟ أم أنه تحول إلى خريف بكل ما تحمله هذه الكلمة من ألوان التطرف والإقصاء والتدمير والتفتيت؟ فأين نحن اليوم من حالة التفاؤل التي هبت نسماتها مع هذا الربيع الذي تحول إلى خريف؟!!

بداية، ليس هناك ثمة مجال للشك، في أن ثورات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة ليست هي الأولى في التاريخ الإسلامي .. فمنذ حوالي ١٠٠ عام كان الغرب يخطط لإسقاط الدولة العثمانية التي تمثل الخلافة الإسلامية، ومركز ثقل العالم الإسلامي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وهي ما أغرت الغرب للإجهاز عليها واقتسام ممتلكاتها. لكن (الغرب) أدركوا بأنهم يجب أن يعملوا على إحداث شرخ في داخل ذاك الجسد، فانطلقوا نحو العرب لتحريضهم ضد العثمانيين، عن طريق شرخ بنية العرب الداخلية واستخدام العملاء للتجسس، وزرع أفكار تقسيمية لصناعة ثورة عربية كبرى حدثت عام ١٩١٦م، أدت إلى تفتيت الوحدة الإسلامية، واحتلال الدول العربية وتقسيمها، وزرع أفكار القومية العربية بدلاً من الوحدة الإسلامية، وكذلك سقوط دولة الخلافة الإسلامية، وإنشاء تركيا الأتاتوركية العلمانية بعد أن كانت إسطنبول مقر الخلافة العثمانية، وأهم أهداف إسقاط الخلافة العثمانية في ذلك الوقت كان احتلال القدس.

إن تقسيم الإمبراطورية العثمانية وتجزئتها بين الدول كانت قضية أوروبية آنذاك، وما لا شك فيه أنها كانت العامل الرئيس في نشوب الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت من أعقد المشكلات التي طرحت على رقعة شطرنج السياسة

الأوروبية[١]. وكان لـ «الثورة العربية الكبرى» التي قادها «الحسين بن علي»[*] شريف مكة، وبتحريض من الغرب ضد الإمبراطورية العثمانية، الدور الأعظم فيما انتهى بتقسيم الوطن العربي إلى دويلات وإعطاء فلسطين لليهود، رغم أنها حملت مشروعًا عربيًا للخلافة الإسلامية تبناه الشريف «الحسين بن علي»، وهو المشروع الذي كان مدعومًا من الدول الاستعمارية الكبرى وقتذاك كفرنسا وبريطانيا، اللتين كانتا ترميان لاستمالة الرجل والحصول على دعمه ومن سار في ركابه من العرب التواقين للاستقلال، بغية تفكيك الدولة العثمانية والإجهاز على الرجل المريض، الذي ناصب الحلفاء العداء بانضمامه إلى معسكر المحور أثناء الحرب العالمية الأولى.

وقد اقترنت ثورة الشريف حسين ضد الخلافة العثمانية عام ١٩١٦م باسم «توماس إدوارد لورانس T. E. Lawrence» الملقب بلورانس العرب، وهو من العملاء الذين تم استخدامهم من قبل الغرب لتلك المهام، وأظهرته كتب التاريخ بطلاً من أبطال الإمبرطورية البريطانية، نتيجة للدور الهامّ الذي لعبه إبّان الحرب العالمية الأولى، كونه ضابطًا في القيادة العسكرية البريطانية لتدمير الخلافة العثمانية وتفكيك الوحدة العربية؛ إذ كان لورنس يؤمن أن الثورة العربية هي تقطيع أوصال الدولة العثمانية، وإيقاع الخلاف بين العرب والترك وفتح الطريق أمام الصهيونية إلى فلسطين.

لقد استخف توماس العسكري الإنجليزي العميل بعقول العرب مرات عدة، فسمى نفسه وسماه العرب وسماه المخططون له بـ «لورانس العرب»، وعمل على تحطيم قوى الجيش العثماني، ونسف القطارات والبنية التحتية التي أسستها

---

(١) زين نور الدين زين، «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧)، ص ١٨١.

(*) ملك الحجاز ومؤسس مملكتي العراق والأردن.

الدولة الإسلامية العثمانية، وقاد الثورة العربية الكبرى (النكبة العربية الكبرى) للقضاء عليها، وذلك في سبيل إبقاء منطقة الشرق الاوسط بلا قوة ذاتية. وفرح العرب وقاموا بالدور الرئيس في هدم الدولة العثمانية لإقامة دولة الخلافة العربية، فلما انتهت المعركة أعلن اللورد «ألنبي Allenby» في القدس: «الآن انتهت الحروب الصليبية Only Now Have The Crusades Ended»[(١)]، وأعلن المندوب السامي الفرنسي «هنري غورو Henri Gouraud» في دمشق قولته: «صلاح الدين، استيقظ! ها نحن قد عدنا! Awake Saladin! We Have Returned!»[(٢)]. وإلى الآن وبعد مرور مائة عام على الثورة العربية الكبرى، أين هي دولة الخلافة العربية؟

ليس من قبيل المبالغة في القول: بأنه على أجنحة «الثورة العربية الكبرى»، أُحتُلت القدس، وأخذت الحركة الصهيوينة ـ كما تذكر الوثائق البريطانية ـ لأول مرة شكلاً ثابتاً في سبيل تحقيق أهدافها، ومن ثم لا يمكن الحديث عن الحركة الصهيونية دون ذكر للثورة العربية الكبرى! ولاسيما في ظل الاجتماعات والمواءمات التي رعاها البريطانيون بين بني «الحسين بن علي» وبين ممثلي الحركات اليهودية، مثل ما ذكرته إحدى برقيات الجنرال «كلايتون Clayton» - مسؤول المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط - إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم (I. B. 1055) في ٢ أبريل عام ١٩١٨، بضرورة رعاية لقاء بين «فيصل بن الحسين» و«حاييم وايزمان» رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وأن يعاد تطمينه فيما يتعلق بنطاق الحركة الصهيونية. وقد تم اللقاء في يونيو من نفس

---

(1) Tamari, S.; and Nassar, I.; (Editoers), «The Storyteller of Jerusalem: The Life and Times of Wasif Jawhariyyeh,1904-1948», Olive Branch Press, Northampton, Massachusetts, 2014, p.353.

(2) Meyer, Karl, E.; and Brysac, Shareen, B.; « Kingmakers: The Invention of the Modern Middle East», W. W. Norton & Company, New York, 2008, p. 359.

العام في معسكر فيصل في القويرة (بين العقبة ومعان)، حيث جرى البحث في الصهيونية وأثرها في العرب، وأبدى فيصل رأيه في ضرورة التعاون الوثيق بين اليهود والعرب، خصوصًا في ذلك الوقت. وانتهى الاجتماع بالإعراب بصورة ودية عن التعاطف المتبادل بين الجانبين، وبدعوة من فيصل لتجديد الاجتماع بعد زيارة فيصل لأميركة[1] . وقد تكللت هذه العلاقات بتوقيع اتفاقية فيصل - وايزمان، في «مؤتمر باريس للسلام»[*] عام١٩١٩م، والتي أعطت الحق لليهود في إنشاء مجتمع للتعايش في فلسطين والإقرار بوعد بلفور.

وعلى أجنحة «الثورة العربية الكبرى» أيضًا، جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦، والتي استولت بمقتضاها فرنسا على سوريا ولبنان والموصل في العراق، واستولت بريطانيا على جزء من جنوب بلاد الشام والعراق والمنطقة الواقعة بين الخليج العربي ومناطق النفوذ الفرنسي، بينما ظلت فلسطين تحت الوصاية

(١) نجدة فتحي صفوة (اختيار وترجمة وتحرير)، «الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)»، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٨، ص ص ٣٣٩ ــ ٥٩٠.

(*) ذهب فيصل إلى «مؤتمر باريس للسلام» مندوباً عن المملكة العربية الحجازية والشام، وكان المؤتمر اجتماعًا للحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، قرروا فيه كيف يقسمون غنائم المنهزمين، وكيف يحددون أسس السلام القادم معهم عقب هدنة عام ١٩١٨. عقد في باريس في ١٨ يناير سنة ١٩١٩، وشارك فيه مندوبون عن أكثر من ٣٢ دولة وكياناً سياسياً. وكان من أهم قراراته إنشاء عصبة الأمم. ووقع المشاركون خلاله على خمس معاهدات مع المنهزمين (بما فيها معاهدة فرساي)، وقسمت أملاك الدولة العثمانية، ومستعمرات ألمانيا خارج أوروبا، وقسمت ألمانيا نفسها، ورسمت حدود جديدة لبعض الدول وأنشئت دول لم تكن من قبل. وفرضت تعويضات على ألمانيا للدول والأمم المتضررة من الحرب.

وقد سيطر الممولون الدوليون من اليهود على مؤتمر السلام، الذي انتهي بمعاهدة فرساي.. في ٢٨ من يونيو ١٩١٩ ، وللبرهان على ذلك راجع، وليم جاي كار، «أحجار على رقعة الشطرنج!!»، ترجمة: عصام عبدالفتاح، الطبعة الثانية (القاهرة: الشريف ماس للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص١٦٣ ــ ١٦٤.

الدولية حتى مُنِحت لليهود إثر صدور وعد بلفور عام ١٩١٧. وهنا لابد من الإشارة إلى برقية من السير «مارك سايكس» إلى المندوب السامي في مصر في ٢٤ مايو ١٩١٧، ذكر فيها أنه والمسيو «بيكو» قابلا الشريف «فيصل بن الحسين»، والذي أعطاهم الرسالة التالية من والده[١]:

«نحن مستعدون للتعاون مع فرنسا في سوريا إلى أبعد مدى ومع إنكلترا في العراق، لكن نطلب المساعدة من إنكلترا على الإدريسي وبن سعود بدون المساس بأية صورة كانت باستقلالهما. نرجو أن تحاول بريطانية العظمى أن تحملهما على الاعتراف بمركز الملك (الحسين) كزعيم للنهضة العربية (الثورة العربية الكبرى)».

وتأتي هذه التنازلات بعدما كان مخطط الغرب قد طبق عملياً منذ احتلال الجزائر وعدن والبوسنة وقبرص وتونس ومصر والسودان والخليج، بالإضافة إلى استقلال دول البلقان نتيجة التآمر الغربي والروسي. ولم يتبق بعد سلب كل أراضي الخلافة العثمانية غير إعلان وفاتها رسميًا، وهو ما قام به مصطفى كمال أتاتورك، عندما تنازل في الجولة الثانية من مؤتمر لوزان Lausanne في ٢٤ يوليو عام ١٩٢٣ عن أملاك الدولة العثمانية، ثم قيامه بإلغاء منصب الخلافة الإسلامية نفسه عام ١٩٢٤، بعدما كان قد ألغى السلطنة العثمانية عام ١٩٢٢.

وقد غيرت هذه التطورات شكل العالم أجمع؛ حيث انبثق عنها النظام الدولي المعروف الآن، فهذا النظام بني وأسس على أنقاض الخلافة الإسلامية. ولأول مرة يُطبِق هذا النظام الدولي على العالم الإسلامي دفعة واحدة، قبل ذلك كان الصراع بيننا وبينهم على الثغور وكان الإسلام متقدمًا، لكن هذه المرة أطبق الغرب دفعة واحدة على العالم الإسلامي؛ فعبر هندسة عرقية ودينية ومذهبية شيطانية

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

متعمدة، لغم الغرب المنطقة إلى الأبد، فَقُسِمت إلى دول قومية تحت الاحتلال، كبديل للنظام الإسلامي باعتباره وحدة عقائدية يمتد سلطانه إلى حيث يوجد المسلمين. ومن ثم كان لابد من تحطيم هذا الامتداد عبر تقسيمه إلى دول قومية صغيرة (فتات)، لكي يستطيع الغرب أن يبني النظام الدولي، ويصير من الممكن السيطرة عليه عبر الهيمنة على هذه الدولة متفرقة.

وللإمساك بالنظام الدولي واستقراره، والحفاظ على الوضع القائم، زُرِعَت إسرائيل (المربط اليهودي) كرأس جسر إمبريالي، يكون حاجزًا يمنع الخطر العربي الإسلامي ويحول دون وحدتهم، ويشكل آلية من آليات الغرب الإمبريالي لتفتيت الجهود العربية المبذولة آنذاك، للتخلص من الاستعمار والتبعية السياسية والاقتصادية للغرب، هذا فضلاً عن موقعها الاقتصادي في قلب منطقة تضم أكثر من نصف بترول العالم، وأخيرًا علاقة هذه الأرض بالأسطورة اللاهوتية الخاصة بالشعب اليهودي. هذا، ثم زُرِعَت ـ إن شئت القول ـ واحات استعمارية تسمى أنظمة حكم (المربط السياسي الأمني)، كالطائفة النصيرية في سوريا، وجيل من الديكتاتوريات العسكرية القومية، التي هيمنت على مقاليد السلطة في دول المنطقة مع بداية خمسينيات القرن الماضي. ثم زُرِعَ المربط العقدي ومركزه في المملكة العربية السعودية؛ حيث جرى بموجبه وضع الدين تحت وصاية أنظمة الحكم، ويدور في فلكه كل المشايخ والعلماء (علماء السلطان) الذين يبررون بقاء الوضع القائم حاليًا، باسم المصلحة القومية أو الوطنية مرة، وباسم درء المفاسد أحيانًا، وباسم طاعة ولي الأمر أحيانًا أخرى، وهم حريصون على أنظمتهم، وأنظمتهم بدورها حريصة على النظام الدولي، حتى باتت فتواهم وكأنها صادرة عن القوى الدولية القائمة على هذا النظام.

وهذه المنظومة في هذا السياق هي منظومة مصالح وحرب وجودية، لازالت تبعاتها مستمرة إلى اليوم؛ فمائة عام وقادة الثورة العربية الكبرى وما خلفتهم

يدعون أنهم ولاة أمر الشعوب، وهم نظم لقمع وجبر الشعوب والإجهاز على وحدة المنطقة.

لذلك، فالحديث عن الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، ليس معناه تأكيد تشابهها مع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، كما يروج رافضوا ثورات الربيع العربي ومخططو الثورات المضادة، فشتان ما بين حركة يقودها ولاه تواقون للسلطة والاستقلال، أفضت عملياً ـ بالمؤامرات والتنازلات ـ إلى القضاء على الخلافة الإسلامية بصفتها رمزاً لوحدة المنطقة، وبين ثورات شعبية أماطت اللثام عن مشاكل وأزمات الدولة الوطنية العربية، والتي خلفتها النكبة العربية الكبرى على مدى مائة عام مضت.

***

وعلى ذلك، لا يمكن إنكار أن ما يحدث في المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وغير متوقع خلال الأعوام الماضية، جاء نتيجة تراكم كبير وهائل لأزمات بنيوية داخل المجتمعات العربية، جراء الفساد السياسي والعناء الاقتصادي والتهميش الاجتماعي الممارس من قبل النظم القمعية السائدة. ورغم وجود إرهاصات الثورة في كل البلدان العربية وإلى حد الانفجار، ورغم أن الثورات جاءت خارج الفوضى الخلاقة، إلا أن ما يحدث الآن من إفرازات هذا التحول في البلدان العربية، لا يدع مجالاً للشك في أن الأيادي الأمريكية والغربية تمسك بخيوط اللعبة منذ البداية؛ فخوف الولايات المتحدة والدول الغربية على مصالحها بسبب فقدان وانهيار النظم الحليفة لها، جعلها تضع خططها الاستباقية للتعامل مع الأحداث التي تطرأ على هذه المنطقة ومنها الثورات، وذلك من خلال تأسيس شبكات الديمقراطية، وإعدادها للمشاركة في هذه الثورات وتوجيهها في الاتجاه الذي ترغب فيه.

فقد نشرت مجلة نيوزويك Newsweek الأمريكية في ١ فبراير ٢٠١١ تقريرًا

حول مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدوِّنين الثوريين، تناول دور برامج تدريب المدوِّنين في تعبئة الحراك الشبابي في كل من مصر وكولومبيا وفنزويلا. وفي ١٤ أبريل ٢٠١١ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز New York Times» تقريراً حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية، من خلال برامج التدريب والتمويل والرعاية، التي قدّمتها للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية. وفي السياق ذاته جاء التقرير الذي نشره مركز بيترسبرغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في ٣١ مارس ٢٠١١، حول الدور الأمريكي في الثورات العربية، والذي تحدّث عن تعبئة الاحتجاج من خلال الشبكات الاجتماعية، بدليل أن روسيا اعتبرت الحراك العربي منذ بدايته نتاجًا مباشرًا للمبادرة الشرق الأوسطية، التي أشرفت على ٣٥٠ برنامجًا منذ عام ٢٠٠١ تحت إدارة الخارجية الأمريكية، خضع من خلاله عشرات الألوف من الناشطين العرب، للتدريب والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديث[(١)].

تبدو مراحل هذا المخطط الصهيو ـ أميركي بكل تفاصيله أشد وضوحاً في التجربة المصرية، لذا كانت الحاجة ملحة لترجمة مقال مثير (من فصيلة «ويكيليكس») للمحلل الأميركي «ويليام إنغدال William Engdahl»، وقد نُشِر بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١١ (قبل تنحي مبارك) بعنوان «ثورة مصر: التدمير الخلاق لأجل شرق أوسط كبير؟»[(٢)]، وفيه يستشرف الكاتب (أو تملي عليه الاستخبارات الأميركية المركزية ـ كما ترى إيناس نجلاوي في مقالة لها بعنوان «ما بعد الفوضى

---

(١) عصام عبد الشافي، «تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦ (أكتوبر ٢٠١١)، ص ٩٠.

(2) William, Engdahl, F.; «Egypt's Revolution: Creative Destruction For A 'Greater Middle East'?», Global Research, Montreal, 4 February 2011, in site:
http://www.globalresearch.ca/egypt-s-revolution-creative-destruction-for-a-greater-middle-east/23131

الخلاقة... التدمير الخلاق») كل ما حدث خلال الأشهر الماضية، ويتنبأ بانتقال العدوى إلى ليبيا واليمن وسوريا. ويوضح كيف يتدرب «الناشطون السياسيون» في مراكز أمريكية على قلب أنظمة الحكم والتدعيم المالي والمعنوي الذي يتلقونه. فكلّ ما حدث ويحدث وسيحدث مخطط له منذ عقود في دوائر صنع القرار الصهيو ــ أميركية المغلقة. إنّ عنصر المؤامرة الماسونية هو كالعامل المساعد في التفاعلات الكيميائية، ودونه لا تتحقق المعادلة. وذلك ليس اتهاماً للشعوب العربية بالعمالة، ولا هو تثبيط لهمة الشعوب التي تنوي الخروج عن طاعة ولي الأمر، لكنّه فقط تذكير بأنّ التحدّي يتجاوز مجرد إسقاط شخص الرئيس أو الملك.

فنشر الديمقراطية، هو الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق، استنادًا إلى «نظرية الدومينو»، التي تعني تدحرج النظم واحد بعد الأخر، انطلاقًا من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق، ومن ثم إعادة رسم الجغرافيا السياسية التي تشكلت منذ الحرب العالمية الأولى. وخلال إدارة جورج بوش الابن توسّعت الولايات المتحدة في استخدام هذا النوع من النظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية، وتفعيل نظرية الدومينو وصولاً إلى نظرية الفوضى البناءة كحل أخير مع هذه المنطقة. وتتكون عناصر هذه النظرية من[1].

- تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور، مع أمريكا أو ضدها.
- وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.
- إعادة صوغ النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم (الفوضى)، ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكي ضرورة.

---

(١) خليدة كعسيس، «الربيع العربي: بين الثورة والفوضى»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (مارس ٢٠١٤)، ص ٢٢٩.

ولأن الممارسة الديمقراطية نفسها قد تسفر عن تيارات سياسية ستغيّر وضع البلدان العربية في غير صالح المصالح الأمريكية ـ الغربية، كان لا بد من عملية اختراق لهذه الثورات. ولعل العملية السياسية في مصر أحسن مثال على ذلك؛ من حيث تنسيق الولايات المتحدة مع المجلس العسكري ثم المساومة مع الإخوان المسلمين، ثم ... إلخ. الشيء الذي مكّنها من التحكُّم في عناصر التحول السياسي في مصر، والسير بموكب الثورة وبمسارها بما لا يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة. وهكذا سمح ربيع الثورات العربية بتهيئة الأجواء والظروف لقيام شرق أوسط جديد، ولكن بمقاولة وشراكة الطابور الخامس من عناصر ورؤوس النظم التقليدية ممثلي الثورات المضادة.

بالفعل لقد اتّسقت الأهداف العليا للولايات المتحدة الأمريكية مع إرهاصات الثورات العربية، على أساس أنه إذا كانت البنى الإقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكياً، يصبح إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها وإدخال مقدراتها في عملية نزف مفتوحة، بما يترتب عليها وضع مختلف عن حالة الاستقرار الوهمي، الذي لا يتسق وديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية الجديدة[1].

ويكون التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية من خلال ابتزاز العديد من البلدان العربية، لإجبارها على تقديم تنازلات تتلاءم مع السياسات الأمريكية المرغوب فيها في المنطقة؛ إذ استُخِدم شعار الديمقراطية للغزو، واستُخدِمت الطائفية والمذهبية بامتياز لتفتيت هذه الدول ونشر الفوضى فيها. لقد طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل إستراتيجي يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطرّة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٨.

وهذا التوجه يتفق مع ما ذكره **«فتحي العفيفي»** في مقالة له بعنوان «الحرب على الفوضى الخلّاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)»؛ حيث قال: «أما عن مدى الاتساق بين الفعل الثوري العربي الإقليمي ومركزية المصطلح (الفوضى)، فيظهر من خلال شبكة أفكار نُسجت بعناية ترتكز على[1]»:-

- فشل آلية الحرب المباشرة على الطريقة الأفغانية والعراقية.
- دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزيم مناطق الضعف.
- إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة، ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قرباً من مشروع الشرق الأوسط الجديد.

فما بين ثورة تونس ومصر من جهة، وثورة ليبيا وسوريا من جهة ثانية مسافة غير قليلة، فاصلة زمنية برز فيها ملامح العامل الدولي في الثورات العربية، كما كشف تطور الأحداث إلى أي مدى تطور وتنوع الدور الخارجي (الغربي) من مرحلة لأخرى، ومن حالة لأخرى. ويمكن تتبع الدور الخارجي في الثورات العربية عبر ثلاث مراحل رئيسية، تنوعت وتعددت أنماط وآليات تدخله وفقاً للظروف الموضوعية التي فرضتها كل مرحلة، وكل حالة على حدة[2]، وذلك على النحو التالي:-

---

(١) فتحي العفيفي، «الحرب على الفوضى **الخلّاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة** (دراسة في صناعة المستقبل)»، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (أغسطس ٢٠١١)، ص ١٥٣.

(٢) محمود جبر، «الدور الخارجي في الثورات العربية»، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤، على الرابط:
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=2052

- **مرحلة التردد والتحفظ:**

أظهرت وقائع الربيع العربي مفاجأة للقوى الدولية. وبناءً على مراقبة سلوك هذه القوى تجاه ما حدث في الدول التي اندلعت فيها ثورات، ظهر في البداية موقفها شبه المحايد من الأحداث، ومتابعتها الدقيقة لما يحدث، حتى تم الوصول إلى نقطة معينة في تغيير ميزان القوى على الأرض، حينها تغير هذا السلوك بالكامل.

مثال على هذا، تغيُر الخطاب السياسي الأوروبي والأميركي تجاه كل من «زين العابدين بن علي» و«حسني مبارك»، حالما بدأت موازين القوى تتغير على الأرض؛ حيث انتقلت المواقف من خانة التحفظ بل والتنديد بالثورات، إلى دعوة الأطراف إلى إيجاد منافذ سلمية حوارية توفيقية، وهي مرحلة أوّلية باتجاه النزوح جهة الثوار حين لاحت بعض تباشير نصرهم، ثم الدعوة الصريحة لسرعة التخلي عن السلطة. كما كشف تغير المنحنى التصاعدي لأطوار الثورات عن تقنّص بعض الدول للفرص، من أجل تبنّي المواقف التي تمكّنها من التكيّف السريع مع نتائج هذا الحراك باختلاف مراحله وأبعاده. ويمكن أن نصف الدور الخارجي في هذه المرحلة من معظم فاعليه بالبرجماتية.

- **مرحلة الاحتواء والوقاية:**

في هذه المرحلة تأكد لدى الأطراف الخارجية مدى قوة الحراك الثوري، وعجزها عن منع تدفقه، فقررت الانتقال إلى مربع آخر من الفعل، تمثل في احتواء ذلك الحراك، ومحاولة منع انتقال عدواه لدول أخرى بصورة تضر بمصالحها الحيوية خاصة دول الخليج العربي، فحرصت بشكل عام على عدم اتخاذ مواقف متصادمة مع قوى الحراك الثوري، بل حاولت ركوب موجتها ولو بشكل محدود.

ومن آليات الاحتواء؛ تشجيع المؤسسة العسكرية على عزل رأس النظام، والإبقاء على الرموز السابقة كما في النظامين التونسي والمصري، وإبقاء سياسة

النظامين في إطارهما السابق، ومحاولة كبح الجمهور من الدفع باتجاه سياسات اقتصادية أو سياسية في غير صالح إسرائيل والمنظومة الرأسمالية.

باختصار، هي مرحلة سعي إلى تفريغ الثورات العربية من مضمونها وأهدافها، وربما إنتاج مخرجات تتناقض معها تمامًا، ولا تزال المحاولات قائمة حتى الآن. ويمكن أن نصف الدور الخارجي في هذه المرحلة بالانتهازية.

- مرحلة الصناعة والتحكم:

يمكن أن نصف الدور الخارجي في هذه المرحلة من معظم فاعليه بازدواجية المعايير؛ فعلى الرغم من أن المسبّبات الرئيسة لمختلف الثورات التي عرفتها المنطقة العربية تكاد تكون نفسها، إلا أن مواقف الدول الخارجية لم تخف ازدواجية تعاملاتها من ثورة إلى أخرى، والمتفحص لهذه الازدواجية ــ لا محال ــ سيكتشف بوضوح البعد المصلحي في هندستها؛ إذ كثيرا ما عمل النفط والموقع الجيوستراتيجي وطبيعة التركيبة السكانية ومكوناتها، إلى جانب درجة حدة الثورة وتسارع تطوراتها ــ الدور الحاسم في هيكلة مواقف العديد من الدول وتباينها.

ففي هذه المرحلة، كان هناك فصل واضح بين ما يمكن أن نطلق عليه «الثورات الحلال»، و«الثورات الحرام»؛ الثورات الحلال هي التي يجب دعمها أو حتى صناعتها والعمل على إنجاحها، وهي التي تحدث في بلدان تصنف أنها معادية للغرب، أو ممانعة لمخططاته بصورة أو بأخرى، كما هو الحال في (سوريا، وليبيا). أما الثورات الحرام، فهي تلك التي تقع في بلدان حليفة، حيث يجري العمل على ترويضها وتحويلها إلى مشاريع إصلاح سياسي شكلي وتدرجي، ومنعها من تحقيق أهدافها الشاملة، كما هو واضح الآن في (تونس، ومصر، واليمن، ونوعا ما البحرين).

وهذه المرحلة التي يعيشها الحراك الشعبي العربي حاليًا، هي من أخطر مراحل التدخل الخارجي، نظراً لتعقد وتشابك أطرافها، وطبيعة وآليات التدخل التي تصل إلى حد استخدام القوة المسلحة، سواء بصورة مباشرة كما حدث في ليبيا، أو من خلال وكلاء إقليميين (إيران)، يتم استغلال مطامعهم الطامحة إلى إيجاد دور إقليمي موسع على أنقاض أدوار دول أخرى، كما يحدث في سوريا، أو من خلال قوى محلية يتم دعمها بالمال والسلاح لتنفذ أجندات خارجية في الداخل، وهذا حال جميع دول الربيع العربي.

***

لقد وصلت الرسائل إلى كل الأطراف وبدأت تؤتي ثمارها؛ تدل عليها كل الأحداث والتفاعلات والشواهد التي تعيشها المنطقة العربية، سواء تلك التي عرفت ثورات وانتفاضات، أو تلك التي تعرف حراكًا مختلفًا من حيث الوسيلة وليس الهدف.

ففي مصر، كان مبدأ «المواطنة» هو القاعدة الصلبة التي ارتكزت عليها سابقاً كل الظروف لإسقاط مبارك في ثورة يناير ٢٠١١، كما عايشناها بكل لحظاتها ما بين لحظات الإحباط ولحظات النشوة، ولكنها كانت بالرغم مما تحقق لحظات شعورية تفتقر لإستراتيجية تدحض إستراتيجية الدولة العميقة، وأيضاً تفتقر إلى لَبِنَاتٍ لبناء مسارات حقيقية، تترجم مكتسبات هذه الثورة على أرض الواقع المعيش، وتكفل استمراريتها؛ إذ تفرق ذلك المجتمع بعد ثورة يناير بين الأخونة، والأسلمة، والعسكرة، والعلمنة، واللبرلة، نتيجة للتدخل الأمريكي، وتلاشي مبدأ المواطنة؛ باعتبارها هوية حقيقية، وليست مزيفة كما هو الحال عند أصحاب المصالح[(١)].

(1) Mansour, M.; «The Fifth Anniversary of the January 25 Revolution: Weakened Regime, Weakened Revolutionaries», The Washington Institute for Near East Policy, January 28, 2016,p.2.

وبعد مرور خمس سنوات على ثورة يناير ٢٠١١، ليس ثمة شك في وجود حالة من السخط العام بسبب تدهور الأحوال المعيشية، مع تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع احتياطيات العملة، وارتفاع التضخم، وازدياد معدلات البطالة بين الشباب، وتفشي حالة من الإحباط بسبب السياسات القمعية للنظام. الأمر الذي بات يشعر معه المصريون بالفوضى التي ترزخ تحت وطأتها البلاد، وبات صوت استيائهم يعلو أكثر من أي وقت مضى خلال العامين الماضيين.

أما العراق: فهو النموذج الأعلى للفوضى، (حكم بلا حكم)، زعامات عرقية تقطع البلد، علمانيون ينسابون، إسلاميون يقتلون وينقسمون. ويعود هذا الوضع بجذوره إلى العام ٢٠٠٣ على الأقلّ، عندما أعادت الولايات المتحدة وحلفاؤها هيكلة نظام الحكم في العراق. وقد تميّزت عملية الدمقرطة بظهور سياسة الهوية، التي صنّفت السكان وفق خطوطٍ طائفية؛ فكان النجاح يتوقّف على تمثيل الطائفة أو العرق؛ حيث فشلت النخب السياسية العراقية في تسوية الإشكالات الأساسية التي فجّرها احتلال العراق في أبريل ٢٠٠٣، حتّى بعد إقرار الدستور العراقي في عام ٢٠٠٤. وقد استمرت هذه الإشكالات في إعادة إنتاج نفسها من خلال مظاهر مختلفة عبر ما يمكن تسميته بسياسة «تدوير الأزمات»؛ حيث قامت الجماعات السياسية الرئيسة التي هيمنت على المشهد السياسي في العراق منذ أبريل ٢٠٠٣ ومنذ لحظة نشأتها الأولى، على مقولات طائفية بحتة بوصفها مقولات سياسيّة، ومن ثمّ، فهي بطبيعتها أحزاب «طائفية»، أي أنّها لا يمكن إلا أن تكون إمّا أحزابًا كردية أو شيعية أو سنّية.

لقد ضمّ الصراع في العراق بعد أبريل ٢٠٠٣ طرفين؛ طرف «المنتصرين» أو من يعتقدون أنهم منتصرون، ومن ثمّ فهذه هي اللحظة التاريخية التي لن تتكرر لتثبيت مطالبهم القومية والمذهبية، بل وحتّى التاريخية (الشيعة والكرد)؛ وطرف «المهزومين» الذين وجبت معاقبتهم لتماهيهم مع «الدولة المنهارة» (السنّة

العرب). وقد كرست طريقة تعامل الأميركيّين مع السنّة بوصفهم «أقلّية» شكل هذا الصراع، ليتحول إلى أمرٍ واقع. فلقد كانت مقولة «الأقلّية السنّية» جزءًا من محاولة رسمية أميركية من أجل تكريس فكرة أنّ النظام السابق لم يكن شموليًا ودكتاتوريا وعدائيًا وحسب، ولكنّه يمثّل الطائفة السنّية حصرًا، وهي أقلّية ديمغرافية تحكم الأكثرية الديمغرافية الممثّلة في الشيعة. ومن ثمّ، جاءت عملية بناء الدولة ككلّ نتاجًا لتوازن قوى «مختلّ»، في لحظة هيمن «المنتصرين»، وتهمى «المهزومين»[1].

وكانت النتيجة مزيد من تفتيت وتقسيم الدولة، ومزيد من الانتهاكات الطائفية والعرقية التي يقودها الشيعة ويجاملها الأكراد ضد العشائر السنّية، فيما يرقى إلى أعمال تطهير عرقي تقوم بها قوات الحشد الشعبي، التي تموّلها الدولة وتُضفي عليها الشرعية. ففي العام ٢٠١٤، لفتت «منظمة العفو الدولية» الانتباه ـ في تقرير بعنوان «حصانة مطلقة: حكم الميليشيا في العراق Absolute Impunity: Militia Rule in Iraq» ـ إلى جرائم عدّة منسوبة إلى جماعات تعمل تحت مظلّة الحشد الشعبي. وقد أشارت القيادة السنّية إلى هذا التقرير في لقاءات مختلفة، باعتباره تبريرًا لوجهة نظرها بشأن الحشد الشعبي.

وبالمثل، في يناير ٢٠١٦، أصدرت «هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch» تقريراً تقول فيه أن «ميليشيات أغلبها شيعية، مثل كتائب بدر أو عصائب أهل الحق أو كتائب الإمام علي، قامت بانتهاكات منهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضد العشائر السنية بدوافع طائفية في مناطقهم. فكثيراً مايشكو شيوخ العشائر من تعرّض ديارهم ومساجدهم وممتلكاتهم إلى هجمات من قوات الحشد الشعبي، بسبب صلاتهم المزعومة بالنظام قبل

---

(١) يحيى الكبيسي، «العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي»، سلسلة: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (فبراير ٢٠١٣)، ص ٥.

العام ٢٠٠٣[1].

وفي هذا السياق السياسي الأوسع، وقعت عمليات التهجير الممنهجة للسكان السنة على مراحل مختلفة، وكانت تشتدّ مع تجدّد موجات الصراع. وقد جرت أهم موجة تهجير على أساس الهوية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، عندما أجبر العنف الطائفي نحو ١.٦ مليون عراقي على ترك منازلهم[2]. وأعاد ذلك العنف أيضاً تشكيل أجزاء من الجغرافيا السياسية والاجتماعية في العراق على أساس عرقي أو طائفي، مما أدى إلى الفصل بين المدن والمناطق الإدارية. ومن الأمثلة على ذلك، الجدار العازل الذي شيّدته القوات متعدّدة الجنسيات في العراق في العام ٢٠٠٧ حول حي الأعظمية لاستعادة الاستقرار في أعقاب موجة تفجيرات طائفية؛ فقد قسّم الجدار بغداد ومجتمعها إلى سلسلة من الجيوب المنفصلة التي اغتربت عن بعضها البعض، وعزّزت سرديات التموضع في موقف الضحية لدى فئاتها المجتمعية المختلفة.

كما أدّى ظهور واكتساح تنظيم الدولة الإسلامية الأراضي العراقية في يونيو ٢٠١٤ إلى تكثيف عملية التهجير على أساس الهوية، وإلى إعادة تشكيل المناطق على أساس طائفي وعرقي. فلم يتمكّن هذا التنظيم من السيطرة الإقليمية على مساحات كبيرة من بلدين وحسب، بل أعلن أيضاً إنشاء دولة خاصة به، أو خلافة ألغت الدولة الوطنية القائمة لصالح تفسير رجعي وإقصائي للهوية. وفي السنة التي تلت ذلك، فرّ ٢.٥٧ مليون شخص عقب استهداف تنظيم الدولة مجتمعات محلّية بأكملها تعايشت في سهول العراق على مدى قرون؛ فغادر مسيحيو الموصل بيوت أجدادهم قسراً، غير أنهم كانوا أفضل حالاً من الإيزيديين والشبك والصابئة

(1) Mansour, R.; «The Sunni Predicament In Iraq», Carnegie Middle East Center, Beirut, March 2016,p.3.

(2) International Organization for Migration (IOM).; «Internal Displacement in Iraq: Barriers to Integration», Baghdad, December 2013,p.15.

المندائيين والشيعة والتركمان، الذين تمت مطاردة الكثيرين منهم وقتلهم. وقد انتشر السكان الفارّون في أكثر من ٢٠٠٠ موقع في أنحاء البلاد وخارج الحدود العراقية، إضافةً إلى عدد العراقيين الذين نزحوا بسبب النزاعات السابقة[١].

وقد أضحى العراق في ظل هذا الوضع بؤرة للموت والدمار، مما أدى إلى تشريد أربعة ملايين عراقي قسراً حتى يونيو ٢٠١٥ جرّاء الفوضى في بلادهم، الأمر الذي يمثّل نقطة تحوّل تاريخية بالنسبة إلى المنطقة. وتسهم الطبيعة الطائفية المتزايدة لهذه الصراعات عن تفكيك فكرة الدولة الوطنية التي تقوم على التنوّع المجتمعي[٢].

وفي سوريا، بعد خمس سنوات على انطلاق الثورة السورية في مارس ٢٠١١، يبدو المشهد مختلفًا تمامًا اليوم. فالثورة التي انطلقت باحتجاجات سلمية، على غرار ثورتي تونس ومصر، وبمطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية مشابهة، لم تلبث أن تحولت إلى صراع مسلح بامتدادات إقليمية ودولية، بعد أن طغت الأبعاد الخارجية للصراع على ديناميات الداخلية.

حيث فتح الردّ الوحشي لنظام الرئيس السوري بشار الأسد على انتفاضة مدنيّة سلميّة ـ تطالب بالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي ـ الباب أمام حروب متعدّدة، أهلية وإقليمية، وانهيار دراماتيكي للدولة والمجتمع، والتي لم تُحاكِ الخسائر الهائلة في العراق وحسب، بل تجاوزتها أيضاً.

عموماً، تخضع سورية اليوم إلى حكم خمسة أطراف مختلفة، إلى درجة أنها ليست خاضعة إلى حكم أي طرف على الإطلاق. وهذا الأطراف هي: الحكومة السورية، وتنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة (وهما جماعتان معارضتان لهما

---

(1)Yahya, M.; «Refugees In The Making Of An Arab Regional Disorder», Carnegie Middle East Center, Beirut, November 2015, p.7.

(2) Ibid, p.3.

علاقات مع تنظيم القاعدة وحلفاؤها)، والجيش السوري الحر، وجماعات متمرّدة أخرى والأكراد. وقد فقدت الدولة السورية سيطرتها على مايصل إلى ٨٠ في المائة من أراضيها لهذه الأطراف، فضلاً عن آلاف الجماعات شبه العسكرية الأصغر حجماً. وتنفّذ الدولة أيضاً غارات جوية وحشية بالبراميل المتفجّرة القاتلة على مناطق مدنيّة في معظم أنحاء سورية. وتدلّ المؤشرات على أن هذه البراميل قتلت الآلاف من المدنيين السوريين.

لذلك كانت الحصيلة الصافية لهذه الحروب المتعدّدة كارثيّة على حياة ومعيشة السوريين؛ فحتى الأول من يناير ٢٠١٥، أودى الصراع بحياة نحو ٢٠٦ آلاف شخص، إضافةً إلى جرح ٨٤٠ ألفاً وأكثر من ٨٥ ألف شخص يقال إنهم في عداد المفقودين، ويفترض أن القوات الحكومية ألقت القبض عليهم في بداية الانتفاضة المدنية. وقد لجأ مايقرب من أربعة ملايين سوري من مجموع السكان البالغ ٢٢ مليون نسمة إلى دول الجوار، إضافة إلى ٧.٦ ملايين من النازحين داخل سورية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية داخل سورية يبلغ ١٢.٢ مليوناً، بمن فيهم ٤٦٠ ألف لاجئ فلسطيني[(١)].

وفيما عدا الخسائر في الأرواح والبنية التحتيّة المادية والاقتصادية، ثمّة أدلّة متزايدة تشير إلى أن الإستراتيجية الحربية للحكومة السورية والجماعات العسكرية الإقليمية تستند أيضاً إلى عمليات تشريد السكان على أساس الهوية، فيما يرقى أيضاً إلى أن يكون تطهيراً عرقياً. وكما وصف مقرّر الأمم المتحدة الخاص ـ المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً ـ الوضع، بأن «انتهاكات محدّدة الهدف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تنفّذ على أسس تمييزية، أي على أساس الأصل الجغرافي أو الديني أو السياسي أو غير ذلك من

(1) Ibid, p.9.

الانتماءات المتصورة، وتشكّل دافعاً لعملية النزوح». أما الهجمات الحكومية ضد المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث لجأ النازحون فهي «تدلّ على إستراتيجية تهدف إلى ترويع المدنيين»، على حدّ تعبير المفوّض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لجعل المناطق التي تسيطر عليها المعارضة غير صالحة للعيش، ودفع السوريين إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو إلى خارج البلاد. وتشير التقارير الإخبارية الأخيرة إلى اعتماد النظام السوري والفئات المتحاربة على إستراتيجية ماكرة ومدروسة من الهندسة الطائفية، تنطوي على استبدال مجموعة سكانية طائفية بأخرى في المناطق الإستراتيجية مثل الزبداني، حيث تجري معارك ضارية[1].

والحقيقة، يشير الوضع الحالي في كلاً من العراق وسوريا، ولاسيما بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، إلى نقطة تحوّل تاريخية في المنطقة لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ حيث انهارت الحدود الدولية بين العراق وسورية، في ظل سعى أطراف الصراع المختلفة إلى إعادة تشكيل جغرافية المنطقة، وضمان السيطرة على الأراضي، باستهداف الأفراد والمجتمعات على أساس الهوية، فيما يرقى إلى أعمال تطهير عرقي.

ويمثّل هذا الوضع إلغاءً ديموغرافياً لاتفاق سايكس ــ بيكو (المعاهدة الفرنسية ــ البريطانية التي رسمت حدود الدول في المشرق العربي)؛ فلا تعدّ عمليات تهجير السكان الجارية على أساس الهوية إعادة تشكيل للمجتمعات السورية والعراقية وحسب، بل تؤثّر أيضاً على البلدان المجاورة كلبنان والأردن. علاوةً على ذلك، تؤدّي هذه الإجراءات إلى تفكّك التنوّع العرقي والطائفي الذي اتّسمت به هذه المجتمعات لآلاف السنين. كما أنها تدفع إلى عسكرة المجتمعات، حيث تسعى بعض الجماعات العرقية والطائفية إلى التسلّح

(1) Ibid.

بهدف حماية نفسها.

أما الأردن، فقد واجه مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية المتزايدة. فخارجيًا، كان هناك العديد من التحديات التي دفعت نحو عدم الاستقرار، منها: الآثار غير المباشرة للحرب الأهلية الدائرة على الأراضي السورية، والتي من بينها احتمالية التورط في اشتباكات عسكرية على المناطق الحدودية، وظهور التطرف السلفي، والتكلفة الباهظة للأعداد الكبيرة والمتزايدة للاجئين، والتدخل الممكن للحركات الإسلامية من الدول الإقليمية الأخرى داخل الأردن، وتضاءل شأن الأردن إقليمياً في ظل تضاؤل تأثيرها في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. أما التحديات الداخلية، فقد تمثلت في: ارتفاع السخط الشعبي الناتج عن إجراءات تقشف اقتصادية، وإصلاحات سياسية غير كافية، إلى جانب التسامح الحكومي المتصور تجاه الفساد، فضلاً عن الثقة المتنامية في جماعة «الإخوان المسلمين» في البلاد والحركة السلفية الصاعدة[١].

ومع ذلك، نجت الأردن حتى الآن من العاصفة السياسية التي اجتاحت دولاً كثيرة في الشرق الأوسط منذ أواخر عام ٢٠١٠، وذلك بفعل الدعم الأمريكي لعمان في إدارة تداعيات التغيير الحادث في المنطقة عليها، وأيضًا بفعل إعادة تعريف وضع المملكة في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ودورها كدولة عازلة Bufer Country وسط منطقة ملتهبة بأحداثها وحروبها.

وفي لبنان، حيث السلاح ينتظر الوقت فقط ليشهر في وجه أبناء الوطن، وملاسنات إعلامية بين ملوك طوائف جدد، وفراغ في السلطة، والمخابرات الأمريكية والفرنسية ترتع في البلد وتحت غطاء دولي، اسمه لجنة التحقيق الدولية. وفي ظل هذا الوضع، يشكّل تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين السنّة في الأغلب،

(1) Satloff, R.; and Schenker, D.; «Political Instability in Jordan», Contingency Planning Memorandum, No. 19, the Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C, May 2013, p.1.

تهديداً للتوازن الطائفي الدقيق في البلاد؛ إذ تعترف الدولة اللبنانية رسمياً بثماني عشرة طائفة دينية، بينما توزَّع المناصب الحكومية العليا بين الطوائف الدينية الرئيسة، على أساس ميثاق وطني تم الاتفاق عليه بين الزعامات السياسية في البلاد في زمن الاستقلال. وثمّة مخاوف من أن يتسبّب اللاجئون بحدوث تغييرات جذرية في التوازن الديموغرافي بين الطوائف، قد يفتح الباب أمام مطالب بإعادة النظر في أساس هذا الميثاق.

ولعلّ التعبير الأكثر وضوحاً على هذا التداخل بين الهموم الوطنية وسياسات اللاجئين، يكمن في المناقشات التي جرت حول بناء مخيمات للاجئين السوريين الفارين. فقد رفضت الحكومة اللبنانية بصورة قاطعة بناء مثل هذه المخيمات، على الرغم من النصائح المتكرّرة من المنظمات الدولية. وتركّزت المخاوف أساساً على الفكرة القائلة: إن بناء مخيمات سيكون بمثابة اعتراف باحتمال بقاء السوريين إلى أجل غير مسمّى في لبنان، كما حدث مع الفلسطينيين. ومع تصاعد الصراع والانخراط العسكري المتزايد لحزب الله (الحزب السياسي الشيعي المتحالف مع إيران) في الحرب السورية دعماً للنظام، اتّخذ الاعتراض على بناء هذه المخيّمات صبغة عسكرية وطائفية إضافية، لأنه من المرجّح أن حزب الله كان قلقاً من أن تصبح هذه المخيمات جيوباً عسكرية يتم استخدامها كمنصة لإطلاق حملات ضد سورية ومن ثم ضد لبنان، ناهيك من قلقه من أن تميل كفّة الميزان الديموغرافي في البلاد بعيداً عن هيمنته، نظراً إلى أن معظم اللاجئين هم من الطائفة السنّية[1].

أما في فلسطين، توقّعنا أن تستفيد القضية الفلسطينيّة بصورة كاملة من ثورات الربيع العربي، ووجود دول عربية ديمقراطية ورأي عام عربي فاعل، ولكنّ الثورة العربية تعثّرت وتورطت في مواجهة دموية مع ثورة مضادة تتجلى في قوى النظام

(1) Yahya, M.; Op.cit, p.12.

القديم من جهة، واقتحام حركات دينية متطرفة ـ غير ملتزمة بقضايا الشعوب الثائرة ضد الاستبداد ـ المشهد، من جهة أخرى. الأمر الذي صاحبه إقصاء تام للشتات الفلسطيني من أيّ مشاركة في مشروع شعبه الوطني. ومؤخرًا، تعرّض هذا الشتات في سورية ولبنان على وجه الخصوص إلى نكبة أخرى، أعادت إلى الأذهان ما تعرض له هؤلاء من ظروف صعبة بعد عام ١٩٤٨ مباشرة، أي ما قبل تنظيم حركة التحرر الوطني الفلسطيني؛ حيث وصل اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ولبنان ـ في ظل الوضع الراهن ـ إلى حالة انسداد سياسي يضاف إلى أوضاعهم المعيشية المزرية[1].

ومع انشغال الشعوب العربية بحلّ مسألة الاستبداد في بلدانها، واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، وترسيخ حالة كيانٍ منفصل في غزّة، وابتعاد حلم الدولة الفلسطينيّة، واستمرار إسرائيل في سياسة الضمّ وتهويد القدس، وتوسيع الاستيطان في أجزاء كبيرة من الضفّة الغربيّة، فقدت المؤسّسات والقيادات الفلسطينية الرسمية شرعيّتها الأخلاقية في نظر الشعب الفلسطيني، الذي يعتبرها غير فعالة أو حتى مستلحقة من قبل إسرائيل. واليوم ثمّة جيل جديد من ناشطي القاعدة الشعبية، يقود انتفاضة جديدة (انتفاضة السكاكين) داخل الأراضي المحتلة، ويحوّل التركيز من الهدف المتمثّل في إقامة الدولة الفلسطينية إلى السعي وراء تكتيكات جديدة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

أما تونس، فتعدّ ـ مقارنة بالبلدان العربية التي عاشت تغييرات مماثلة على مستوى الأنظمة ـ التجربة الوحيدة التي تمكّنت من التحوّل من نظام تسلطي إلى وضع اللبنات الأولى لنظام ديموقراطي، يمرّ بحسب تعريف نظرية «التحوّل

(١) عزمي بشارة، «ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله»، في ندوة: «مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 14-15 نوفمبر ٢٠١٥، ص ٧.

الديمقراطي» أو «الدمقرطة»، من نظام تسلّطي مهما كانت مسمياته(كليانية، دكتاتورية عسكرية، ملكية مطلقة)، إلى نظام ديمقراطي يعتمد إجراءات المواطنة وقواعد حقوق الإنسان والمشاركة السياسية. وهو تحوّل ديمقراطي سريع لم يحدث من أعلى بمبادرة السلطة، ولم يمرّ عبر تفاوض بين أطياف المجتمع السياسي، بل أثمر من القاعدة أي من رحم المجتمع، في انتفاضة أطلق عليها عمومًا اسم ثورة لعمق التحوّلات المصاحبة لها.

ورغم ذلك، فتونس في قلب رحى انحراف آخر يهدد ديمقراطيتها حديثة العهد، وهو الخوف من سيادة ما سمي بالنظم «التسلّطية الانتخابية Regimes Electoral Authoritarian»، أو «التسلّطية التنافسية Authoritarian Regimes Competitive». وهي نظم مدنية منبثقة عن انتخابات غالبًا حرة وشفافة، وتعترف بالمنافسة السياسية، وتقبل التعدد. إلا أن السلطة (المتمثّلة في النخب الحاكمة أو الحزب المهيمن أو الفائز) تتمتع بامتيازات غير شرعية. وتتمثل التسلطية المستحدثة في التحكم في مؤسسات التعديل السياسي، وخاصة في ثلاثة مفاصل (مصادر التمويل، ووسائل الإعلام، والمحاكم). فالتنافس إذًا «موجود ولكن غير منصف»[1].

وهذا ما يمكن أن تقع فيه تونس في ظل تعمد حركة النهضة التونسية اللعب على توافقات الحوار الوطني في الحكم، والتواري عن صدارة المشهد الآن، حتى لا ينتكس المسار الديمقراطي (مصر نموذجًا). وهو خطر لا يزال قائمًا، فنداء تونس (الحزب الحاكم) قد يراوده الحنين إلى الرجوع للماضي (مع المحافظة على التنافس الديمقراطي). ومن ثم تكون الدمقرطة في تونس قد اختُزِلت في مجموعة من المحطات تبدأ بإسقاط النظام وتنتهي بديمقراطية شكلية، يتخفى ورائها النظام القديم.

---

(١) حمادي الرديسي، «تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة»، مجلة سياسات عربية، العدد ١٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (يناير ٢٠١٦)، ص ١٧.

ليبيا، بعد أسبوع فقط على نجاح الشعب المصري في الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، التحق الشعب الليبي في فبراير ٢٠١١ بالركب الذي انطلق من تونس، وثار على واحد من أسوأ الأنظمة التي عرفتها المنطقة العربية. وفي أجواء إقليمية ودولية مواتية، وبسبب قدرتهم أيضًا على تنظيم صفوفهم سريعًا، والدعم الخارجي الذي تلقّوه بعد تقدّم كتائب القذافي نحو بنغازي، تمكّن الليبيون من تحقيق أهدافهم في الإطاحة بالنظام، لتبدأ على الفور مرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي، طالما تطلّع إليه أبناء ليبيا. وكانت البدايات مشجعة إلى حدٍ كبير، إذ تمكّن الليبيون من إجراء أول انتخابات حرة في تاريخ بلادهم في يوليو ٢٠١٢ ، أفرزت أول مؤتمر وطني عامّ منتخب، وتمّ تشكيل حكومة لقيادة المرحلة الانتقالية.

لكن عوامل مثل؛ الفشل في دمج المسلحين في الجيش والشرطة ومؤسسات الدولة، وسقوط القوى السياسية الليبية في دائرة الاستقطابات الإقليمية والدولية، وآثار التدخّل الخارجي السلبية، وخشية قوى الثورة من «سرقة» الطبقة السياسية الليبية إنجازاتهم وتضحياتهم، مع عدم تمكّن هذه القوى من تنظيم نفسها بوصفها قوة موحدة - كل ذلك أدّى إلى شروخ بين مختلف القوى الفاعلة في ليبيا، ظلت تتّسع وصولًا إلى إقرار قانون العزل السياسي في مايو ٢٠١٣، الذي جاء بضغط من الكتائب الثورية التي تحمّلت عبء الإطاحة بنظام القذافي، وشمل القانون شرائح واسعة جدًا من القوى والشخصيات السياسية الليبية. وفي خضمّ المزايدات بين معارضي القانون ومؤيديه، توسّع قانون العزل السياسي نكاية ليشمل شخصيات ما كان ينبغي أن يشملهم القانون[1].

مثّل قانون العزل السياسي نقطة فاصلة في المرحلة الانتقالية، وعلى أثره تكاتفت كلّ القوى المتضررة من القانون لمقاومة مفاعيله واسقاطه، مما أدّى إلى

(١) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، «داعش» وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (يناير ٢٠١٦)، ص ٢.

شقّ القوى السياسية المعارضة للقذافي التي تكاتفت سويًا خلال الثورة. واستغلّ اللواء المتقاعد خليفة حفتر هذا الانشقاق، وأعلن في ١٠ فبراير ٢٠١٤ عن إطلاق ما أسماه «عملية الكرامة»، لتخليص ليبيا من «الإرهابيين»، متشجعًا بمناخ إقليمي ودولي بدأ يميل لمصلحة قوى الثورة المضادة في دول الربيع العربي. ردّت عليه القوى الثورية بإطلاق عملية «فجر ليبيا» في ١٣ يوليو٢٠١٤. وبين تاريخ إطلاق العمليتين، لم يؤدّ التوافق على إجراء انتخابات عامة جديدة في يونيو ٢٠١٤، بوساطة الأمم المتحدة، إلى حلّ مشكلة الشرعية والتمثيل، بل زادها تعقيدًا، ففي ظلّ هذه العوامل من الانشقاق السياسي الاجتماعي العمودي تؤدي الانتخابات إلى تعميق الخلافات. وهو أمر أدى إلى استقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا «طارق متري» أغسطس ٢٠١٤، الذي حاول التقريب بين القوى الليبية بموجب أجندة وطنية ليبية، واستبداله بالإسباني «برناردينو ليون» الذي جاء حاملًا أجندة لأطراف دولية محددة.

وفي ظل ظروف الانقسام السياسي، وفوضى المليشيات والسلاح، وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن إنتاج مصالحة وطنية تؤدي إلى إعادة بناء أجهزة الدولة، بخاصة الجيش والأمن، وفرض سلطتها على كامل البلاد، وفي ظل حالة استياء شعبي من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الأمني، وانقسام إقليمي انعكس على ليبيا في صورة اقتتال داخلي، وجد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بيئة ملائمة للنشاط؛ حيث تتوافر في ليبيا شروط عديدة تجعل منها بيئة مثالية لعمل التنظيم، مثل اتساع المساحة الجغرافية، وغياب حكومة مركزية قوية قادرة على السيطرة على الأراضي الليبية، وتوافر ثروات نفطية كبيرة، أصبح التنظيم يوليها اهتمامًا كبيرًا بعد تجربته في سورية والعراق، بوصفها تمثّل مورد دخل كبيرًا يحتاج إليه التنظيم لدفع رواتب منتسبيه وتمويل نشاطاته[1].

---

(١) المرجع السابق، ص٤.

وتثير القوة المتصاعدة لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا وتمدده خصوصًا باتجاه منابع النفط، مخاوف متزايدة داخل ليبيا وخارجها من احتمال استخدام ذلك ذريعة لتدخّل عسكري غربي في البلد العربي الغنيّ بالنفط. وتدور معظم التحليلات حول قيام الأوروبيين، الأكثر تأثرًا بما يجري في ليبيا لقربها منهم جغرافيًا (فرنسا، وايطاليا، ثم بريطانيا)، بتحمّل العبء الأكبر في أيّ تدخّل عسكري، على غرار ما حصل في عملية الأطلسي التي أسهمت في إسقاط نظام القذافي عام ٢٠١١، بيد أنّ هناك مخاطر كبيرة ترافق هذا التدخّل المتوقع، ومخاوف أكبر من تداعياته، وذلك ليس على ليبيا فقط، وإنما على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

لكن التدخّل العسكري، بغض النظر عن الشكل الذي سيأتي به، سوف يحتاج إلى غطاء لتبريره من الناحيتين القانونية والسياسية. من هنا، كان لافتًا حجم الضغوط الغربية التي مورست على أطراف الصراع الليبي لتوقيع «اتفاق الصخيرات»، الذي جرى التوصّل إليه بوساطة المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا «برناردينو ليون»، وتوقيعه في عهد خلفه «مارتن كوبلر» في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، بين جماعات داخل المؤتمر الوطني في طرابلس وجماعات داخل برلمان طبرق، لتشكيل حكومة وحدة وطنية مهمّتها الأساسية دعوة «المجتمع الدولي» للتدخّل عسكريًا لمساعدتها في مواجهة تنظيم الدولة. كما بدا مثيرًا للاستغراب، رفض القوى الدولية الراعية لاتفاق الصخيرات إبداء أيّ مرونة تسمح بتغيير نصوص في هذا الاتفاق، أو إمكانية دمج فئات أوسع فيه، ما أدّى إلى انشقاق جديد في كلّ معسكر من المعسكرين المتخاصمين في ليبيا، بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه في كلٍ من برلمان طبرق والمؤتمر العام في طرابلس[١].

حتى الآن، لم يتّضح شكل التدخل الغربي في ليبيا، والذي يبدو أنه أصبح مسألة

---

(١) المرجع السابق، ص٥.

وقت فقط. لكن، وبغضّ النظر عن شكله وحجمه (تدخّل بري محدود، أو غطاء جوي لقوى محلية، أو عمليات خاصة محدودة)، فإنّ احتمالات نجاحه لا تبدو أكبر ممّا هي عليه حتى الآن في سورية والعراق، بل سيبدو التدخّل بمنزلة جانب آخر لصراعٍ متعدد الأوجه، يجري بين قوى عديدة في ساحة واحدة، خدمة لأجندات مختلفة. أمّا انعكاساته على ليبيا، فسوف تظهر على شكل مزيد من الانقسام الداخلي، ومزيد من الفوضى، ومزيد من الدمار.

أما اليمن، إنّ المشهد الحالي المتعدّد الأقطاب في اليمن هو تكرارًا جديدًا لماضٍ بعيد للبلاد وسمةً من سمات هذا الماضي؛ فلم يجتمع السكان تحت هوية وطنية واحدة سوى في فترات زمنية قصيرة، ثم إنّهم ذاقوا ويلات الحرب الأهلية مرات عدة على مدار تاريخهم. وجاء الربيع العربي في اليمن عام ٢٠١١، ليعزّز بعض الاختلافات بين القوى اليمنية المختلفة؛ حيث ثمّة ثلاثة تطورات مهمّة توضح التغييرات التي أعقبت الربيع العربي في اليمن[1]:

- أولها، أنّ المشهد السياسي أصبح راديكاليًا ومستقطبًا إلى أقصى حدٍّ، وهو ما شوّش على جميع روابط التماسك والتعاون بين الجماعات على أساس التشابه التاريخي والثقافي. وقد أورد تقرير لمجموعة الأزمات الدولية أنّ «ذهنية شيعي سنّي، التي لم تكن موجودة سابقًا، تتسلل إلى الكيفية التي يصف بها اليمنيون قتالهم». ويتضح ذلك على نحوٍ رئيس في الإشارات والتسميات التي يستخدمها الحوثيون وحزب الإصلاح الإسلامي السنّي. بعبارة أخرى، بات الاستخدام المتزايد للخطاب الطائفي من المجموعات المتحاربة نوعًا من نبوءة ذاتية التحقّق.

- ثانيها، أنّ التغير في ميزان القوى ومرونة التكيف المتواصلة أوحيا لكلّ

(١) ألكسندر مترسكي، «الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (سبتمبر 2015)، ص ص ٨ ــ ١٠.

جماعة من هذه الجماعات المتصارعة بالتفاؤل بتحقّق الهيمنة على الآخرين، على أنّ تصميم هذه الجماعات على مواقفها يقلل احتمالات التفاوض على تسوية ما. فعلى سبيل المثال، رفض الحوثيون ـ برعونة ـ دعوات المفاوضات، بعد تكريس سلطتهم عشية استيلائهم الكامل على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤، وبدوا منزعجين من قرار الأمم المتحدة الذي يحثهم على الرجوع عن أعمالهم.

- والأخيرة مرتبطة بالتطورات الإقليمية؛ حيث انخرطت دول مجلس التعاون الخليجي على نحوٍ متزايد في الصراع. فقد انطلقت حملة عسكرية في مارس ٢٠١٥، أطلق عليها «عاصفة الحزم» بقيادة المملكة العربية السعودية، التي شكّلت ائتلافًا شاركت فيه ودعمته أكثر من عشرة بلدان، وفقًا لما صرّح به مسؤولون سعوديون ومسؤولون من تلك البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتلخص أهداف هذه العملية الإستراتيجية بضرورة إخماد التمرد الحوثي، وبعودة هادي إلى سدّة الرئاسة. ولهذا الغرض، جرى تزويد مجموعات كبيرة من المقاتلين اليمنيين المؤيِّدين لهادي بالسلاح والمعدات والتدريب العسكري اللازم.

الأمر الذي يجعل الصراع في اليمن مُتخمًا بجماعات ومصالح متعارضة، لهذا تتوافر في الأزمة اليمنية جميع الشروط التي تؤهلها للاستمرار سنوات عديدةً؛ فالقوات المؤيّدة لهادي حقّقت أكثر من نجاحٍ في تأمين أراضٍ في الجنوب، وهي تتزايد قدراتها بفضل تزايد شحنات الأسلحة والمساعدات العسكرية والإنسانية عبر تلك المناطق، لكنّ الحوثيين يواصلون القتال بدعم إيراني في مواجهة الحملة العسكرية ضدهم، بل إنهم قد يفضلون وجود قوات أجنبية (إيرانية) كي يتمكنوا من إلحاق الضرر بقوات التحالف الذي تقوده السعودية.

وتتصارع مصالح الأطراف المذكورة جميعها، في بلد ذي آفاق اقتصادية

محدودة؛ فإضافةً إلى ارتفاع البطالة ونقص الماء والغذاء، تُعدّ قضية النفط واحدةً من الأسباب الرئيسة التي تفسر عدم قدرة اليمن على الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب؛ فتصدير النفط الذي يأتي عادةً بمعظم موارد الحكومة تضرّر بسبب انخفاض سعره وانخفاض إنتاجه نتيجة الصراع. لذلك تدهورت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بصورة كبيرة، فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ أكثر من ٨٠ في المائة من سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات غذائية، وأنّ نحو نصف الشعب اليمني يقف على حافة المجاعة. وقد فاقم الحصار الذي فرضه الحوثيون على عددٍ من المناطق، خاصة في تعز، صعوبة الوضع الإنساني والإغاثي؛ وذلك لدفع المجتمع الدولي للضغط على دول التحالف العربي لوقف الحملة الجوية ومنعها من تحقيق أهدافها[1].

لهذا فاليمن في ظل الربيع العربي بات يعيش وضعًا مغايرًا، فهو في «تحوّل جامد»، ليس فيه أي تطوّر في أي اتجاه واضح؛ فلا استقالة الرئيس السابق «علي عبدالله صالح» أفضت إلى تجديد النخب وقواعد اللعبة، ولا المنظومة القديمة رجعت برمتها كما هو الشأن في مصر؛ بل تجاذب بين قبيلتي حاشد وبكيل وبين سنة وشيعة وبوادر انفصال.

***

وهكذا، يبدو أنّ التجارب العربية لم تفشل فقط في إرساء الديمقراطية، بل أفضت إلى اهتراء أجهزة الدولة وتفككها. وهو ما انجرّ عنه شعور عام بأنّ الديمقراطية بوابة للفوضى، وأنّ الحفاظ على دولة ما بعد الاستعمار - حتّى وإن كانت تسلّطية - أفضل من تفككها. وهذا الذي يبرّر - إلى حدّ ما - الانقلاب الذي

(١) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، «تعيينات هادي الرئاسية على أبواب جولة جديدة من المفاوضات السياسية»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (أبريل ٢٠١٦)، ص ٢.

حدث في إحدى دول الربيع العربي؛ إذ استرجعت الدولة العميقة صلاحياتها في شكل ديكتاتوري مملّ. وهذا هو المأزق العربي الجديد: فإمّا الاستقرار في ظلّ ديكتاتورية موجهة من الخارج، وإمّا ديمقراطية وهمية هدامة موجهة من الخارج أيضًا. وفي كل الأحوال، هي الفوضى التي خططت لها أمريكا، يتم تنفيذها بكل دقة.. قد تعتريها بعض المشاكل حينًا، وقد تتسارع وتيرتها أحيانًا، وقد تتباطأ أحياناً أخر، ولكنها هي هي الفوضى.

وهنا يمكن القول: إن أيديولوجيا الفوضى الخلاقة لا تنحصر في إشاعة الفوضى في حد ذاتها، بل كونها أيضاً وسيلة وأداة تتمكن الولايات المتحدة عبرها من خلق مسوّغات على الأرض، تفتح لها سبل التدخل وإملاء تصوراتها. بهذا المشهد الفوضوي والسوداوي، نقول بأن الولايات المتحدة لم تفشل في العراق، ولم تجرّ أذيال الخيبة كما يظن الكثيرون، وإن كان ذلك فيه جزء من الحقيقة[1]، كما أن خياراتها تجاه أطراف الصراع في المنطقة لا ينم عن ضعف في الرؤية، بقدر ما يعبر عن توجه مدروس على شكل خليط أو مزيج، يضم خبرة الغرب التاريخية بشكل عام عن منطقة الشرق الأوسط وخطورتها، مثلما يضم أيضًا مختلف تجاربهم السابقة في زعزعة الأمن والاستقرار في العالم، إبّان الحرب الباردة، على شكل حروب أهلية أو داخلية كان لأمريكا اليد الطولى فيها بشكل أو بآخر. فأخضعوا كل ذلك للتحليل والتركيب والدمج، مستخلصين منه نهجًا ناجحًا للتعامل مع هذه المنطقة بكل مكوناتها.

والوضع الحالي في المنطقة يؤكد نجاح الغرب حتى الأن في سياسته التدميرية، فإنطلاقًا من التراث الاستشراقي الغربي ـ كما سبق الذكر ـ والذي لا يستطيع أن يرى الشرق الأوسط إلا بكونه تجمعًا لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش سوية في كيانات دولية وطنية، بدأت الدعوات إلى مزيد من التفتيت لدول المنطقة،

(١) خليدة كعسيس، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

وذلك بعد القنبلة التي فجرها «أندرس فوغ راسموسن Anders Fogh Rasmussen» الأمين العام السابق لحلف الناتو، في كلمته التي القاها في جامعة «غازي عنتاب» التركية، وأكد فيها أن الحل الأمثل للازمة الراهنة في سوريا هو «الحل البوسني»، أي تقسيم البلاد على أسس عرقية وطائفية. ثم بدأت تظهر مقالات عديدة في صحف غربية، منها جريدة «الفاينننشال تايمز»، التي نشرت في عددها الصادر في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤ مقال بعنوان «الفيدرالية ربما تكون العلاج لمنطقة الشرق الأوسط المحطمة»، ذكر فيها الكاتب «ديفيد جاردنر David Gardner» : أن الفيدرالية ربما تكون الدواء الشافي للحروب الأهلية والطائفية في المنطقة بأسرها من ليبيا إلى اليمن وليس في سورية فقط[1].

إنه تَجَلٍّ آخر من تجليات اصطناع حدود وهمية متعسفة استعمارية لفضائنا العربي، إنه «سايكس بيكو جديدة تلوح في الأفق»، إنه تفتيت المفتت أصلاً كما تنبأ وخطط له «برنارد لويس»؛ والذي قال في مقابلة مع إحدى وكالات الإعلام بتاريخ ٢٠ مايو عام ٢٠٠٥: «إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا والغرب عامة في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، وإما ندعهم ليدمروا حضارتنا. ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقوم أمريكا بالضغط على قيادتهم ـ دون مجاملة ولا لين ولا هوادة ـــ ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، لذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو هذه

(1) Gardner, D.; «A federal cure for a shattered Middle East», Financial Times, December 22, 2014, in site: http://www.ft.com/intl/cms/s/0/861946f6-86bb-11e4-9c2d-00144feabdc0.html#axzz4AkW0eV2K

الشعوب أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها»[1].

ومن هنا، بات لدينا القابلية اليوم للخضوع لنظرية التفسير التآمري للتاريخ، فنحن إزاء مبضع تمزيقٍ آخر في هذا الجسد؛ ففي سوريا والعراق، تسمع من ينادي الآن بضرورة إعادة رسم خرائط الدولتين على أسس طائفية وعرقية، بل هذا ما يتحدّث به علناً أميركان وروس وأوروبيون وإيرانيون، ولاسيما بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وقد أدت عمليات تهجير السكان الجارية على أساس الهوية إلى تفكّك التنوّع العرقي والطائفي الذي اتّسمت به هذه المجتمعات لآلاف السنين؛ فثمة «شيعة عرب» لا يطيقون العيش في دولة بها «سُنَّةٌ عرب»، وثمة «علويون عرب» استباحوا كل شيء في سبيل أن يظلوا يحكموا دولة ذات أغلبية سنية حتى ولو أصبحت خربة، وثمة أكراد فشلوا في أن يلتئموا مع بعضهم البعض أو مع غيرهم من العرب في إطار واحد. كذلك الحال في اليمن، تجاذب بين قبيلتي حاشد وبكيل وبين سنة وشيعة وبوادر انفصال. وفي ليبيا، بات التدخل الدولي يبدو بمنزلة جانب آخر لصراعٍ متعدد الأوجه، يجري بين قوى عديدة في ساحة واحدة، خدمة لأجندات مختلفة، وهو ما ينعكس على ليبيا على شكل مزيد من الانقسام الداخلي على أسس جهوية وقبلية، ومزيد من الفوضى، ومزيد من الدمار. أما السودان والصومال، فتلكما حكاية أصبحت قديمة، بعد أن تمكّن المبضع من جسديهما، اللهم، إلا إذا أردت أن تتحدّث عن محاولات التقسيم الأخرى الجارية في السودان.

ولا يستبعد أن يطاول هذا التمزيق دولاً عربية أخرى، تظن اليوم، أنها في منأى عن رياح التقسيم، في حين أن أحشاءها تحمل كثيراً من مكوناته

---

(١) زهير ماجد، «من سايكس بيكو إلى تقسيمات عربية جديدة: مؤامرة التقسيم والتفتيت مستمرة والمنطقة صامدة»، جريدة الوطن، مسقط، ١ نوفمبر ٢٠١٤، على الرابط التالي:
http://alwatan.com/details/36819

المسمومة، بشكلٍ يهدّد بتمزيق الجسد العربي، الممزق أصلاً، وشرذمته أكثر مما هو مشرذم، على أساس من خرائط جغرافية وعرقية وطائفية وقبلية جديدة. إنه «التفتيت» الذي يزحف على المنطقة بقوة، تحت صراع بين أنظمة قمعية ديكتاتورية دمى في يد الغرب لتنفيذ سياساته، وبين شعوب تسعى لامتلاك حريتها. وهذا الصراع لن يتوقف، ومن يظن أن دعم الانقلابات العسكرية قد يقتل تلك الثورات؛ فهو على خطأ.

***

الخاتمة

الحديث عن قلب الأرض ليس سعي نحو إثبات حقيقة وقدرات هذا القلب أيًّ كان موقعه، ولكن لو افترضنا جدلاً بوجوده وقدرته في تغيير مسار السياسة العالمية على مدار التاريخ، فلن يكون في ذات الموقع الذي حدده ماكيندر، ولكن ابحثوا عن المنطقة التي تملك من القوة الذاتية التي أهلتها للقيادة العالمية على فترات من التاريخ، انظروا على من توجه سهام الحرب - على مدى التاريخ - لتفريغ تلك القوة الذاتية من مضمونها، وستدركون أين يقع قلب الأرض، ولماذا السعي الدؤوب من القوى الدولية الأخرى لاحتلاله، أو بعدم السماح بالصعود الذاتي له سواء اعتمد ذلك على معايير دينية أو قومية، عبر إثارة الفوضى فيه وتفتيته. وهنا فقط، ستدركون أيضًا العلاقة بين الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط ونظرية قلب الأرض والفوضى الخلاقة، كأحدث إصدار من حروب التقسيم والتفتيت التي تعرضت لها المنطقة.

فلابد الإقرار بأن محاولات السيطرة على منطقة ما، أو تقويض محاولات الوحدة الذاتية لها، لم تكن مصادفات، لأن العقل دائمًا ما يؤكد، أنه حينما تتكرر الظواهر، فإن في الأمر ما هو أكثر وأعمق من المصادفة؛ فالصراع الدولي حول منطقة معينة، لا يُخلق ويظهر جغرافيًا، ولا ينمو ويتطور سياسيًا، ليغدو له وجود تاريخي مؤثر، دون أن تكون له المبررات الجيوبوليتيكية الكفيلة بتوجيه الثقل الدولي نحو هذه المنطقة؛ وذلك بتصعيد المواقف، وإشعال الحروب، وصياغة القرارات على أرض الواقع.

وقد جاء التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط من منظور القابليات والإمكانيات، ليبرز قيمة موقعها الجغرافي، وقيمتها كطريق لتجارة العالم وعقدة مواصلاته. هذا، ناهيك بالطبع عن غنى المنطقة بالثروات الطبيعية، من مختلف المعادن ومصادر الطاقة، وعلى رأسها البترول (عصب المدنية المعاصرة). أضف إلى ذلك كله، أهمية خاصة تكمن فيما تتمتع به المنطقة من مكانة دينية وتراث حضاري في شتى الميادين، تميزه عن مناطق العالم المختلفة ــ قديمها وجديدها. الأمر الذي شكل ظاهرة من التراكم الجيوبوليتيكي ميزت منطقة الشرق الأوسط. وهذا التراكم يشكل في مجمله قاعدة أساسية ترتكز عليها القيمة الإستراتيجية والجيوإستراتيجية للمنطقة.

كما جاء التحليل النهائي للمحور الجغرافي في تاريخ المنطقة، ليؤكد على مدى الأهمية الشديدة التي يوليها النظام الدولي لهذه المنطقة، حتى أصبح الاستيلاء عليها يشير إلى الدولة الأقوى وعنوانًا للسيادة العالمية، كما بات انحسار النفوذ عنها دليلاً عن انحسار السيادة العالمية للقوة الدولية الكبرى المعنية. لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط عبر تاريخها الطويل، ساحة مهمة للصراع الدولي بين فاعليه، إذا ما تناقضت مصالحهم وأهدافهم إزاءها.

ومن منظور القابليات والإمكانيات، فإن «قلب الأرض» الحقيقي هو القلب النابض بمقوماته الطبيعية والبشرية والتاريخية، بحيث لا تقتصر فوائده على سكانه فقط، ولكنها ممتدة إلى معظم أجزاء العالم. وهذا ما يمثله الشرق الأوسط بالنسبة للعالم. وقد جاء التحليل الجيوبوليتيكي للمنطقة، ثم المحور الجغرافي في تاريخها ليؤكدا ذلك. من هنا، ليس من المبالغة في القول بــ «أن من يسيطر على منطقة الشرق الأوسط، يضمن فرض سيادته على العالم».

ولهذا، كان هناك دائمًا تصميم من قبل القوى الدولية، بعدم السماح بتنامي أو صعود ذاتي للمنطقة، يمكن أن يوحدها تحت راية دينية (الإسلام) أو قومية

(القومية العربية). وقد كان هذا الهدف هو أحد أهم الأهداف التي وضعتها القوى العظمى - على مر التاريخ - أمام أعيُنِها، كشرط لاستمرار هيمنتها وسيادتها على هذه المنطقة ومن ثم على العالم أجمع؛ إذ تعتبر هاتان العقيدتان (الإسلام والعروبة) هما أساس تكامل واتحاد دول المنطقة، وتشكلان في الوقت ذاته أكبر الأخطار تهديدًا لمصالح القوى العظمى وسيادتها العالمية. وذلك لأن الوحدة القومية أو الإسلامية هنا، من شأنها أن تتيح استغلال القيمة الجيوإستراتيجية لهذا المنطقة، في غير صالح القوى الدولية الأخرى. وهو ما يعني أيضًا قدرة الوحدة الناشئة على فرض سيادتها عالميًا، كما حدث في عهد الدولة الإسلامية عبر العصور الوسطى.

وهذا يفسر حجم المؤامرات التي أدارها الغرب للقضاء على الخلافة الإسلامية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فتقسيم الإمبراطورية العثمانية وتجزئتها بين الدول كانت قضية وجود بالنسبة للأوروبيين آنذاك، وما لا شك فيه أنها كانت أيضًا من أعقد المشكلات التي طرحت على رقعة شطرنج السياسة الغربية في ذلك الوقت. فلكي يستطيع الغرب أن يبني نظامه الدولي، كان لابد من تحطيم الإمبراطورية العثمانية، باعتبارها وحدة عقائدية يمتد سلطانها إلى حيث يوجد المسلمين، وذلك عبر تقسيمها إلى دول قومية صغيرة (فتات)، ويصير من الممكن السيطرة على هذه المنطقة عبر ضمان استمرار دولها في حالة شرذمة وضعف.

وقد استطاع الغرب إقامة نظامه الدولي المعروف الآن على أنقاض الخلافة الإسلامية، ومن ثم تمكن ولأول مرة أن يُطبِق على العالم الإسلامي عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة دفعة واحدة، على مدى مائة عام مضت. وتأتي نظرية الفوضى الخلاقة كأحدث إصدار من حروب التقسيم والتفتيت التي تعرضت لها المنطقة، لتمزيق الممزق أصلاً، وشرذمة المشرذم، على أساس من خرائط جغرافية وعرقية وطائفية وقبلية جديدة، مدفوعة بنفس المبررات الجيوبوليتيكية

المحركة للغرب تجاه المنطقة.

وجاءت إرهاصات ثورات الربيع العربي لتتّسق مع الأهداف العليا للولايات المتحدة الأمريكية؛ فعبر الاختراق والمؤامرات تمكنت من التحكُّم في عناصر التحول السياسي في دول الربيع العربي، والسير بموكب الثورة وبمسارها بما لا يهدد المصالح الأمريكية ــ الغربية في المنطقة. ومن ثم سمح ربيع الثورات العربية بتهيئة الأجواء والظروف لقيام شرق أوسط جديد، ولكن بمقاولة وشراكة الطابور الخامس من عناصر ورؤوس النظم التقليدية ممثلي الثورات المضادة. إنه «التفتيت» الذي يزحف على المنطقة الآن بقوة، تحت صراع بين أنظمة قمعية ديكتاتورية دمى في يد الغرب لتنفيذ سياساته، وبين شعوب تسعى لامتلاك حريتها. وهذا الصراع لن يتوقف، ومن يظن أن دعم الانقلابات العسكرية قد يقتل تلك الثورات؛ فهو على خطأ.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجع العربية:

١. إبراهيم شريف، الأطماع الاستعمارية فى الشرق الأوسط: السلسلة السياسية، (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٥م).

٢. أحمد عبدالحليم، الخبرة العربية فى الحرب: الدروس والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣ (يوليو ١٩٩٨م).

٣. أحمد عبدالحليم، «ملفات مفتوحة»، جريدة أخبار اليوم، القاهرة، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م.

٤. أحمد يوسف، «أميركا والغستابو ــ الصهيوني»، مجلة شؤون الأوسط، ع (١١٠)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، (ربيع ٢٠٠٣).

٥. السيد حسن جلال، «قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة»، المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجستيات: آفاق التنمية لمنطقة قناة السويس «رؤية مستقبلية»، الإسكندرية، ١٧ ــ ١٩ مارس ٢٠١٣.

٦. إياد هلال الكناني، «سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية ــ الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية»، مركز الرافدين الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٢ يناير ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=7963

٧. الكسندر مترسكي، «الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (سبتمبر ٢٠١٥).

٨. جورج كيرك، **موجز تاريخ الشرق الأوسط: من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر**، ترجمة: عمر الإسكندرى، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز كتب الشرق الأوسط، ١٩٥٤م).

٩. حمادي الرديسي، «تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة»، مجلة سياسات عربية، العدد ١٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (يناير ٢٠١٦).

١٠. خليدة كعسيس، «الربيع العربي: بين الثورة والفوضى»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (مارس ٢٠١٤).

١١. دينا رحومة فارس فايد، «الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي... دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر خاصة»، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥م، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=17753

١٢. رضا هلال (محررًا)، **الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة الشروق،٢٠٠٢م).

١٣. رغيد الصلح، «الحالة العربية وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة»، مجلة شؤون عربية، ع (١١٢)، جامعة الدول العربية، القاهرة، (شتاء ٢٠٠٢م).

١٤. رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة .. الربيع العربي بين الثورة والفوضى ؟!**، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢).

١٥. زكريا محمد عبدالله، «أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى»، مجلة شؤون عربية، ع (٨٨)، جامعة الدول العربية، القاهرة، (ديسمبر ١٩٩٦م).

١٦. زهير ماجد، «من سايكس بيكو إلى تقسيمات عربية جديدة: مؤامرة التقسيم والتفتيت مستمرة والمنطقة صامدة»، جريدة الوطن، مسقط، ١ نوفمبر

٢٠١٤، على الرابط التالي:
http://alwatan.com/details36819

١٧. زين نور الدين زين، «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧).

١٨. سليمان حزين، أرض العروبة: رؤية حضارية في المكان والزمان، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣م).

١٩. شاهر جمال أغا، جغرافية البحار والمحيطات، (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٩م).

٢٠. شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، الطبعة الأولى (عَمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،١٩٩٤م).

٢١. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمى، ترجمة: طلعت الشايب، الطبعة الثانية (القاهرة: سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).

٢٢. صلاح الدين الشامى، دراسات فى الجغرافية السياسية، ط٢ (الإسكندرية: دار منشأة المعارف، ١٩٩٩م).

٢٣. صلاح الدين الشامى، الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١م).

٢٤. عزمي بشارة، «ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله»، في ندوة: «مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٤-١٥ نوفمبر ٢٠١٥.

٢٥. عصام عبد الشافي، «تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦ (أكتوبر ٢٠١١).

٢٦. عيسى السيد دسوقي، أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي

وتداعياتة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥م).

٢٧. عيسى السيد دسوقى، الشرق الأوسط وأمريكا فى ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الأحمدى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٢٨. غازي حسين، الشرق أوسطية: إسرائيل عظمى، الطبعة الأولى (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٥م).

٢٩. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥م).

٣٠. فتحي العفيفي، «الحرب على الفوضى الخلّاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)»، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (أغسطس ٢٠١١).

٣١. فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الطوبجي للطباعة، ١٩٩٢م).

٣٢. فريدريك ستار، البيئة الأمنية فى آسيا الوسطى: سلسلة محاضرات الإمارات ٣٨، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩م).

٣٣. مجيد خدورى (محررًا)، الشرق الأوسط فى مؤلفات الأمريكيين، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٣م).

٣٤. محمد السيد سليم، «التفاعل في (مثلث القوة): إطار فكري ومؤسساتي»، مجلة شؤون الأوسط، ع (٣٣)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، (سبتمبر ١٩٩٤م).

٣٥. محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧: حرب الثلاثين سنة، الطبعة الأولى (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، بدون تاريخ).

٣٦. محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢م).

٣٧. محمد خالد الأزعر، «نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية»، مجلة شؤون عربية، ع (٧٦)، جامعة الدول العربية، القاهرة، (ديسمبر١٩٩٣).

٣٨. محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي والسياسي، الطبعة الأولى (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤م).

٣٩. محمد صبحى عبدالحكيم، و (آخرون)، «الوطن العربي: أرضه وسكانه وموارده»، الطبعة السادسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م).

٤٠. محمد صبري محسوب، العالم العربي: دراسة جغرافية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م).

٤١. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، الطبعة الخامسة (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٢م).

٤٢. محمد محمود إبراهيم الديب، «وعد بلفور الثانى (وعد بوش لشارون) وعد بوشفور»، مجلة شئون الشرق الأوسط، ع (١١)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة (يوليو ٢٠٠٤).

٤٣. محمد محمود إبراهيم الديب، «الموقع الجغرافي للوطن العربي في الإستراتيجية العالمية»، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (١٤)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، (إبريل ٢٠٠٥م).

٤٤. محمد محمود إبراهيم الديب، «صفقة باب الخليل»، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع (١٥)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة،

(يوليو ٢٠٠٥م).

٤٥. محمود جبر، «الدور الخارجي في الثورات العربية»، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤، على الرابط:
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=2052

٤٦. ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي ـــ السوفيتى فى الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٥م).

٤٧. مصطفى الفقى، العرب ... الأصل والصورة، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢م).

٤٨. نجدة فتحي صفوة (اختيار وترجمة وتحرير)، «الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)»، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٨.

٤٩. هورويتز. ج. س (محررًا)، «الصراع السوفياتى ـــ الأميركي فى الشرق الأوسط: مخطط السياسة الأمريكية فى المنطقة خلال السبعينيات»، الطبعة الأولى (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ١٩٧١م).

٥٠. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، «داعش» وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (يناير ٢٠١٦).

٥١. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، «تعيينات هادي الرئاسية على أبواب جولة جديدة من المفاوضات السياسية»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (أبريل ٢٠١٦).

٥٢. ياسين الحاج صالح، «السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة»، حوار العرب (مؤسسة الفكر العربي)، العدد ١٢ (٢٠٠٥).

٥٣. يحيى الكبيسي، «العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي»، سلسلة: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (فبراير ٢٠١٣).

ثانيًا ـ المراجع الأجنبية:

54. Beaumont، P.; Blake، Gerald، H.; and Wagstaff، Malcolm، J.; «The Middle East: A Geographical Study»، Second Edition، David Fulton Publishers، London، 1988.

55.Beeman، William، O.; «Military Might / The Man Behind 'Total War' In The Mideast»، SFGATE، May 14، 2003، on site:

http://www.sfgate.com/opinion/openforum/article/

56.BP Statistical Review of World Energy.; «Work Book 2015 - Historical Data Series»، London، June 2015.

57.Central Intelligence Agency (Washington. DC).; The World Fact Book 2006.

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html

58.Clem، Harold، J.; «Global Power Pattern Theories»، Publication No. L 57-130، Industrial College of The Armed Forces، Washington. D C، 13 March 1957.

59.Collins، John، M.; «Military Geography For Professionals And The Public»، Institute For National Strategic Studies، National Defense University Press، Washington. DC، 1998.

60.Cossa، Ralph، A.; «Iran: Soviet Interests، Us Concerns»، Institute For National Strategic Studies، National Defense University Press، Washington. DC، 1990.

61.Coulson، A.; «Education and Indoctrination in the Muslim World: Is There a Problem? What Can We Do about It?»،

Policy Analysis، No. 511، The Cato Institute، Washington. DC، March 11، 2004.

62.Fettweis، Christopher، J.; «Sir Halford Mackinder، Geopolitics، and Policymaking in the 21st Century»، Parameters، Vol. XXX، No. 2، US Army War College Quarterly، National Defense University، Washington. DC، Summer 2000.

63.Fisher ،W، B.; «The Middle East: A Physical، Social، And Regional Geography»، Fourth Edition، Methuen & Co Ltd، London، 1961.

64.Gardner، D.; «A federal cure for a shattered Middle East»، Financial Times، December 22، 2014، in site:

http://www.ft.com/intl/cms/

65.George، Philip، L.; «Philip's Atlas of the World»، Comprehensive Edition، Published In Association with The Royal Geographical Society With the Institute of British Geographers، London، 2001.

66.International Energy Agency (IEA)، «World Energy Outlook 2004»، Paris، 2005.

67.International Organization for Migration (IOM).; «Internal Displacement in Iraq: Barriers to Integration»، Baghdad، December 2013.

68.Mackinder، Halford، J.; «The Geographical Pivot of History»، The Geographical Journal، Vol. XXIII، No. 4، April 1904.

69.Mackinder، Halford، J.; «Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction»، National Defense University Press، Washington. DC، 1942(Original Publication 1919).

70.Makovsky، D.; and White، J.; «Lessons and Implications of the Israel - Hizballah War: A Preliminary Assessment»،

The Washington Institute for Near East Policy، Washington. DC، October 2006.

71. Mansour، M.; «The Fifth Anniversary of the January 25 Revolution: Weakened Regime، Weakened Revolutionaries»، The Washington Institute for Near East Policy، January 28، 2016.

72. Mansour، R.; «The Sunni Predicament In Iraq»، Carnegie Middle East Center، Beirut، March 2016،p.3.

73. Mayall، Simon ،V.; «Turkey: Thwarted Ambition»، Institute For National Strategic Studies، National Defense University Press، Washington. DC، January 1997.

74. Meyer، Karl، E.; and Brysac، Shareen، B.; « Kingmakers: The Invention of the Modern Middle East» ،W. W. Norton &Company، New York٢٠٠٨ ،.

75. Podeh، E.; «Between Stagnation And Renovation: The Arab System In The Aftermath of The Iraq War»، Middle East Review of International Affairs، Vol. 9، No. 3، The Begin-Sadat Center For Strategic Studies، Bar-Ilan University، Ramat Gan، Israel، September 2005.

76. Reich، B.; And Gotowicki، Stephen، H.; «The United States And The Persian Gulf In The Bush Administration»، U. S. Army، Foreign Military Studies Office، Fort Leavenworth، Kansas، 1991.

77. Rice، C.; «Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe»، the U.S. State Department، Washington. DC، July 21، 2006.

78. Satloff، R.; and Schenker، D.; «Political Instability in Jordan»، Contingency Planning Memorandum، No. 19، the Washington Institute for Near East Policy، Washington D.C، May 2013.

79. Security Council، «Resolution 1559 (2004)»، United Nations، New York، 2 September 2004.

80.Security Council، «Letter dated 20 October 2005 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council»، United Nations، New York، 20 October 2005.

81.Security Council، «Resolution 1701 (2006)»، United Nations، New York، 11 August 2006.

82.Sharp، Jeremy، M.; «U.S. Policy and Yemen: Balancing Realism and Reform on the Arab Periphery»، Arab Reform Bulletin، Vol. 4، No. 8، Carnegie Endowment for International Peace،Washington. DC، October 2006.

83.Tamari، S.; and Nassar، I.; (Editoers)، «The Storyteller of Jerusalem: The Life and Times of Wasif Jawhariyyeh، ١٩٤٨-١٩٠٤»، Olive Branch Press، Northampton، Massachusetts٢٠١٤،.

84.The Columbia Encyclopedia، Sixth Edition، Columbia University Press، New York، 2005.

85.The Statesman's Yearbook 2007، Palgrave Macmillan، London، 2007.

http://www.bartleby.com/65/

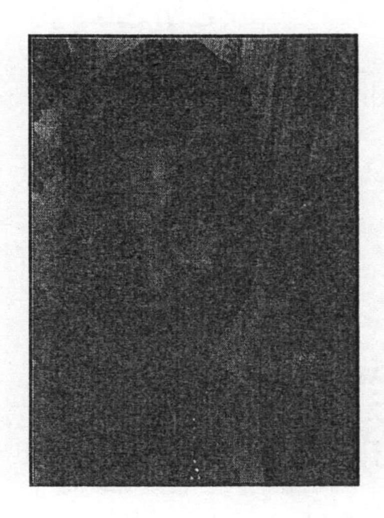
86.Welch، D.; «Middle East Update»، Foreign Press Center Briefing، the U.S. State Department، Washington. DC، August 15، 2006.

87. William، Engdahl، F.; «Egypt's Revolution: Creative Destruction For A 'Greater Middle East'?»، Global Research، Montreal، 4 February 2011، in site:

http://www.globalresearch.ca/egypt-s-revolution-creative-destruction-for-a-greater-middle-east/23131

88.Yahya، M.; «Refugees In The Making Of An Arab Regional Disorder»، Carnegie Middle East Center، Beirut، November 2015.

المؤلف في سطور



د. عيسى السيد دسوقي: باحث وأكاديمي متخصص في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، له مجموعة من المؤلفات العلمية، وبعض الدراسات والأبحاث المهتمة بقضايا الشرق الأوسط، منها:

أولاً ـ الكتب:

١. **أفغانستان: تقويم جغرافى للواقع السياسى وتداعياته**، (الإسكندرية: دار منشأة المعارف، يناير ٢٠٠٥).

٢. **الشرق الأوسط وأمريكا فى ظل النظام العالمي الجديد**، (القاهرة: دار الأحمدى للنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٩).

٣. **توجهات القوى الأقليمية فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: دار الأحمدى للنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٩).

٤. **واقع الشفافية والمساءلة في المملكة العربية السعودية**، المجموعة العربية للإعلام (منتدى الشفافية)، الرياض، مارس ٢٠١٣.

ثانيًا ـ أعمال مشاركة مع مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث:

١. الإسلاميون عام ٢٠١٢، الإصدار الثالث، مارس ٢٠١٣.

٢. التقرير الإستراتيجي السعودي الأول ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

٣. التقرير الإستراتيجي السعودي الثاني ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وقد شارك بالأبحاث الآتية:

أ. هل يمتد تأثير تنظيم الدولة للداخل السعودي؟

ب. أفق الاحتجاجات الشيعية في المنطقة الشرقية وتأثيرها على الأمن الداخلي السعودي.

ج. تحليل لأفق المطالبات بانتخابات مجلس الشورى في السعودية وتفعيل حركة مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثًا- أبحاث غير منشورة:

١. **الأبعاد الجيوبوليتيكية للصراع الدولي في منطقة آبيي السودانية**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «خمسون عاماً على العمل الوحدوى الافريقى»، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، جامعة القاهرة، فى الفترة ٢٢ – ٢٣ مايو ٢٠١٣.

٢. **المتغيرات الحاكمة للمراحل الانتقالية لثورات الربيع العربي: مع التطبيق على ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السّنوي الثالث للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مارس ٢٠١٤، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات ، الدوحة.